أكتوبر الوردي

السنة الثانية

العدد «73»

الخميس
1 أكتوبر 2026م

ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

https://decembernews.com

واشنطن تؤكد استمرار الرباعية وإمكانية توسعتها لدائرة العقوبات وتحركها لإجازة مشروع قرارها بمجلس الأمن

خبير أممي يشكك في حياد لجنة التحقيق السودانية ويحذر من اتساع الانتهاكات

بعد 42 شهراً من الحرب

14800 سيدة سودانية يفقدن حقهن في الكشف المبكر عن السرطان

تقارير 06 — الجنيه السوداني.. مرآة اقتصاد منهار

(9، 8، 7) — الملف الخاص بـ(أكتوبر الوردي)

رأي 10 — (صمود) والذاكرة السياسية: متى يكون النقد مساءلة ومتى يتحول إلى إقصاء؟ عاطف عبدالله

رأي 11 — من ست الشاي إلى الأمم المتحدة: رحلة البحث عن الرئاسة السفير/ عادل إبراهيم

كتابات 13 — حكاية شاهد عيان عن الثورة الخالدة (21 أكتوبر 1964) (1 - 3) دكتور/ عمر صديق عثمان

كتابات 14 — «الجمرة بتحرق الواطيها»: من يملك قرار العدالة ويراقب الانتقال؟ د.العبيد أحمد العبيد

18/17 — وداعاً حيدر إبراهيم

(الشعبي): «علاقة الدين بالدولة» لن تحول دون اتفاقنا مع القوى المدنية على ترتيبات المرحلة الانتقالية

نيويورك/واشنطن: (ديسمبر)

شهدت وزارة الخارجية الأمريكية عقد أوسع اجتماع ضم ممثلين للقوى المدنية السودانية الرافضة للحرب وغير المنحازة لأيٍّ من أطرافها، وممثلين عن الإدارة الأمريكية منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023م، في وقت أكد فيه حزب المؤتمر الشعبي الأصل، بقيادة الدكتور علي الحاج، التزامهم بألّا تقف قضيتا «علاقة الدين بالدولة» و«القوانين فوق الدستورية» أمام الاتفاق مع القوى المدنية حول الترتيبات المتفق عليها للفترة الانتقالية.

وشارك في الاجتماع، الذي عُقد بمقر وزارة الخارجية الأمريكية بالعاصمة واشنطن مع وفد القوى المدنية الذي ترأسه الدكتور عبدالله حمدوك، كل من مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا فرانك غارسيا، وكبير مستشاري الرئيس ترامب للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس، والمندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مايك والتز، حيث يُعد الثلاثة ضمن دوائر صنع القرار داخل مجلس الأمن القومي الأمريكي.

وأكدت واشنطن، على لسان ممثليها خلال ذلك اللقاء، استمرار عملها ضمن الرباعية وإمكانية توسيع دائرة العقوبات «إذا تطلب الأمر»، في إطار تعزيز الجهود الأمريكية الدبلوماسية وتوظيف كل أدواتها السياسية لإيقاف الحرب، والعمل على تمرير وإجازة مشروع القرار الأمريكي الخاص بتوسيعة حظر السلاح ليشمل كل السودان وتقوية آليات المراقبة والتنفيذ.

لقاءات إضافية

في سياق متصل، عقد وفد القوى المدنية برئاسة الدكتور عبدالله حمدوك، يوم أمس، اجتماعاً مع مجموعة من ممثلي المنظمات الدولية العاملة في السودان لمناقشة الأوضاع الإنسانية، بجانب اجتماع مع أعضاء الهيئة الأمريكية للحريات الدينية حول العالم يوم أمس الأول.

واستعرض وفد القوى المدنية خلال اجتماعه مع ممثلي المنظمات الدولية العاملة في السودان الأوضاع الإنسانية الكارثية والتداعيات المتوقعة جراء الجفاف وفشل الموسم الزراعي، مما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لسد الفجوة الغذائية. من جانبهم، تحدث ممثلو المنظمات الدولية عن التحديات التي تواجه العمل الإنساني، وعلى رأسها شح التمويل وتعقيدات الوصول وحماية العاملين ورسوم التسجيل التعسفية التي تفرضها سلطة قائد الجيش على المنظمات.

على صعيد متصل، قدم وفد القوى المدنية السودانية، خلال اجتماعه يوم أمس الأول الثلاثاء مع أعضاء الهيئة الأمريكية للحريات الدينية حول العالم، شرحاً مفصلاً حول المؤسسات الدينية التي دمرتها الحرب واستهداف بيوت العبادة والفظائع التي يقع أثرها الأكبر على النساء والأطفال، وحذروا من مغبة عودة السودان واستخدام أراضيه لصالح دعم وانطلاق المجموعات المتطرفة بعد سيطرة إسلاميي نظام الإنقاذ على مفاصل الدولة مجدداً.

وطرح أعضاء الهيئة العديد من الأسئلة حول تأثير الحرب على الحريات الدينية والإسهام الذي يمكن أن يقدموه لإسكات البنادق وإنهاء العنف، تماشياً مع سياسات الحكومة الأمريكية، ووعدوا بالدفع بكل ما من شأنه إنهاء الكارثة المستفحلة في السودان والعمل على إيقاف الحرب.

صورة تجمع دكتور عبدالله حمدوك ومسعد بولس والمندوب الامريكي بالامم المتحدة بمقر الخارجية بواشنطن يوم الاثنين الماضي 28 سبتمبر الجاري*

تأكيدات (الشعبي)

في سياق آخر، كشف الدكتور محمد بدرالدين، نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي الأصل الذي يتولى أمانته العامة الدكتور علي الحاج، خلال حديثه بالندوة السياسية التي عقدتها القيادات المدنية بالعاصمة الأمريكية واشنطن يوم الأحد الماضي، عن اتفاقهم مع القوى المدنية على «الحد الأعلى».

وأشار إلى استمرار النقاش في قضيتين فقط، هما «علاقة الدين بالدولة» و«القوانين فوق الدستورية»، واللتان تم إخضاعهما إلى لجنة للنظر فيهما، وقال: «لن تقفا حائلاً بيننا وبين القوى المدنية، وبأن نمضي ونسير لفترة انتقالية رشيدة نتواثق حولها في ما اتفقنا عليه من تحقيق الفيدرالية الحقيقية، وتقودنا أيضاً إلى انتخابات حقيقية نزيهة وشفافة، وإنهاء الهيمنة العسكرية»، طبقاً لقوله.

تفاصيل ص (3)

لـ(ديسمبر) كلمة

أكتوبر الوردي، شهر للحياة

في أكتوبر من كل عام، يتوشّح العالم باللون الوردي، لا احتفاءً بلونٍ عابر، بل تذكيراً بقضية تمسّ حياة آلاف النساء والأسر: سرطان الثدي. يأتي أكتوبر كل عام حاملاً لونه الوردي كصرخة وعي في وجه مرض يتربص بنسائنا، أمهاتنا، أخواتنا، وزميلاتنا. إنه شهر التوعية بسرطان الثدي، المرض الذي يبقى الأكثر انتشاراً بين النساء في السودان والعالم، والذي لا يُهزم إلا بالكلمة الصادقة، والفحص المبكر، وكسر حاجز الصمت، وتوفير المراكز المتخصصة لاستقبال النساء.

في السودان، تأخذ هذه المناسبة منذ اندلاع الحرب معنىً مضاعفاً. فالمرأة السودانية التي حملت على كتفيها أثقال الحرب والنزوح وفقدان المأوى وشظف العيش، وصمدت في وجه انهيار النظام الصحي ونقص الدواء وتوقف مراكز العلاج، هي اليوم أحوج ما تكون لأن نتذكرها، لا بالخُطب وحدها، بل بالفعل.

لا يُعتبر سرطان الثدي قدراً محتوماً. إذ تشير كل البحوث الطبية إلى أن نسبة الشفاء تتجاوز 90% عند الكشف المبكر. لكن الكشف المبكر في بلادنا يصطدم بجدار من التحديات: أولها الحرب التي تسببت في دمار البنيات التحتية المتخصصة للتعامل مع هذا المرض، أو دفعتها للتوقف عن العمل، وحالت دون وصول النساء إلى ما ظل منها. ومن ثم تأتي التحديات الاجتماعية المرتبطة بالخوف، والوصمة، والاعتقاد الخاطئ بأن الحديث عن جسد المرأة عيب، ما يجبر كثيراً من النساء على الإحجام عن طلب المساعدة.

إن الكشف المبكر ليس ترفاً ولا شأناً نسائياً خاصاً، بل خطوة بسيطة قد تصنع فارقاً بين العلاج والانتظار، وبين الأمل والفقد. غير أن الوصول إلى الفحص والعلاج ما زال يواجه عقبات عديدة، من بينها بُعد المراكز الصحية، وارتفاع الكلفة، ونقص المعلومات.

من المهم أن تبدأ مساندة المرأة المصابة بالإنصات إليها، واحترام خصوصيتها، والوقوف إلى جانبها في رحلة العلاج. كما أن مسؤولية الدولة والمؤسسات الصحية والمجتمع المدني والقطاع الخاص متكاملة في بناء منظومة تضمن التشخيص المبكر والعلاج الكريم، ولا تترك المريضة وحيدة أمام المرض أو التكلفة أو الخوف.

من هنا، فإن معركتنا في أكتوبر الوردي ليست طبية فقط، بل هي معركة سياسية لإيقاف الحرب، ومعركة وعي وثقافة وتضامن. ورغم ظروف الحرب، يجب ألّا يمر شهر أكتوبر الوردي كمنشور على وسائل التواصل الاجتماعي. نحتاج إلى أن نعمل جميعاً، خصوصاً منظمات المجتمع المدني، من أجل توفير عيادات متنقلة تصل إلى النساء في كل مكان، بما في ذلك معسكرات النزوح واللجوء، وأيام كشف مجاني في المستشفيات الطرفية وفي مراكز تجمعات السودانيين خارج البلاد، والضغط على السلطات الصحية لتقوم بتوفير جرعات العلاج الكيماوي والهرمونى.

ونقولها وبصوت عالٍ لكل امرأة سودانية: افحصي ولا تترددي. الفحص الذاتي الشهري، والفحص السريري السنوي، وصورة الماموغرام بعد سن الأربعين، ليست رفاهية، بل هي حقك في الحياة.

ولكل رجل سوداني، كن شريكاً في الوعي لا حارساً للصمت. شجّع زوجتك، أختك، وابنتك على الفحص، ورافقها إلى الطبيب، فالدعم النفسي نصف العلاج.

أما الإعلام، فنطالبه بكسر حائط الصمت الذي يحيط بهذا المرض. لنستضِئ الناجيات ليروين قصصهن، لا كحالات شفقة، بل كبطلات انتصرن. قصة كل ناجية هي وردة أمل تُزرع في قلب ألف امرأة خائفة.

أكتوبر الوردي ليس شهراً للون، بل شهر للحياة. ولنجعل من اللون الوردي وعداً سودانياً متجدداً بأن تكون صحة المرأة أولوية، وأن يظل الأمل أقوى من المرض.

لا للحرب.

21 ألف مصابة بسرطان الثدي يعانين في الحصول على جلسات للعلاج الكيميائي

الخرطوم: (ديسمبر)

يحتفل العالم خلال الشهر الحالي بشهر «أكتوبر الوردي» المخصص للتوعية بمرض سرطان الثدي الذي تتعرض له النساء في العالم والسودان، بالتزامن مع مرور (42) شهراً على اندلاع الحرب بالسودان وزيادة مخاطر تمدد هذا المرض على النساء السودانيات. وأظهرت بيانات وأرقام جزئية فقدان حوالي 14800 سيدة لحقهن في عيادات الكشف عن سرطان الثدي، وعدم حصول أكثر من 11 ألف سيدة على فرصهن في إجراء صورة (الماموغرام) الخاصة بالكشف المبكر، وحرمان ما يقارب 2000 سيدة من أخذ العينات التي تؤكد أو تنفي إصابتهن بمرض سرطان الثدي.

وأظهرت تلك البيانات الجزئية حرمان ما يزيد على 10 آلاف حالة من فرص المتابعة الطبية مع اختصاصي الأورام لبدء العلاج أو متابعة الحالة، فيما تعاني 21 ألفاً من عدم الحصول على جلسات العلاج الكيميائي، فيما فقدت 1500 سيدة فرصتها في العلاج الجراحي، وحُرمت 22 ألف سيدة من إجراء الفحوصات المعملية اللازمة لبدء العلاج ومراجعة تأثيراته.

(تغطية شاملة في الملف الخاص داخل هذا العدد).

نويصر: وثقنا عشرات الآلاف من الانتهاكات غالبيتها الساحقة من الدعم السريع والمئات منها ضد الجيش

جنيف: (ديسمبر)

أعرب خبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، رضوان نويصر، عن مخاوف بشأن شفافية وحياد لجنة التحقيق التي شكلتها سلطة قائد الجيش لتوثيق الانتهاكات المرتكبة خلال الحرب، مشيراً إلى وجود تفاوت كبير بين القضايا المنسوبة إلى قوات الدعم السريع وتلك المتعلقة بأفراد القوات المسلحة السودانية.

وقال نويصر، في تصريحات أوردتها صحيفة (ذا ناشيونال) الصادرة في 26 سبتمبر الجاري، إن اللجنة وثقت عشرات الآلاف من الحالات، لكن الغالبية الساحقة منها تتعلق بانتهاكات منسوبة إلى قوات الدعم السريع، مقابل بضع مئات من الحالات المرتبطة بعناصر في القوات المسلحة. وأضاف أن هذا الاختلال يثير تساؤلات بشأن نزاهة اللجنة وقدرتها على التحقيق بصورة متوازنة في الانتهاكات المنسوبة إلى جميع أطراف النزاع.

وكانت السلطات السودانية قد أنشأت اللجنة للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ اندلاع القتال بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع. إلا أن نويصر، الذي زار السودان للمرة الأولى بعد الحرب في مستهل سبتمبر الجاري، أشار إلى أن آليات المساءلة الوطنية يجب أن تحقق في الانتهاكات بصرف النظر عن هوية الجهة المسؤولة عنها، وأن توفر ضمانات الاستقلال والشفافية والإنصاف.

وسلط الخبير الأممي الضوء على تصاعد الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب، مشيراً إلى احتجاز أشخاص لمجرد الاشتباه في تعاونهم مع الطرف الآخر. وقال إن بعض المحتجزين اختفوا من دون أن تعرف أسرهم أماكن وجودهم أو ما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

وأوضح أن طبيعة الانتهاكات تغيرت مع استمرار الحرب وانتقالها إلى مناطق جديدة، ولا سيما مع التوسع في استخدام الطائرات والطائرات المسيّرة. وقال إن الأمم المتحدة وثقت مقتل أكثر من ألف شخص نتيجة الضربات الجوية وهجمات المسيّرات منذ بداية عام 2026. وأضاف أنه شاهد خلال زيارته إلى الخرطوم دماراً واسعاً طال مباني مدنية، وأن جزءاً من الأضرار لم يظهر له أي مبرر عسكري أو استراتيجي واضح.

السلطات تطلب من ذوي قتيل بمكاتب الشرطة «تصديقاً» لإقامة العزاء

الباوقة/ عطبرة: (ديسمبر)

أقدمت السلطات في ولاية نهر النيل على مطالبة غير مسبوقة لأسرة الفقيد علي حسن إبراهيم، وهو في منتصف العقد الثالث من عمره، والذي توفي بعطبرة في مكاتب المباحث الفيدرالية بعد توقيفه واعتقاله من مناطق التعدين الأهلي.

وأظهر مقطع فيديو ضباطاً من الشرطة يطالبون أسرة الفقيد بالتصديق الخاص لإقامة سرادق العزاء، بعد قرار الأهالي الاعتصام داخله، مشيراً إلى عدم وجود تصديق «لإقامة عزاء»، وفضّ المعزين، وهو الأمر الذي ترتب عليه تفاقم الأزمة المندلعة بين الأسرة من والشرطة والجهات الرسمية من جهة أخرى، بعد مطالبة الأسرة بفتح تحقيق من قبل النيابة العامة بتهمة القتل العمد، واتهام منسوبين للشرطة بقتل الفقيد بعد ظهور آثار تعذيب على جثمان الفقيد.

وأثارت الواقعة استنكاراً واسعاً في الأوساط المجتمعية والناشطين والإعلاميين بمنصات التواصل الاجتماعي، باعتبار أن حجة فض العزاء لعدم «وجود تصديق» أمر غير مسبوق، وتعد ممارسة جديدة تعكس الواقع الشمولي والدكتاتوري بالسودان.

اعتذار وتنويه

تعتذر صحيفة (ديسمبر) عن عدم تمكنها من نشر الجزء الثاني من التقرير الذي يحمل عنوان: «أبرز محتويات وقضايا الورقة السياسية المجازة من مجلس نقابة الصحفيين السودانيين»، بسبب تخصيص ملف خاص في هذا العدد للاحتفاء بأكتوبر الوردي. وننوه إلى نشر الجزء الثاني والأخير من ملخص الورقة في عددنا المقبل.

حضرة: قرار السماح للبشير بالسفر إلى الخارج «مخالف للقانون»

مروي/ الخرطوم: (ديسمبر)

قال عضو هيئة الدفاع عن متهمي تدبير انقلاب 30 يونيو 1989م، محمد الحسن الأمين، يوم أمس الأربعاء، «إن السلطات العسكرية وافقت مبدئياً» على سفر المتهم الأول في البلاغ، الرئيس المعزول عمر البشير، للعلاج بالخارج، فيما لم يُنفذ القرار بشكل فعلي.

واطلعت (ديسمبر) على تعليق للناطق الرسمي باسم هيئة الاتهام في بلاغ انقلاب 30 يونيو 1989م، المعز حضرة المحامي، والمنشور بقروب (مهتمون بالتحليل السياسي) على تطبيق الواتساب، أشار فيه لمخالفة ما ذكره محمد الحسن الأمين لقانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م، «فالسلطات العسكرية لا علاقة لها بحبس أو سفر أي شخص محبوس بغرض المحاكمة»، مبيناً أن المتهمين في البلاغات التي تنظر فيها المحاكم هم تحت سلطة القضاء، وأضاف: «يبدو أنه فعلاً لا توجد سلطة قضائية وإنما فقط سلطة العسكر».

وكانت الأوضاع الصحية للبشير قد استدعت، طبقاً لأفراد من أسرته، إدخاله إلى مستشفى مروي قبل أن يوصي الأطباء بضرورة نقله إلى مستشفى علياء بأم درمان، وطالب بعدها أفراد من أسرته بالسماح له بالسفر إلى الخارج لإجراء فحوصات «غير متوفرة بالبلاد وتحديد مرضه وعلاجه».

في رحاب الله الدكتور حيدر إبراهيم

القاهرة: (ديسمبر)

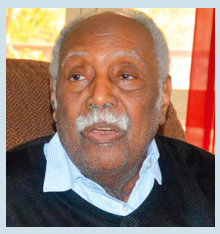

انتقل إلى جوار ربه عصر يوم الجمعة الماضي، 25 سبتمبر، بالعاصمة المصرية القاهرة، الدكتور حيدر إبراهيم علي، الأستاذ الجامعي والكاتب والمفكر ومؤسس مركز الدراسات السودانية.

وتسابق السودانيون والسودانيات بمختلف مشاربهم الفكرية والسياسية إلى نعي الدكتور حيدر إبراهيم والحديث عن إنجازاته الفكرية وتأسيسه لمركز الدراسات السودانية كأول منظمة بحثية مدنية سودانية، وإسهاماته الفكرية في محاربة حكم الإسلاميين حتى سقوط نظامهم في أبريل 2019.

وأسرة صحيفة (ديسمبر)، إذ تنعى الدكتور حيدر إبراهيم، تتقدم بواجب العزاء لأسرته وتلاميذه وزملائه وأصدقائه، راجين من المولى عز وجل أن يثيبه بقدر ما قدم لوطنه وشعبه وللبحث العلمي والإسهام الفكري.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

(ملف خاص داخل العدد عن الراحل الدكتور حيدر إبراهيم)

استمرار موجات تدفق النازحين إلى طويلة

طويلة: (ديسمبر)

تشهد منطقة طويلة بولاية شمال دارفور تسارعاً حاداً في تدفق موجات النازحين الجدد وبمعدلات متزايدة، حيث ارتفع إجمالي عدد العائلات الوافدة منذ مطلع سبتمبر المنصرم وحتى يوم 28 من نفس الشهر إلى 909 أسرة. ووفقاً لبيان صادر من المنسقية العامة للنازحين واللاجئين بدارفور فإن الإحصاءات الرسمية الصادرة عنها قفزت بشكل متسارع خلال الأيام الماضية، فبعد أن كان إجمالي الوافدين حتى منتصف الشهر نحو 402 أسرة تضم 2,305 أفراد ارتفع إلى 634 أسرة بحلول 22 سبتمبر، ليصل في 28 سبتمبر 2026 إلى 909 عائلة نازحة من تداعيات النزاع وانعدام الأمن والجفاف في عدد من مناطق دارفور، في وقت تتفاقم فيه الأوضاع المعيشية والاقتصادية بصورة غير مسبوقة، مع الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية للأسر، إلى جانب النقص الكبير في المساعدات الإنسانية التي باتت عاجزة عن تغطية الاحتياجات المتزايدة للنازحين.

وأشارت المنسقية إلى أن الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر المنصرم شهدت استقبال منطقة طويلة لـ275 أسرة تضم 1,390 فرداً، قادمين من مناطق دار السلام، ودار السميات، وقوز النعيم بولاية شمال دارفور، بالإضافة إلى 6 أسر نازحة من مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، وذكرت أن النازحين يواجهون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة في ظل محدودية الغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية والإيواء والصرف الصحي، بينما تستمر الاحتياجات في التزايد بوتيرة تفوق بكثير حجم الاستجابة الإنسانية المتاحة. كما ذكرت أن النقص الحاد في التمويل والمساعدات يفاقم من معاناة الأسر التي وصلت حديثاً، والتي تعتمد بشكل شبه كامل على الدعم الإنساني لتأمين احتياجاتها الأساسية.

وقالت المنسقية إن استمرار تدفق النازحين بهذه الأعداد، بالتزامن مع تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع تكلفة المعيشة، ينذر بمزيد من التدهور الإنساني ما لم يتم التدخل بصورة عاجلة لتعزيز الاستجابة الإنسانية وتوفير الدعم الكافي للنازحين والمجتمعات المستضيفة، بما يضمن حصولهم على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والخدمات الأساسية المنقذة للحياة. وجددت دعوتها للمنظمات الإنسانية والجهات المانحة والشركاء الدوليين إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية بصورة عاجلة لسد الفجوة المتنامية بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المتاحة، وضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى النازحين والمجتمعات المستضيفة، بما يحفظ كرامتهم ويخفف من معاناتهم المتفاقمة جراء استمرار النزاع وتدهور الأوضاع الإنسانية في أقاليم دارفور وكردفان والنيل الأزرق وبقية مناطق السودان.

المبعوث الأممي: جهود دبلوماسية واسعة لإنهاء الحرب، والطرفان يعولان على الحسم العسكري

رسالتي إلى الشعب السوداني هي: «أنتم لستم وحدكم»

نحو 1% فقط من الذخائر غير المنفجرة أزيلت من الخرطوم

نيويورك: (ديسمبر)

قال المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان بيكا هافيستو إن جهوداً دبلوماسية واسعة تُبذل حالياً من أجل التوصل إلى حل سلمي للحرب، لكنه أشار إلى أن طرفي النزاع لا يزالان يعوّلان على تحقيق مكاسب عسكرية لتعزيز مواقعهما قبل الدخول في مفاوضات سياسية.

وأوضح هافيستو، في مقابلة مع أخبار الأمم المتحدة في المقر الدائم بنيويورك، أن الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة شهد تحركات دبلوماسية مكثفة بشأن السودان، بما في ذلك اجتماعات الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والإمارات والسعودية ومصر، والخماسية التي تشمل كذلك الاتحاد الأفريقي والإيقاد وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وأوضح أن هذه الأطراف تعمل على تنسيق جهودها للتوصل إلى هدنة إنسانية وتهيئة الطريق أمام حل سياسي. وأضاف: «أشعر بشيء من التفاؤل، لأنه لم يسبق أن بُذلت جهود دبلوماسية بهذا الحجم من أجل إيجاد حل سلمي».

وأشار المبعوث الأممي إلى أن المناقشات شملت ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني ودول الجوار، إلى جانب أطراف إقليمية أخرى ذات تأثير في مسار الحرب. وقال إن إنهاء النزاع يتطلب إشراك جميع الجهات المؤثرة، بما فيها الأطراف الخارجية المرتبطة بالحرب. وقال: هذه الحرب أصبحت أكثر تعقيداً. فهناك عدد أكبر من الأطراف الفاعلة، وعدد أكبر من المحاورين، كما أن دور المنطقة والدول الإقليمية، وكذلك البعد المرتبط بالأطراف التي تدعم الحرب بالوكالة، أخذ في التزايد باستمرار.

وأكد هافيستو أن الأمم المتحدة بدأت العمل على إجراءات لبناء الثقة عقب زيارته الأخيرة إلى الخرطوم. وتشمل هذه الإجراءات بحث أوضاع المحتجزين المدنيين، وإمكانية تبادل الأسرى والإفراج عن المحتجزين، بالتواصل مع جانبي قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو.

وأوضح أن كلا الطرفين أنشأ آلية لمناقشة هذه المسائل مع الأمم المتحدة، معتبراً أن هذه التحركات، رغم محدوديتها، تمثل مؤشراً على إمكان تحقيق تقدم. وأضاف أن طرفي الحرب ليسا كتلتين موحدتين، وإنما يضم كل منهما تحالفاً من الحركات والقادة المسلحين، الأمر الذي يجعل التوصل إلى اتفاق أكثر تعقيداً ولا يعتمد على موافقة القائدين وحدهما.

وحذر المبعوث الأممي من التأثير المدمر للاستخدام المتزايد للطائرات المسيرة، مشيراً إلى استخدامها في استهداف المدنيين والمدارس والمستشفيات وقوافل المساعدات الإنسانية. وقال إن الحرب في السودان أصبحت، من جوانب عديدة «حرباً ضد المدنيين»، مؤكداً ضرورة وقف تدفق الأسلحة إلى البلاد، ولا سيما الطائرات المسيرة والتقنيات المرتبطة بها.

وكشف هافيستو أن العاملين في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (أونماس)، أبلغوه بأن نحو 1% فقط من الذخائر غير المنفجرة قد جرى تطهيرها في الخرطوم، بينما لا تزال نسبة 99% منها موجودة، وهذا يعكس ضخامة المخاطر التي ستواجه المدنيين وجهود إعادة الإعمار حتى بعد توقف القتال.

وعلى الصعيد الإقليمي، حذر هافيستو من امتداد آثار الحرب إلى دول الجوار، بما فيها تشاد وإثيوبيا، مشيراً إلى أن هذه الدول تتحمل أعباء متزايدة نتيجة استمرار تدفق اللاجئين. وأكد أن التنسيق الإقليمي ضروري لمنع تحول النزاع السوداني إلى أزمة أوسع، وأن الحل السلمي يمثل السبيل الوحيد لمعالجة آثار الحرب والنزوح.

وشدد هافيستو على ضرورة أن تكون العملية السياسية سودانية القيادة والملكية وشاملة للنساء والشباب والمجتمع المدني، وليس للأحزاب السياسية وحدها. وأشاد بالدور الذي أدته غرف الطوارئ والمبادرات الشبابية في مساعدة السكان خلال الحرب، مؤكداً ضرورة نقل أصوات النساء والشباب إلى مفاوضات السلام وإشراكهم في أي مرحلة انتقالية مقبلة، وصولاً إلى إقامة نظام ديمقراطي دائم في السودان.

وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية، قال هافيستو إن رسالته إلى السودانيين هي: «أنتم لستم وحدكم». وأكد أن الأمم المتحدة تبذل أقصى ما تستطيع لإيصال المساعدات، إلا أن القتال واستهداف القوافل والعاملين في المجال الإنساني يعرقلان وصولها إلى المحتاجين ويجعلان العمل الإنساني شديد الخطورة. كما نبه إلى أن الحرب دمرت النسيج الاجتماعي، وأن إحلال السلام لن يقتصر على وقف إطلاق النار، بل سيتطلب الاعتراف بالانتهاكات ومعالجة آثار الجرائم وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات. ووصف هذه العملية بأنها «رحلة روحية هائلة» تنتظر السودانيين في المستقبل.

واختتم هافيستو حديثه بالتأكيد على أن الأطراف ليست مستعدة بعد للجلوس إلى طاولة واحدة، لكنها تقبل بالدبلوماسية المكوكية التي تمارسها الأمم المتحدة. وقال إن «حتى الخطوات الصغيرة للغاية نحو السلام تُعد إيجابية في هذه المرحلة»، مشيراً إلى أن المنظمة ستستمر في التواصل المنفصل مع الأطراف في محاولة لتقريب المواقف وتهيئة الظروف لمفاوضات مباشرة.

مسعد بولس: واشنطن تمتلك أدوات متعددة للضغط على طرفي الحرب في السودان

نيويورك: (ديسمبر)

أجرت صحيفة «ذا ناشيونال» مقابلة مع كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، في 26 سبتمبر الجاري، تناولت التحركات الأمريكية الرامية إلى إنهاء الحرب في السودان. وقال بولس إن الولايات المتحدة تشدد موقفها تجاه طرفي النزاع، مستخدمة مجموعة متنامية من أدوات الضغط تشمل العقوبات، والعمل على توسيع نطاق حظر الأسلحة، وإجراءات أخرى تهدف إلى وقف القتال. وأوضح أن واشنطن لا تزال على اتصال بالقوات المسلحة وقوات الدعم السريع سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي، لكنه اتهمهما بـ«إضاعة الوقت» نتيجة اعتقاد كل طرف بإمكان تحقيق انتصار عسكري.

وأكد المسؤول الأمريكي أن بلاده تدعم مساراً مدنياً يستند إلى مخرجات مؤتمر برلين، الذي عُقد في أبريل بالتزامن مع الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب، وشهد إنشاء إطار منظم جمع مجموعات مدنية سودانية. وقال بولس: «إن أهم مسارات مبادئ برلين هو المسار المدني الذي تقوده المجموعة الخماسية وتعمل على تيسيره كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية». وتضم المجموعة الخماسية الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

وأضاف: «علينا أن نمنح هذا المسار فرصة، وأن ندعم المجموعة الخماسية وجهودها. فالسبيل الوحيد للوصول إلى حل يمر عبر حوار سوداني–سوداني، يملكه ويقوده السودانيون، وتيسره المجموعة الخماسية، على أن يكون شاملاً». وتابع بولس أن على المجتمع الدولي منح القوى المدنية السودانية فرصة للتوصل إلى حل، ثم العمل مع الطرفين المتحاربين لضمان انتقال سلس إلى حكومة مدنية. غير أنه أشار إلى أن التحدي الأكبر يتمثل في العسكريين القادرين على التأثير، فهم يعارضون هذا المسار ولا يتعاملون «بحسن نية».

ورداً على سؤال بشأن كيفية تغيير حسابات طرفي الحرب، قال بولس إن «الولايات المتحدة تمتلك عدداً من الأدوات التي يمكن استخدامها». وتشمل هذه الأدوات العقوبات إلى جانب الدفع نحو توسيع حظر الأسلحة لمنع الطرفين من تلقي دعم عسكري خارجي.

وأوضح أن الولايات المتحدة عملت بصورة وثيقة مع المملكة المتحدة وأعضاء آخرين في مجلس الأمن بشأن مشروع قرار لتوسيع الحظر. وقال بولس: «نعتقد بقوة أن هذا القرار بالغ الأهمية. يجب اعتماد هذا القرار، وسيكون أداة مفيدة للغاية». وأوضح أن نظام الحظر الحالي يعود إلى نحو عشرين عاماً، واصفاً إياه بأنه «متقادم تماماً» ولا يعكس طبيعة الحرب الراهنة، ولا سيما بعد اتساع استخدام الطائرات المسيرة.

وأضاف: «نحن مصممون على العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن، ونتواصل معهم، وسنعرف النتيجة قريباً. لكن إذا لم يُعتمد القرار، فهناك مسارات أخرى عديدة متاحة أمام الولايات المتحدة وحلفائها، بما في ذلك المملكة المتحدة، وينبغي بالتأكيد بحثها». وأشار بولس إلى أن من بين هذه المسارات معالجة دور الذهب في تمويل الحرب، قائلاً: «نتحدث عن الذهب الذي يساعد على تأجيج هذا النزاع، وقد ناقشنا هذه المسألة مع شركائنا، ولا سيما المملكة المتحدة ودول أخرى داخل الاتحاد الأوروبي».

بولس: نعمل على إطلاق مسار سلمي جديد يقود إلى هدنة إنسانية ووقف الحرب

واشنطن لا تعترف رسمياً بالحكومة المدعومة من الجيش في بورتسودان وتتعامل معها بوصفها سلطة أمر واقع

وفي مقابلة سابقة مع «سكاي نيوز عربية»، بُثت في 19 سبتمبر 2026، قال بولس إن الولايات المتحدة تعمل مع دول الرباعية، التي تضم السعودية ومصر والإمارات والولايات المتحدة، إلى جانب قطر وتركيا ودول أوروبية، لإطلاق مسار سلمي جديد يقود إلى هدنة إنسانية ووقف الحرب.

وأوضح أن واشنطن تتواصل مع طرفي القتال، لكنها لا تعترف رسمياً بالحكومة المدعومة من الجيش في بورتسودان، وإنما تتعامل معها بوصفها سلطة أمر واقع. وفي الوقت نفسه، أكد رفض الولايات المتحدة إنشاء أي حكومة موازية.

ومن ناحية أخرى، صرح بولس لمنصة «سيمافور»، في 22 سبتمبر 2026 قائلاً إن الولايات المتحدة تتعامل مع الإدارة التابعة للجيش باعتبارها سلطة أمر واقع، من دون منحها اعترافاً سياسياً رسمياً، مع استمرار التواصل مع الطرفين المتحاربين. وقال بولس: «لا نريد تكرار السيناريو الليبي في السودان»، محذراً من أن يؤدي تعدد الحكومات ومراكز القوة المسلحة إلى تكريس انقسام البلاد.

السلطات توقف مرتبات 40 معلماً بولاية شمال كردفان

الخرطوم: (ديسمبر)

طالبت لجنة المعلمين السودانيين بنشر كشف كامل بأسماء المعلمين بقرار وقف مرتبات نحو أربعين معلماً بولاية شمال كردفان، بينهم أربعة معلمين بمحلية بارا، في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها الولاية، وبيان المبررات والأسس القانونية والإدارية التي استند إليها وقف مرتبات كل حالة، حتى تكون الإجراءات خاضعة للمراجعة والمساءلة.

وأكدت اللجنة، في بيان بتاريخ 27 سبتمبر 2026، أن اتخاذ قرارات تمس مرتبات العاملين وحقوقهم المالية يقتضي قدراً عالياً من الشفافية والمسؤولية، ولا يجوز أن تظل أسبابها محجوبة عن المعلمين والرأي العام، خصوصاً في حالة أحد المعلمين المشمولين بالقرار، والذي لم يتبقَّ على إحالته إلى المعاش سوى أيام، الأمر الذي يستوجب حماية مستحقاته وعدم السماح بأي إجراء قد يترتب عليه ضياع حقوقه الوظيفية والمالية.

وحذرت اللجنة من استغلال الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد لجعل مؤسسات الدولة وسيلة لتصفية الحسابات أو تصفية المواقف، أو استخدام الصلاحيات الإدارية للإضرار بالعاملين وقطع مصادر رزقهم دون سند واضح.

وشدد البيان على أن مؤسسات الدولة ليست ملكاً لأفراد أو جهات، ولا يجوز أن تتحول صلاحياتها إلى أدوات للانتقام أو العقاب خارج القانون. ودعت الجهات المختصة بمراجعة القرار فوراً، وكشف ملابساته للرأي العام، وضمان حق كل متضرر في معرفة أسباب الإجراء والتظلم منه وفق القانون.

مراقبون: لقاءات القيادات المدنية بنيويورك وواشنطن أحدثت اختراقاً دبلوماسياً غير مسبوق

عواصم: (ديسمبر)

يواصل وفد القوى المدنية السودانية، بقيادة دكتور عبدالله حمدوك، زيارته للولايات المتحدة الأمريكية التي استهلها بعقد لقاءات على هامش اجتماعات الدورة الـ(81) للجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل أن يتوجه الوفد إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، ومن المقرر أن تمتد الزيارة لتشمل كندا.

واعتبر مراقبون، في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر)، أن اللقاءات التي عقدها الوفد منذ مشاركته في الجمعية العامة للأمم المتحدة «تعد كلها ذات أهمية كبرى»، لكنهم اتفقوا على توصيف اللقاء الذي عُقد بمقر الخارجية الأمريكية يوم الاثنين الماضي مع جهات أمريكية رفيعة، بأنه الأكثر أهمية، وأطلقوا عليه «أهم وأكبر اختراق دبلوماسي للقوى المدنية الرافضة للحرب منذ أبريل 2023م».

لقاء الأربعة

حضر اللقاء الذي عقد بمقر وزارة الخارجية الأمريكية يوم الاثنين الماضي، من جانب القوى المدنية، كل من رئيس الوفد دكتور عبدالله حمدوك، بجانب الأستاذ بابكر فيصل، ودكتور بكري الجاك، والسفير عمر مانيس، ودكتورة سعاد موسى، أما من الجانب الأمريكي فقد شارك كل من مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا فرانك غارسيا، وكبير مستشاري الرئيس ترامب للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس، والمندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مايك ولتز.

بالنظر لقائمة المشاركين في الاجتماع من الجانب الأمريكي، فإن غارسيا، وبحكم موقعه الوظيفي، يمثل المسؤول الرئيسي عن الشؤون الأفريقية في الخارجية الأمريكية، فيما يمثل بولس المسؤول الأرفع على مستوى البيت الأبيض المكلف من قبل الرئيس دونالد ترامب بمتابعة الملفين الأفريقي والعربي، في ما يتولى ولتز مباشرة المهام المتصلة بالتحركات داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والقاسم المشترك الذي يجمع ثلاثتهم هو ارتباطهم المباشر بصناعة القرار داخل مجلس الأمن القومي الأمريكي.

ويعد مجلس الأمن القومي الأمريكي ضمن المؤسسات التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعرف بشكل مختصر بأنه «منظمة إدارية تابعة مباشرة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وللمجلس دور نصائحي وتنسيقي وأحياناً تحريضي فيما يتعلق بموضوعات السياسة الخارجية والأمن القومي وأكثر عموماً». ونخلص من هذا التعريف إلى أن أهمية المجلس تكمن في رسم وتوجيه السياسات الخارجية والقضايا المرتبطة بالأمن القومي للرئيس الأمريكي، وهو ما يعكس قدراً كبيراً وفعلياً متزايداً للاهتمام بالشأن السوداني وسط دوائر صنع القرار في واشنطن.

الرسائل الأمريكية

بالنسبة لوقائع هذا الاجتماع، فإن البيان الصادر عن الوفد أشار لتقديمهم إفادات حول تعقيدات الأزمة السودانية والكلفة الإنسانية الكارثية المستفحلة، التي ما عادت تهدد وجود الدولة السودانية وشعبها، وإنما تمثل تهديداً للأمن والسلم الإقليمي. وتقدم الوفد بالشكر للجهود المتواصلة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإدارته في إيقاف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية والاهتمام المستمر بالأزمة السودانية، لا سيما الموقف الأخير للخارجية الأمريكية الذي أكد أنه لا توجد شرعية لأي من أطراف الحرب، وأن القبول بالهدنة الإنسانية دون شروط هو المدخل الصحيح لإيقاف الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية.

تضمن ذلك البيان ملخصاً لما أورده الجانب الأمريكي بهذا الخصوص، والذي حمل عدة مؤشرات، أبرزها تلويح مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا فرانك غارسيا بإمكانية توسيع دائرة العقوبات «إذا تطلب الأمر»، في إطار تعزيز الجهود الأمريكية الدبلوماسية وتوظيف كل أدواتها السياسية لإيقاف الحرب، مع وجود إشارة ثانية وردت في حديثه ألمحت لاستمرار عملهم ضمن «الرباعية».

الرسالة الثانية جاءت ضمن حديث المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مايك ولتز، بإعلانه استمرار جهودهم مع بقية أعضاء مجلس الأمن الدولي لضمان إجازة القرار الخاص بتوسعة حظر الأسلحة ليشمل كل السودان وتقوية آليات المراقبة والتنفيذ، بجانب قوله إن الرئيس ترامب «يفعل كل ما هو ممكن لوقف الحرب» والانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون بواسطة طرفي الحرب، وهذا تأكيد إضافي على متابعة ترامب للتحركات المرتبطة بالسودان.

الاستجابة لمطلب سياسي

أشار كبير مستشاري الرئيس ترامب للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس للنتائج المتصلة بالاجتماع المشترك ما بين الرباعية والخماسية، الذي عقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أفضى لتعزيز الاتصال والتنسيق بينهما، بجانب إضافة شركاء جدد لهما، أبرزهم المملكة المتحدة والنرويج وسويسرا وقطر.

بالنظر للتطورات المتصلة بالاجتماع المشترك وتعزيز التنسيق بينهما خلال

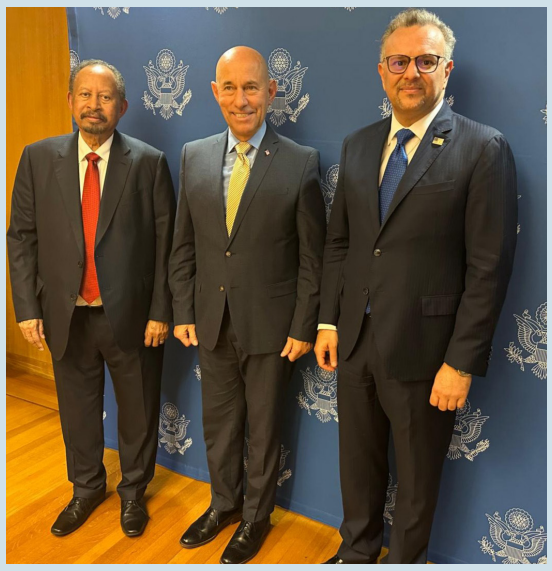

دكتور عبدالله حمدوك وفرانك غارسيا ومسعد بولس بمقر وزارة الخارجية الامريكية يوم الاثنين الماضي

وفد القوي المدنية خلال لقاء وزير الدولة بالخارجية النرويجية اندرياس كرافيك بنيويورك يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2026م*

الاجتماع الذي عقد على هامش الجمعية العامة الـ(81) للأمم المتحدة، تعد هذه الخطوة استجابة لأحد أبرز المطالب التي ظلت تنادي بها القوى المدنية الرافضة للحرب بوحدة مسار المبادرات المطروحة وتنسيق جهودها لقطع الطريق أمام أي مساع تهدف للمناورة والتسويف من قبل أي من الأطراف غير الراغبة في تحقيق السلام.

تعد خطوة إضافة دول جديدة كشركاء جدد، زيادة في الفعالية وتمنح هذا المسار قوة دفع أكبر، نظراً لتأثر عمل الرباعية بالخلافات والتباينات بين مكوناته، ومن ناحية أخرى حماية الرباعية من أي محاولة لقطع الطريق، أو أي محاولات لنسفها من داخلها، بتلميح بعض أطرافها بعزمها على مغادرتها، وبالتالي فإن إعلان المبادئ الصادر عن دول الرباعية في سبتمبر 2025م والرؤية المرتبطة به بخصوص العملية السياسية وعدم وجود دور سياسي لقادة الأطراف المسلحة أو لحزب المؤتمر الوطني المحلول باتت بمثابة مرجعية أشمل للعملية السياسية، نظراً لعدم وجود أي تصور أو رؤى متفق عليها مغايرة من قبل أطراف الخماسية.

قلق البرهان

عقد الوفد، ضمن مشاركته في الاجتماعات على هامش الجمعية العامة للأمم

أرسل الأمريكيون عبر الاجتماع مع ممثلي القوى المدنية عدة رسائل، أبرزها تمسكهم بالعمل ضمن (الرباعية)، وإمكانية توسعتهم لدائرة العقوبات «إذا تطلب الأمر»، وعملهم على إجازة مشروع قرار توسعة حظر السلاح ليشمل كل السودان في مجلس الأمن

المتحدة التي ابتدرها منذ يوم الأحد 20 سبتمبر الماضي وحتى وصوله لواشنطن مساء السبت 26 سبتمبر، سلسلة من الاجتماعات، بعقد لقاءات شملت كلّاً من السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة.

والتقى الوفد كذلك بكل من رئيس جمهورية بوروندي والرئيس الحالي لدورة الاتحاد الأفريقي إيفارست ندايشيماي، ووزير خارجية جمهورية الكونغو كوستانت سيرج بوندا، ووزير الدولة للخارجية لمملكة النرويج أندرياس كرافيك، والمدير العام لدائرة أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الألمانية كيرت ستوكل ستريفيلد.

طبقاً لمراقبين تحدثوا مع (ديسمبر)، فإن لقاءات الوفد بنيويورك اكتسب كل منها قدراً من الأهمية، لكنهم نوهوا إلى أن اللقاء مع الرئيس البوروندي إيفارست ندايشيماي يكتسب أهميته من واقع تعزيز وتعميق التواصل الأفريقي من جهة، ووضعه الحالي بوصفه رئيساً لدورة الاتحاد الأفريقي ومساعيه المبذولة لوقف الحرب، إذ ظل الرجل، لعوامل عديدة، «يستمع لرواية أطراف الحرب».

واعتبروا أن هذا اللقاء اكتسب أهميته من جوانب عديدة، على رأسها اتفاقه مع رؤية القوى المدنية في إجراءات وقف الحرب التي تتطلب هدنة توقف القتال بداية وإيصال المساعدات الإنسانية، بجانب دعوته للقوى المدنية لزيارة عاصمة بلاده بوجمبورا لاستكمال النقاش حول هذا الأمر.

وأشاروا في ذات الوقت لإثارة هذه التطورات المتصلة بلقاء الرئيس البوروندي قلق سلطة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، مما دفعها لابتعاث وفد من تنسيقية القوى الوطنية والمعبرة سياسياً عن قائد الجيش، التي يترأسها محمد سيد أحمد الجكومي، بطائرة خاصة إلى بوروندي يوم أمس الأول الثلاثاء بغرض لقاء ندايشيماي.

وطبقاً لأولئك المراقبين الذين تحدثوا لـ(ديسمبر)، فإن التصريحات المنسوبة لهذا الوفد وتركيزهم على «تشويه مواقف القوى المدنية» أكثر من تقديمهم رؤى تعبر عنهم يكشف طبيعة وحقيقة المهمة التي تم ابتعاثهم لها، معتبرين أن ردة الفعل القلقة هذه توضح «أثر الاجتماعات التي عقدت بنيويورك من قبل القوى المدنية».

لقاءات نوعية

بذات القدر، فإن اللقاء مع وزير خارجية جمهورية الكونغو كوستانت سيرج بوندا وتحميله رسالة لرئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو، تدعوه وتحثه للعب دور في الدفع بجهود السلام في السودان، ينظر لها أيضاً بوصفها استمراراً في مد جسور التواصل المباشر مع الدول الأفريقية، والذي يأتي تطويراً للحراك المتزايد تجاه القارة الأفريقية منذ المشاركة على هامش اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في فبراير 2025م.

واكتسبت اللقاءات مع كل من وزير الدولة للخارجية لمملكة النرويج أندرياس كرافيك والمدير العام لدائرة أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الألمانية كيرت ستوكل ستريفيلد أهميتها بالنظر إلى ضم النرويج ضمن شركاء الرباعية والخماسية مؤخراً، والدور الألماني على المستويين الأوروبي والدولي وتأثيره على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وبعد اللقاء مع كل من السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، ذا أهمية كبيرة، نظراً لطبيعة ودلالات الموقع الذي تشغله أمينة محمد كأفريقية تشغل موقع نائب الأمين العام، وهو ما يمثل درجة اهتمام رفيع في المنظمة الدولية.

بالنسبة للاجتماع مع روزماري ديكارلو، فهو متصل بمهامها المرتبطة بالشؤون السياسية وعمليات السلام، وهو ما يجعل دور الأمم المتحدة المتصل بالخماسية والأنشطة المرتبطة بها ضمن نطاق مهام متابعتها، والتي تمتد حتى عمليات صناعة وإحلال السلام بالسودان.

هل بات الجنرال في «متاهته الأخيرة»؟!

أنشطة إعلامية متزايدة لغرف (البرهان) لصرف الأنظار عن المستجدات

عواصم: (ديسمبر)

شهد الأسبوع الماضي تزايداً في الأنشطة الإعلامية المنتجة للغرف المساندة للحرب والفلول ومناصري قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، بهدف صرف الأنظار والانتباه عن العديد من التطورات المتسارعة التي باتت تظهر تفاقم وتزايد العزلة الشعبية والسياسية والدبلوماسية للبرهان منذ نهاية الأسبوع الماضي، خاصة بعد القرار الأمريكي برفض منحه تأشيرة دخول لحضور فعاليات الدورة الـ(81) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتلقى البرهان ضربة إضافية مؤلمة بعد ظهوره المفاجئ في الحفل الغنائي الذي نظم بملعب استاد الخرطوم، الذي دعت له منظمة «ما نسيناكم» لصالح دعم القطاع الصحي، والذي أحياه مغني الراب السوداني منتصر أبو القاسم «مونتياغو»، حيث أعلن من منصة ذلك المكان «عدم رغبته في التأشيرة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية» كما بعث عدداً من الرسائل السياسية.

وتسبب اقتحام البرهان للحفل واعتلاؤه المنصة وحديثه السياسي مع الجمهور، الذي تراوحت أعمار أغلب المشاركين فيه ما بين 15 وحتى 25 سنة، في إحداث حالة من الفوضى بالمكان وغضب وسط المشاركين الذين رددوا عبارات استهجان وانتقادات لإقحام أجندة سياسية في حفل مدفوع القيمة للجمهور. وبلغ المشهد ذروته بحدوث حالة من الهرج والمرج اضطرت أطقم التأمين لسحب البرهان من المكان، قبل أن ينتهي المشهد بإطلاق الغاز المسيل للدموع وإنهاء الفعالية قبل إكمالها.

التشويش على الزيارة

في ذات السياق، صعَّدت الغرف الإعلامية من حملتها الهادفة للتشويش على زيارة وفد القوى المدنية للولايات المتحدة الأمريكية، عبر توظيف مقطع فيديو لشاب تحدث في ندوة القوى المدنية التي تزور الولايات المتحدة حالياً برئاسة

البرهان بمعلب استاد الخرطوم ويظهر يمين الصورة مغني الراب مونتياغو

دكتور عبدالله حمدوك، والتي عقدت بواشنطن، حيث وجه انتقادات للقيادات المدنية المشاركة في الندوة، وأعلن دعمه للجيش، وسط استهجان واعتراض الحاضرين على حديثه، وهو الأمر الذي دعا كلّاً من حمدوك ودكتور بكري الجاك لطلب الحاضرين بقبول الرأي الذي ذكره المتحدث باعتباره جزءاً من «السلوك الديمقراطي وحق كل شخص في التعبير عن وجهة نظره».

واحتفت المنصات الإعلامية بهذه المداخلة، وتناولت أخرى مشاهد «لاعتداء تعرض له المتحدث فور مغادرته للقاعة بعد كلمته»، بوصفه سلوكاً «يتنافى مع ادعاءات الديمقراطية والقبول بالرأي الآخر»، وهو الأمر الذي دفع الكثير من المتابعين، خاصة في منصات التواصل الاجتماعي، للإشارة لحديث حمدوك والجاك لتأكيد عدم الاعتراض أو الممانعة على السماع للرأي الآخر، ولاحقاً أشارت معلومات غير مؤكدة بمنصات التواصل الاجتماعي إلى أن المتحدث هو زوج ابنة أحد وزراء الدولة بوزارة العدل إبان حكم الرئيس المعزول عمر البشير.

وقال أحد المراقبين إن الواقعة «مصطنعة ومقصودة، والغرابة في الأمر أن الذين يتحدثون عن القيم الديمقراطية فات عليهم أن المتحدث المذكور يفتقدها حينما ذكر حديثه وغادر المكان دون أن يستمع للرد على حديثه»، وقارن هذا المسلك بموقف قيادات القوى المدنية التي طلبت من الحضور الهدوء والاستماع للآراء المختلفة بوصفه جزءاً من القبول بالرأي الآخر، وقامت بالرد على ما أورده.

وقارن في ذات الوقت هذا الموقف بمسلك الجهات المرتبطة بالفلول والمساندة لقائد الجيش والداعمة للحرب وممارستها للعنف كسلوك، قولاً بالتهديد أو بالفعل المباشر، مستدلاً بما حدث إبان مشاركة ممثلين للقوى المدنية في فعاليات معهد تشاتام هاوس أكتوبر 2024م ومحاولات استهداف المشاركين، على رأسهم دكتور حمدوك، أو بلاغات العنف المفتوحة ضد قيادات محسوبة عليها، سواء كان في باريس أو لندن أو أمستردام، بممارسة العنف بشكل فعلي واستهداف وتخريب الفعاليات.

توظيف عبارة «الحارث»

واعتبر المراقب أن لقاء وفد القوى المدنية بالمسؤولين الأمريكيين بمقر وزارة الخارجية الأمريكية «مثل صدمة كبرى»، عملوا لصرف النظر عنها بالترويج لمقطع مندوبهم بالأمم المتحدة الحارث إدريس الذي أساء فيه لدولة الإمارات بالقول: «عليكم أن تخسؤوا، وتبوءوا بشسع نعل كليب»، لكنه أشار إلى أن المقولة نفسها التي شرح دكتور بكري الجاك دلالة ونتائج استخدامها، التي أفضت لدفع الحارث بن عباد للتراجع عن قراره اعتزال حرب البسوس وخوضها وإنزاله هزيمة كبيرة بتغلب ترتب عليها إنهاء حرب البسوس التي استمرت لأربعين عاماً، مؤكداً أن المقصد من استخدامها في الأمم المتحدة ثم ترويجها الكثيف هدف «لسحب الأنظار عن التحركات المفصلية والمهمة التي عقدتها القوى المدنية بواشنطن».

عثمان مانيس في رحاب الله

عواصم: (ديسمبر)

أعلن القيادي بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» السفير عمر مانيس، في منشور على صفحته بالفيس بوك، عن وفاة شقيقه الأكبر «عثمان» بالعاصمة المصرية القاهرة، ليصبح ثالث شقيق تفقده الأسرة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023م.

وتعكس هذه الواقعة مآسي الحرب التي تطال كل بيت وأسرة سودانية، بعد أن أوضح السفير مانيس في منشوره أن شقيقه عثمان تم إجلاؤه من معسكر زمزم عبر عملية بطولية نفذها أخوه الأصغر إبراهيم، تم خلالها قطع رحلة شاقة من زمزم حتى الحدود المصرية، مبيناً أن أخاه إبراهيم عاد إلى دارفور لخدمة المدنيين الهاربين من جحيم الحرب بالفاشر، حتى امتدت إليه يد الغدر فقتلته على مشارف كبكابية.

وكان أول الأشقاء رحيلاً هو اللواء عبدالحميد مانيس، القيادي العسكري البارز بحركة وجيش تحرير السودان التي يترأسها مني أركو مناوي، الذي قتل في مواجهات عسكرية في نوفمبر 2024م.

أسرة تحرير صحيفة (ديسمبر) تتقدم بأصدق التعازي للسفير عمر مانيس وكل أفراد أسرته في هذا الفقد الجلل، وتسأل الله تعالى له الرحمة والمغفرة، وأن يجبر كسرهم ويخفف مصابهم. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

الخلية الأمنية تنفذ حملة اعتقالات ومداهمات في القضارف

القضارف: (ديسمبر)

شهدت مدينة القضارف أواخر شهر سبتمبر المنصرم موجة من الاحتجاجات السلمية منددة بتدهور الأوضاع المعيشية والارتفاع الجنوني في أسعار السلع الأساسية وأزمة الوقود. أعقبت هذه التظاهرات حملات اعتقال واسعة ومداهمات شنتها الخلية الأمنية المشتركة بولاية القضارف، واستهدفت العشرات من الناشطين والشباب والمشاركين، والذين عبروا بالحراك الجماهيري عن السخط الشعبي المتصاعد جراء تداعيات الحرب وتدهور الأوضاع المعيشية، حيث أغلق المحتجون طرقاً رئيسية عبر إضرام النار في الإطارات للتعبير عن رفضهم للسياسات الاقتصادية.

وكشفت معلومات تحصلت عليها (ديسمبر) عن استهداف الناشطين وقادة الرأي، حيث شملت المداهمات عدداً كبيراً من أعضاء لجان المقاومة بولاية القضارف والشباب الفاعلين والناشطين المدنيين والسياسيين الذين ساهموا في الثورة السودانية أو عبروا عن مواقف مناهضة لاستمرار الحرب. وأفادت مصادر حقوقية، منها منظمة مناصرة ضحايا دارفور، بتوقيف أكثر من (15) طفلاً قاصراً

على خلفية مشاركتهم في تلك التظاهرات، كما نفذت الخلية الأمنية حملة مداهمة واسعة النطاق في سوق المحاصيل أفضت إلى توقيف واحتجاز عدد من التجار والمواطنين واقتيادهم إلى مقار احتجاز بالسوق الشعبي. فيما كشفت الحصيلة الأولية الموثقة للأيام الأولى للحملة (بين 20 و24 سبتمبر) عن توقيف واحتجاز أكثر من (30) شخصاً في مقار الخلية الأمنية بمدينة القضارف.

ونقل عن عائلات المعتقلين أن أبناءها أوقفوا واقتيدوا دون إبراز مذكرات توقيف رسمية أو اتباع التدابير والضمانات القانونية المعمول بها. ووصفت لجان المقاومة وكيانات حقوقية هذه الحملة بأنها تندرج تحت بند الاستهداف السياسي وتكميم الأفواه بهدف شيطنة الحراك المعيشي وتجريم المطالب الأساسية للمواطنين. وعبّرت جهات حقوقية على رأسها مرصد الجزيرة لحقوق الإنسان في تقارير سابقة لنفس الشهر عن قلقها البالغ من توسع السلطات في القضارف في استخدام التهم ذات الطابع السياسي والقوانين الاستثنائية المرتبطة بحالة الطوارئ والحرب لمعاقبة المتظاهرين السلميين والمدنيين، فيما حذرت قوى مدنية من أن الاستمرار في النهج الأمني والملاحقات والاعتقالات بدلاً من معالجة أسباب الأزمة الاقتصادية وتوفير الخدمات قد يؤدي إلى انزلاق المنطقة نحو شلل كلي وتفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً في الولاية.

العائدون إلى الخرطوم يصطدمون بالغلاء

الخرطوم: (ديسمبر)

كشف عدد من المواطنين العائدين إلى ولاية الخرطوم، والذين يُقدر عددهم بأكثر من مليوني عائد، أن الأوضاع في العاصمة غير مستقرة، وأن أسعار السلع مرتفعة جداً، وأن إعادة الإعمار وترميم المنازل فوق طاقة الجميع، وتكاليف المعيشة لا يستطيع الكثيرون توفيرها. وقال أحد رجال الأعمال العائدين قبل أشهر لـ(ديسمبر) إنه بصدد إعادة أسرته مجدداً إلى الخارج، معتبراً أن قرار العودة كان كارثياً، مضيفاً أن معظم عائلات المسؤولين في الحكومة، بمن فيهم قائد الجيش، ما يزالون يقيمون بالخارج.

وشكا العائدون من الارتفاع الكبير في تعرفة المواصلات الداخلية. وعلى الرغم من عودة بعض الأسواق والمحال التجارية للعمل، إلا أن بعض المواطنين لا يستطيعون دفع قيمة تذكرة المواصلات. وحسب استطلاع أجرته (ديسمبر)، أكد مواطنون الارتفاع الكبير في التعرفة في ظل غياب الرقابة الحكومية على سائقي الحافلات، مشيرين إلى أن تعرفة بعض الرحلات تتجاوز 10 آلاف جنيه، خصوصاً خلال الفترة المسائية وأوقات الذروة.

وطالب المواطنون بتشديد الرقابة على التعرفة وتنظيم عمل «الركشات»، إلى جانب معالجة أزمة الوقود التي انعكست سلباً على وسائل النقل وضاعفت تكلفة التنقل، لا سيما في الأحياء التي تعاني نقصاً حاداً في خطوط المواصلات.

في المقابل، تشهد ضاحية شرق النيل، شرقي العاصمة الخرطوم، استقراراً نسبياً في حركة المواصلات العامة، مع توفر عدد من الخطوط في معظم المناطق، فيما تواجه بعض الأحياء نقصاً بسبب أزمة الوقود، ما دفع المواطنين إلى الاعتماد بصورة متزايدة على الركشات لتغطية احتياجات التنقل.

مكوكية أطورو تتهم الجيش الشعبي بقتل 8 محتجزين في سجن مندي

كاودا: (ديسمبر)

اتهمت مكوكية قبيلة أطورو في إقليم جبال النوبة، الأحد الموافق 27 سبتمبر2026م ، قوات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان-شمال بقتل ثمانية من أبناء القبيلة كانوا رهن الاحتجاز في سجن مندي، واعتقال اثنين آخرين من موظفي إدارة التعليم في مقاطعة هيبان.

وتأتي هذه التطورات في ظل توتر متصاعد في مقاطعة هيبان بين قوات الجيش الشعبي-شمال ومقاتلين من قبيلة أطورو، بعد اندلاع اشتباكات عنيفة في كاودا ومناطق أخرى خلال شهري أغسطس وسبتمبر المنصرم.

وكانت قوات الجيش الشعبي قد استعادت السيطرة على كاودا في أغسطس الماضي، بعد معارك مع مقاتلين من أطورو، قبل أن يصدر رئيس الحركة الشعبية-شمال، عبد العزيز الحلو، توجيهات بوقف الأعمال العدائية في كاودا وهيبان لإتاحة المجال أمام جهود الوساطة. وقالت المكوكية، في بيانها، إن القوة التابعة للجيش الشعبي قتلت، في 23 سبتمبر، ثمانية من أبناء أطورو كانوا محتجزين في سجن مندي.

وأضاف البيان أن قوات أخرى اعتقلت اثنين من أبناء أطورو من داخل مقر السلطة المدنية في أم دولو أثناء أدائهما مهامهما الوظيفية، وهما سكرتير إدارة التعليم بالإقليم دانيال إبراهيم كوكو، والموظف بإدارة التعليم خالد عثمان نابري.

وطالبت المكوكية بإجراء تحقيق مستقل وعاجل في ملابسات مقتل المحتجزين، والكشف عن مصير المعتقلَين وضمان سلامتهما، إلى جانب محاسبة المسؤولين عن عمليات القتل أو الاحتجاز التعسفي. كما دعت إلى وقف أي ممارسات من شأنها تعريض المدنيين للخطر أو تهديد السلم والتماسك الاجتماعي في مقاطعة هيبان وإقليم جبال النوبة.

وتشهد مقاطعة هيبان توتراً على خلفية نزاع بين مكونات محلية، تصاعد إلى مواجهات مسلحة، وسط محاولات وساطة محلية وإقليمية لوقف القتال ومنع اتساع نطاقه.

مسيّرات الدعم السريع تستهدف اسلحة مخزنة بالملعب الأولمبي بالأبيض

الأبيض: (ديسمبر)

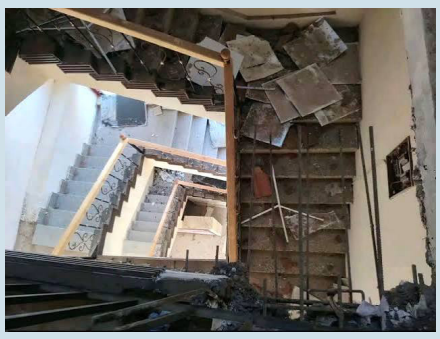

أدى استهداف طائرات مسيّرة للملعب الأولمبي بحي ود الياس شمالي مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان، يوم الاثنين 28 سبتمبر 2026، إلى انفجار مخزن للأسلحة والذخائر داخل الملعب، ما أسفر عن إصابات وسط مدنيين في الأحياء المجاورة وأضرار جزئية بمباني كلية شيكان الطبية.

وقالت مصادر لـ(ديسمبر) إن طائرات مسيّرة، أطلقتها قوات الدعم السريع، استهدفت الملعب الأولمبي الذي تستخدمه القوات المسلحة كمنشأة عسكرية منذ بداية الحرب، ما أدى إلى انفجار مخزن للأسلحة والذخائر بداخله. وأوضحت أن الملعب الأولمبي، وهو منشأة رياضية، جرى تحويله إلى ثكنة عسكرية منذ بداية الحرب، يقع وسط أحياء سكنية شمالي مدينة الأبيض، بالقرب من كلية شيكان الطبية.

وأفادت المصادر بوقوع إصابات متفاوتة بين متوسطة وخفيفة وسط المدنيين في الأحياء المجاورة، إلى جانب نزوح بعض المواطنين الذين يسكنون بالقرب من الملعب إلى حي فلسطين شمالي المدينة والأحياء الغربية، جراء انفجار الذخائر داخل المخزن، كما أدت تعرض مباني كلية شيكان الطبية لأضرار جزئية جراء الاستهداف.

وتشهد مدينة الأبيض ومناطق متفرقة من ولاية شمال كردفان، خلال الأشهر الأخيرة، تصاعداً في الهجمات بالطائرات المسيّرة، في ظل استمرار العمليات العسكرية وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية. وشملت الهجمات مواقع مدنية ومنشآت حيوية، بينها أحياء سكنية ومحطات وقود ومنشآت مرتبطة بخدمات المياه والكهرباء، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وتعطيل خدمات أساسية.

جدل بشأن قرار حظر الدراجات النارية بالنيل الأزرق

الدمازين: (ديسمبر)

أثار حجز نحو 50 دراجة نارية «المواتر» بالدمازين والروصيرص بإقليم النيل الأزرق، جنوب شرق السودان، حملة احتجاجات من أصحاب «المواتر»، عقب تطبيق قرار حظر حركتها ليلاً، وسط مطالبات باحترام الإجراءات القانونية.

وأصدر حاكم إقليم النيل الأزرق في 23 سبتمبر المنصرم قراراً بحظر حركة الدراجات النارية داخل مدينتي الدمازين والروصيرص من الخامسة مساءً وحتى السادسة صباحاً، على أن يُعاقب المخالف بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر أو غرامة مالية قدرها 500 ألف جنيه. وقالت وسائل إعلام إن الخلية الأمنية حجزت نحو 50 دراجة نارية منذ بدء تطبيق القرار. وذكر أصحاب مواتر أن بعض عمليات الحجز صاحبتها، بحسب إفاداتهم، أساليب تعامل وصفوها بالمهينة، مطالبين بأن تتم عمليات التوقيف والحجز وفق الإجراءات القانونية، وأشاروا إلى أن بعضهم لم يكن على علم بتفاصيل القرار، مطالبين بتوسيع حملات التوعية قبل اتخاذ إجراءات الحجز بحق المخالفين. وأوضحوا أن الدراجات النارية تمثل وسيلة أساسية للتنقل ونقل السلع والبضائع، كما يعتمد عليها المزارعون والصيادون في الوصول إلى مناطق عملهم، إلى جانب استخدامها في الوصول إلى المناطق الطرفية، ما يجعل حجزها مؤثراً على أعمالهم ومصادر دخلهم. وطالب أصحاب المواتر بتوضيح القرار وإجراءات تنفيذه بصورة أوسع، مع ضمان الالتزام بالقانون واحترام كرامتهم أثناء عمليات التوقيف والحجز.

انتشار سوء التغذية الحاد وسط أطفال «سوني» بشمال دارفور

الفاشر: (ديسمبر)

تعيش ولاية شمال دارفور أوضاعاً بالغة السوء وانعداماً تاماً للخدمات الأساسية. وتفاقمت الأوضاع الصحية مع انهيار البنية التحتية من مستشفيات ومراكز صحية ونقص كبير في الكوادر الطبية. وشكا مواطنون من انعدام المواد الغذائية، الأمر الذي زاد من المعاناة التي يعيشونها، وطالبوا الإدارة المدنية والمنظمات الدولية بضرورة توفير الغذاء.

إلى ذلك، أعلن متطوعون في غرف الطوارئ بشمال دارفور عن انتشار سوء التغذية الحاد وسط الأطفال، في ظل انعدام الخدمات الصحية. وحذر المتطوعون في غرف طوارئ بلدة سوني بمنطقة طويلة من ظهور حالات سوء تغذية، وسط بيئة تشهد تفشياً خطيراً ومتزايداً للأمراض المعدية، وأطلقوا مناشدة عاجلة للمنظمات الدولية والإقليمية للتدخل من أجل إنقاذ الأرواح.

وفي سياق متصل، أعلنت منسقية العون الإنساني بحكومة إقليم دارفور، الجمعة، إعادة تنشيط معبر الطينة الحدودي مع تشاد وبدء تشغيله عملياً، بهدف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى عدد من المحليات والمناطق في شمال دارفور. وتزامن تشغيل المعبر مع إعادة افتتاح مكتب العمل الإنساني بمحلية الطينة. ويُعد معبر الطينة أحد المسارات البرية المستخدمة في نقل المساعدات من الأراضي التشادية إلى مناطق دارفور، في ظل اعتماد مناطق واسعة من الإقليم على المساعدات الإنسانية لتغطية الاحتياجات الغذائية والصحية.

ارتفاع أسعار الأدوية يهدد المرضى في السودان

الخرطوم: (ديسمبر)

حذّر تجمع الصيادلة المهنيين من التداعيات الخطيرة للارتفاع المتواصل في أسعار الأدوية، مؤكداً أن عدم استقرار سعر الصرف يمثل أحد أبرز أسباب زيادة التكلفة. وقال صيدلي لـ(ديسمبر) إن الزيادات المتكررة باتت ترهق المرضى، خصوصاً أصحاب الأمراض المزمنة، مشيراً إلى أن بعض المرضى يضطرون إلى شراء الأدوية الأكثر أهمية فقط بسبب ضعف قدرتهم الشرائية. وحذّر من أن عدم انتظام المرضى في تناول العلاج قد يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة، لافتاً إلى ندرة بعض الأصناف واختفاء أدوية أساسية من الأسواق، إلى جانب تحديات التخزين الناتجة عن انقطاع الكهرباء والحاجة إلى توفير درجات حرارة مناسبة لبعض الأدوية.

من جانبه، وصف ممثل تجمع الصيادلة المهنيين الزيادات بأنها «إعلان حرب على المرضى وذويهم»، مشيراً إلى اضطرار أسر للتخلي عن احتياجات أساسية أو بيع ممتلكات لتوفير تكاليف العلاج. ودعا إلى وضع رؤية وسياسات دوائية واضحة تضع مصلحة المريض في مقدمة الأولويات، ومعالجة مشكلات الاستيراد والتوكيلات وتوفير الأدوية المنقذة للحياة.

السفير السعودي يتفقد مشاريع الملك سلمان الصحية بالبحر الأحمر

بورتسودان: (ديسمبر)

تفقد والي البحر الأحمر الفريق الركن مصطفى محمد نور وسفير المملكة العربية السعودية لدى السودان دزيد بن مخلد الحربي، ووفد إدارات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ومنظمة الكفاءات للدراسات والتنمية البشرية، بمرافقة الوفد الإعلامي من المركز والمنظمة، مشاريع المركز بالمرافق والمؤسسات الصحية بولاية البحر الأحمر خلال العامين الماضيين.

وكان في استقبالهم بمستشفى الأطفال ببورتسودان التعليمي المدير العام لقطاع الصحة د.أحلام عبد الرسول وعدد من استشاري واختصاصي الأطفال. حيث وقف الوفد على مشروعات دعم منظومة الرعاية الصحية الحرجة للأطفال حديثي الولادة والأطفال بمستشفى بورتسودان التعليمي، بعدد من أجهزة التنفس الصناعي وأسرّة العناية المكثفة ومضخات المحاليل الوريدية وأجهزة مراقبة العلامات الحيوية، كما وقف على سير العمل بالأقسام المختلفة بالمستشفى، شملت قسم العناية الوسيطة والمكثفة وقسم حديثي الولادة.

وقالت مدير عام الصحة إن دعم المستشفى بالأجهزة مكّن الكوادر من العمل وأصبح المستشفى قبلة لكل المرضى بولاية البحر الأحمر وولايات السودان من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الحرجة بجودة عالية. كما وقف الوفد على الدعم الكبير المقدم لمستشفى العشي لجراحة العظام ببورتسودان لدوره الفاعل خلال الحرب، حيث تم خلال الزيارة تدشين عدد من الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة الخاصة بتأهيل غرف العمليات لمتابعة المرضى أثناء العمليات، واستلام جهاز أشعة من أحدث الأجهزة في أفريقيا.

وقال مدير عام مستشفى العشي البروفيسور بابكر الدرديري إنه تم تأهيل 3 غرف للعمليات وتم تنفيذ عدد من المخيمات العلاجية وسوف يقام مخيم في شهر ديسمبر القادم.

قادة العالم يضعون أزمة السودان على منبر الجمعية العامة

السودان في خطابات قادة العالم أمام الأمم المتحدة..
دعوات لوقف الحرب وحماية المدنيين ووقف الدعم الخارجي

الجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة (81)

نيويورك: (ديسمبر)

برزت الحرب في السودان بقوة خلال المناقشة العامة رفيعة المستوى للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من 22 إلى 28 سبتمبر 2026. وتناول 69 من قادة الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود الأزمة السودانية في كلماتهم أمام منبر الجمعية العامة.

وقد تركزت المواقف على ضرورة وقف فوري القتال وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، إلى جانب الدعوة إلى تسوية سياسية يقودها السودانيون تحفظ وحدة البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها. كما تصاعدت مطالب بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة وضمان احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وحذرت عدة دول من التداعيات الإقليمية للحرب، ولا سيما على دول الجوار التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السودانيين، فيما سلطت كلمات أخرى الضوء على أثر التدخلات الخارجية وتدفقات السلاح والتمويل في إطالة أمد النزاع. وذهب عدد من المتحدثين إلى اعتبار الأزمة السودانية اختباراً لقدرة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف على منع النزاعات وحماية المدنيين وإنفاذ قواعد القانون الدولي.

وتوجز «ديسمبر» في هذا التقرير أبرز ما قاله رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود بشأن السودان أمام الجمعية العامة.

1. -أنطونيو غوتيريش- الأمين العام للأمم المتحدة

وضع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش السودان إلى جانب غزة وأوكرانيا وميانمار، بوصفه مثالاً على ما يحدث عندما تخرج القوة عن السيطرة وتتراجع الدبلوماسية أمام العمل العسكري وتتاكل آليات المساءلة. وأشار إلى أن هذه النزاعات لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها أزمات منفصلة، بل بوصفها مظاهر لأزمة أوسع في التعاون الدولي واحترام القواعد المشتركة.

وحذر من أن وقف إطلاق النار في عدد من النزاعات لم يؤدِّ في الواقع إلا إلى ما وصفه بـ«حرائق أقل اشتعالاً»، بينما ظل المدنيون يدفعون الثمن.

2. -خليل الرحمن- رئيس الجمعية العامة

استشهد رئيس الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة، خليل الرحمن، بالسودان باعتباره دليلاً على الفجوة بين مسؤوليات الأمم المتحدة وقدرتها الفعلية على التحرك. وقال إن النزاعات في السودان ومناطق أخرى كشفت أوجه قصور خطيرة في حماية المدنيين، وإنفاذ القانون الدولي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

تركزت المواقف على ضرورة وقف فوري القتال وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، إلى جانب الدعوة إلى تسوية سياسية يقودها السودانيون تحفظ وحدة البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها

3. -إيمانويل ماكرون-

الرئيس الفرنسي

حذر الرئيس الفرنسي من أن اتفاقيات جنيف تتعرض للتقويض. وقال إن المجتمع الدولي لا يستطيع قبول العودة إلى «قانون الغاب»، أو قيام نظام دولي جديد يقوم على الإفلات من العقاب. وشدد ماكرون على أنه «لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة»، رابطاً قضية السودان بدعوته الأوسع إلى تعزيز القانون الدولي والمساءلة وإصلاح مجلس الأمن. كما دعا إلى تمثيل أفريقي أكبر داخل المجلس، حتى تتمكن القارة من أداء دور أكثر مباشرة في معالجة أزماتها.

4. -إد ميليباند- وزير الخارجية البريطاني

وصف الوزير السودان بأنه أسوأ أزمة إنسانية في هذا القرن. وحدد الاستجابة المطلوبة في ثلاثة محاور: الدبلوماسية، والعمل الإنساني، وحماية المدنيين. ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار والانتقال إلى حكم مدني وضمان وصول المساعدات دون عوائق ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. وأيد ميليباند بقوة تجديد نظام العقوبات الأممي وتوسيعه معتبراً أن مجرد تمديد حظر الأسلحة القائم لن يكون كافياً. ودعا إلى تشديد الرقابة وفرض عقوبات على الدول والشبكات التي تسلح الحرب أو تمولها أو توفر لها الدعم.

5. -سيرغي لافروف - وزير خارجية روسيا

أشار الوزير إلى السودان ضمن مجموعة من بؤر النزاع التي قال إنها تستدعي تحركاً دولياً عاجلاً، إلى جانب فلسطين ولبنان وسوريا واليمن والعراق والصومال وجنوب السودان ودول أفريقية أخرى تدور فيها نزاعات. ودعا لافروف إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتعامل مع الأزمات والنزاعات القائمة.

6. -أنطونيو تاياني - نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إيطاليا

قال تاياني إن «أوكرانيا والشرق الأوسط والخليج والسودان والساحل ليست أزمات منفصلة»، وإنما تمثل، إلى جانب أزمات أخرى، أوجهاً مختلفة لتحول عميق يشهده النظام الدولي.

7. -رونالد لامولا-

وزير العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا

قال الوزير، في معرض حديثه عن ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي، إننا «نرى عواقب الخيار الذي نتخذه في السودان، الذي يشهد اليوم أسوأ أزمة إنسانية في العالم». كما تحدث عن تعرض العاملين في المجال الإنساني للخطر في مناطق النزاع، ودعا إلى حماية من يقدمون المساعدات الإنسانية

8. -عبد المجيد عبد الرحيم محمد - وزير الصحة العامة التشادي

أكد الوزير أن تشاد التزمت «منذ اليوم الأول للحرب حياداً صارماً ومطلقاً وثابتاً»، وقال: «بلادي لا تدعم أياً من أطراف النزاع في السودان، ولا تسمح بأي شكل باستخدام أراضيها أو بنيتها التحتية. وتجدد التزامها بالسلام في السودان ودعمها لجميع المبادرات الرامية إلى إرساء وقف لإطلاق النار وتشجيع الحوار بين الأطراف المتحاربة».

كما أدان الوزير الغارات الجوية التي وقعت في إقليم إنيدي الشرقي داخل الأراضي التشادية، واعتبرها انتهاكاً لسلامة الأراضي التشادية. وقال إن بلاده تستضيف أكثر من مليون لاجئ سوداني، ولا يمكنها قبول مزيد من الهجمات أو انتقال تداعيات الحرب إليها.

9. -إثيوبيا - الرئيس تايي أتسكي سيلاسي

قال الرئيس الإثيوبي: «لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية إلا من خلال عملية سلام يقودها السودانيون ويتولون زمامها». وأكد دعم بلاده للجهود التي تقودها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إحلال سلام دائم، مشدداً على ضرورة أن تبقى التسوية السياسية سودانية القيادة والملكية.

10. -مصر - رئيس الوزراء مصطفى مدبولي

قال رئيس الوزراء إن الأزمة السودانية «تتجاوز تداعياتها المواجهات العسكرية لتطال أمن المدنيين وسلامتهم». وأضاف أن الأزمة تهدد بتفكيك مؤسسات الدولة، ووضعها ضمن التهديدات المتعددة التي تواجه المنطقة وتتطلب تحركاً دولياً فاعلاً.

11. -ليبيا - رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي

قال رئيس المجلس الرئاسي: «جعل النزاع المسلح المستمر في السودان شعبه ضحية لحرب مدمرة». وأضاف أن النزاع أصبح ساحة تتقاطع فيها المصالح والتدخلات، محذراً من أن آثاره لم تعد محصورة داخل الحدود السودانية، بل باتت تهدد دول الجوار والمنطقة.

12. -قطر - الأمير تميم بن حمد آل ثاني

قال أمير قطر: «ندعو في السودان الشقيق إلى حوار شامل يفضي إلى سلام مستدام». وشدد على ضرورة أن يحافظ الحوار على وحدة السودان وسيادته، وأن يقود إلى تسوية سياسية جامعة.

13. -جمهورية أفريقيا الوسطى - الرئيس فوستان أرشانج توادیرا

قال الرئيس: «دفعت الحرب في السودان المجاور أكثر من 27 ألف لاجئ إلى الاستقرار في محيط مدينة بيراو وحدها». وسلط بذلك الضوء على التداعيات الإقليمية للنزاع والضغوط الإنسانية والاقتصادية التي يفرضها تدفق اللاجئين على دول الجوار. وقال إن الفارين من السودان يتسببون في ضغط متزايد على موارد المياه في بلاده. ودعا الشركاء الإقليميين إلى تقاسم مسؤولية استضافة اللاجئين.

14. -الأردن - الملك عبد الله الثاني

حذّر الملك عبدالله الثاني من استمرار النزاعات، من لبنان واليمن إلى السودان، وأشار إلى أن المدنيين في السودان وغزة وأوكرانيا يعيشون يومياً واقع الحرب والنزوح والخوف، مؤكداً ضرورة العمل على إنهاء هذه الصراعات وحماية المدنيين.

15. -تركيا - الرئيس رجب طيب أردوغان

قال الرئيس التركي: «تشعر الشعوب في فلسطين ولبنان والسودان ومناطق الأزمات الأخرى بخيبة أمل عميقة».

وربط هذه الخيبة بضعف قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الفاعلة للأزمات. وقدم أردوغان انتقاداً واسعاً للنظام الدولي الحالي، معتبراً أن الأمم المتحدة أُضعفت بسبب هيمنة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقال إن «العالم أكبر من خمس دول»، داعياً إلى تطبيق القانون الدولي بصورة متساوية على الدول القوية والضعيفة.

16. -أوكرانيا -

الرئيس فولوديمير زيلينسكي

قال الرئيس: «نعلم أن روسيا تستخدم مواطنين من 47 دولة في حربها». وذكر السودان ضمن الدول التي قال إن مواطنين منها جرى تجنيدهم أو استخدامهم في الحرب الروسية ضد أوكرانيا، من دون أن يتناول النزاع السوداني بصورة مباشرة.

17. -المملكة العربية السعودية - وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود

أكد الوزير أهمية استقرار السودان والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، وقال إن حل الأزمة يجب أن يكون «حلاً سياسياً سودانياً-سودانياً» يحترم سيادة السودان ووحدته ويقوم على دعم مؤسسات الدولة، بما يحقق تطلعات الشعب السوداني ويخفف معاناته الإنسانية ويعزز أمنه واستقراره.

18. -ألمانيا - وزير الخارجية الاتحادي يوهان فاديفول

قال وزير الخارجية الألماني إن السودان والدول المجاورة تشهد «أسوأ كارثة إنسانية في عصرنا»، مشيراً إلى أن أكثر من 30 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. ووضع الأزمة السودانية ضمن النزاعات التي تستدعي تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات.

19. -جيبوتي - وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي عبد القادر حسين عمر

تطرق رئيس الوفد الجيبوتي إلى الحرب في السودان وتداعياتها الإنسانية والأمنية، مشدداً على ضرورة إنهاء النزاع ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تحفظ وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه، في ظل ما تسببت فيه الحرب من معاناة إنسانية وانعكاسات على منطقة القرن الأفريقي.

20. -كندا - وزيرة الخارجية أنيتا أناند

قالت الوزيرة إن كندا ستواصل تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للمدنيين المحتاجين، وأضافت: «استجابةً للأزمة الإنسانية الملحة في السودان، أعلنّا مؤخراً تقديم 120 مليون دولار لمساعدة المتضررين».

21. -ماكسيم بريفو - نائب رئيس الوزراء البلجيكي

قال نائب رئيس الوزراء إن المساعدات الإنسانية لا يجوز التعامل معها باعتبارها «نفقة اختيارية»، مؤكداً ضرورة وصولها إلى المدنيين في السودان وفلسطين وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من مناطق النزاع.

22. -محيي الدين سالم أحمد، وزير الخارجية والتعاون الدولي لسلطة قائد الجيش

أكد أن إنهاء الحرب يتطلب وقف التدخلات الخارجية وتدفق السلاح والمقاتلين الأجانب ونزع سلاح المليشيا وحصره في مؤسسات الدولة، مشدداً على حق السودانيين في تحديد مستقبل بلادهم. كما انتقد عدم إصدار الولايات المتحدة تأشيرة لعبد الفتاح البرهان للمشاركة في الجمعية العامة، ودعا إلى التحقيق في الواقعة.

23. -الإمارات العربية المتحدة - خليفة شاهين المرر، وزير دولة بوزارة الخارجية

قال وزير الدولة إن من الضروري إنهاء الكارثة الإنسانية في السودان والتوصل إلى وقف دائم وغير مشروط لإطلاق النار ينهي الحرب. ودعا إلى عملية سياسية مدنية شاملة وذات مصداقية تُفضي إلى تشكيل حكومة مدنية مستقلة عن طرفي النزاع وعن الجماعات المتطرفة. وأكد أن أياً من طرفي الحرب ينبغي ألا يكون له دور في الحكومة المدنية الجديدة، وأن مستقبل السودان يجب أن يحدده الشعب السوداني وحده. كما دعا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على قيادة سلطة بورتسودان وقوات الدعم السريع، باعتبارهما طرفي النزاع، من أجل الانخراط بصورة جادة في المبادرات الدولية الرامية إلى إنهاء الحرب.

24. -جنوب السودان - سيسيليا أدينغ، الممثلة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

قالت السفيرة أدينغ إن جنوب السودان يقف متضامناً مع شعب السودان، مشيرة إلى أن البلدين يجمعهما تاريخ ومصالح اقتصادية وإحدى أطول الحدود في المنطقة. وقالت إن أطول النزاعات لا بد أن تصل في النهاية إلى تسوية تفاوضية. وأضافت أن جنوب السودان يدعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق السلام في السودان، وأن القضايا العالقة الناشئة عن اتفاق السلام الشامل، بما فيها قضايا الحدود والوضع النهائي لأبيي، تتطلب استمرار الحوار السلمي بين السودان وجنوب السودان.

25. -الجزائر - أحمد عطاف، وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية

قال الوزير: «تعرب الجزائر عن دعمها الثابت للسلطات الشرعية في كلّ من اليمن والسودان، وهما تسعيان إلى الاستجابة لتطلعات شعبيهما إلى الأمن والاستقرار والوحدة. وهذا يقودنا إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها: لا يمكن بناء السلام من دون تنمية، ولا يمكن للتنمية أن تزدهر من دون أمن واستقرار».

هذا، ويكتسب حضور السودان في كلمات هذا العدد الكبير من قادة الدول والحكومات أهمية سياسية وإعلامية استثنائية، إذ يسهم في إبقاء الأزمة السودانية في صدارة جدول الأعمال الدولي في وقت تتزاحم فيه النزاعات والأزمات العالمية. ومن شأن استمرار إبراز القضية السودانية في المحافل الدولية أن يحول دون تهميشها ويعزز الضغط من أجل إنهاء الحرب ومكافحة الإفلات من العقاب ووضع معاناة الشعب السوداني في صدارة الأولويات الدولية مع تقارب واسع حول أولوية وقف الحرب وحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

كما كشفت كلمات قادة الدول والحكومات ورؤساء الوفود عن إدراك متزايد بأن الحرب في السودان لم تعد شأناً داخلياً، بل أزمة ذات تداعيات إنسانية وأمنية وإقليمية بعيدة المدى. وقد أمنت كل الدعوات على ضرورة احترام القانون الدولي ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ووقف التدخلات الخارجية التي تسهم في إطالة أمد النزاع، واجمعت كل هذه الكلمات والمواقف على دعم المجتمع الدولي للمسار المدني الديمقراطي الذي يقوده السودانيون.

يكتسب حضور السودان في كلمات هذا العدد الكبير من قادة الدول والحكومات أهمية سياسية وإعلامية استثنائية، إذ يسهم في إبقاء الأزمة السودانية في صدارة جدول الأعمال الدولي في وقت تتزاحم فيه النزاعات والأزمات العالمية

الجنيه السوداني.. مرآة اقتصاد منهار

دكتور إبراهيم البدوي

دكتور التجاني الطيب

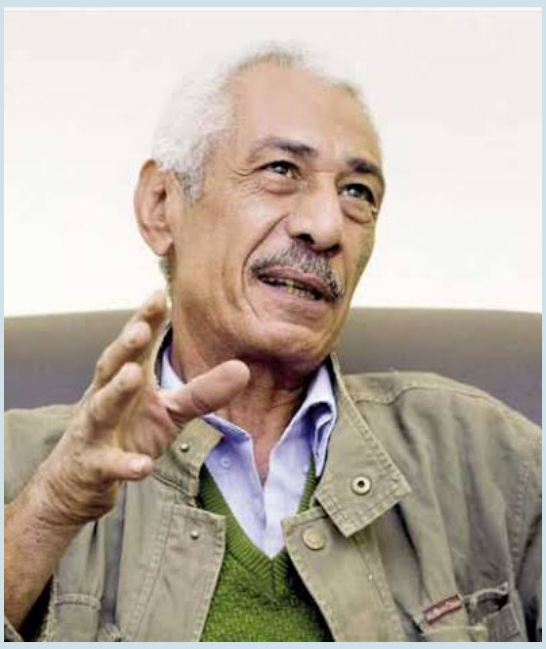

دكتور وائل فهمي

خاص: (ديسمبر)

تراجع الجنيه السوداني إلى مستويات تعكس عمق الأزمة الاقتصادية في البلاد. فالعملة، التي كانت تُتداول عند نحو 600 جنيه للدولار قبل اندلاع الحرب في أبريل 2023، قفزت في السوق الموازية إلى نحو 7,500 جنيه في سبتمبر 2026، بعد أن لامست 8,000 جنيه في ذروة موجة التراجع الأخيرة، مقارنةً بنحو 4,100 جنيه في مايو من العام نفسه.

هذه الأرقام تكشف جانباً من الانهيار، لكنها لا تحكي القصة كاملة.

هذا الانهيار يعكس اقتصاداً فقد جزءاً كبيراً من قدرته على الإنتاج والتصدير وتوليد النقد الأجنبي. وأدت الحرب إلى تراجع الإيرادات الحكومية، وتعطيل سلاسل الإمداد، واتساع النشاط الاقتصادي خارج القنوات الرسمية.

ومن هنا يبرز السؤال الأوسع: ماذا يكشف انهيار الجنيه عن حقيقة الاقتصاد السوداني بعد أكثر من ثلاث سنوات من النزاع؟.

وراء الانهيار

تشير بيانات البنك الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 29.4% في 2023، تلتها نسبة 14% أخرى في 2024. ورغم تقديرات البنك بنمو متواضع بنسبة 3.1% في 2025 من قاعدةٍ منخفضةٍ جداً، إلا أن إيرادات الحكومة تراجعت من نحو 10% من الناتج المحلي في 2022 إلى أقل من 5% في العامين التاليين. هذه الأرقام تضع انهيار العملة في سياقه الحقيقي: الجنيه يضعف لأن الاقتصاد نفسه تقلصت قدرته على إنتاج السلع والخدمات وتوليد العملات الأجنبية.

تبرر الحكومة تراجع الجنيه بارتفاع الطلب على العملات الأجنبية مقارنةً بالمعروض، بسبب زيادة احتياجات الاستيراد وتراجع الصادرات. لكن الخبير الاقتصادي د.وائل فهمي يرى أن هذا التفسير يصف «آلية التدهور» أكثر مما يفسر «جذوره». فالتراجع المتسارع، وفق تحليله، نتاج تفاعلٍ بين اختلالات حقيقية ونقدية ومالية ومؤسسية تفاقمت بفعل الحرب.

وتبدأ المشكلة الأساسية من قدرة الاقتصاد على توليد النقد الأجنبي. فالسودان يحتاج إلى الدولار لاستيراد الغذاء والوقود ومدخلات الإنتاج، في وقتٍ تضررت فيه القاعدة الإنتاجية. ومع تراجع الصادرات، انخفضت قدرة الاقتصاد على توفير العملات الأجنبية، بينما لم تنخفض حاجته إليها بالوتيرة نفسها.

وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة الأولى: انخفاض الإنتاج والصادرات يؤدي إلى نقص النقد الأجنبي، مما يزيد الضغط الهبوطي على الجنيه، ويرفع تكلفة الواردات ومدخلات الإنتاج، ليُغذّي مزيداً من الانكماش الاقتصادي.

لكن الطلب على الدولار لا يأتي من الاستيراد وحده. فضعف الثقة في العملة يدفع الأفراد والشركات إلى التحوط بالدولار أو الأصول البديلة، بينما يزيد اضطراب النظام المصرفي من صعوبة الوساطة الرسمية.

ويشير الخبير الاقتصادي ووزير المالية الأسبق د.إبراهيم البدوي إلى أن قيمة العملة خلال الحرب أصبحت مرتبطة أيضاً بتوقعات المتعاملين بشأن قدرة الدولة على الاستمرار في إدارة اقتصاد موحد، ما يجعل تراجع الثقة عاملاً إضافياً في زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

الحرب أضعفت قطاعات الإنتاج، وعطّلت النقل، وأعادت رسم طرق التجارة. والأخطر من ذلك، أن الذهب – وهو مصدر رئيسي للنقد الأجنبي – أصبح جزءاً من «اقتصاد حرب» وشبكات تجارة إقليمية.

وتشير تحليلات معهد «تشاتام هاوس» إلى أن الحرب جزّأت مناطق إنتاج الذهب وطرق تداوله، فيما يمر جزء كبير منه عبر قنوات خارج النظام الرسمي. ويصف تقرير لـ«رويترز» الوضع بأنه نوع من «التقسيم الاقتصادي»، حيث تقع مناطق رئيسية لإنتاج الذهب والماشية والحبوب الزيتية خارج سيطرة السلطات المتحالفة مع الجيش، بينما لا تدخل كل الموارد المنتجة في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى موازنة الدولة.

شح الدولار يعكس عجز الاقتصاد الوطني عن توليد النقد الأجنبي وإدخاله إلى النظام المالي الرسمي.

عجز المالية

إذا كان تراجع الإنتاج يقلل المعروض من النقد الأجنبي، فإن المالية العامة تضيف ضغطاً خانقاً من الداخل. يرى الخبير الاقتصادي د.التجاني الطيب إبراهيم أن تدهور العملة يرتبط بصورة أساسية بالضغوط التي يولدها العجز المالي وآليات تمويله، خصوصاً عندما تلجأ الحكومة إلى «السحب على المكشوف» من البنك المركزي.

وفي اقتصادٍ تقلص إنتاجه، تتحول زيادة السيولة من دون زيادة مقابلة في السلع والخدمات إلى ضغطٍ مباشر على الأسعار وقيمة العملة. هنا تلتقي أزمة المالية العامة مع أزمة الإنتاج. فالحكومة فقدت جزءاً كبيراً من مواردها في الوقت الذي ارتفعت فيه احتياجاتها للإنفاق بسبب الحرب.

ويضيف البدوي بُعداً مؤسسياً إلى هذه المعادلة، مشيراً إلى أن الحرب لم تضرب القاعدة الضريبية والإنتاجية فقط، وإنما أضعفت قدرة مؤسسات الدولة على جمع الإيرادات وإدارة الموارد ضمن نظام مالي موحد. ومع تشتت السيطرة على الموارد وطرق التجارة، تصبح قدرة الدولة على تحويل النشاط الاقتصادي إلى إيرادات عامة أكثر محدودية.

الخطر الحقيقي هو انتقال الاقتصاد من أزمة أسعار إلى أزمـــة إنتـــاج

وضبط السيولة، كما يؤكد التجاني، يتطلب بالضرورة ضبط المالية العامة وتقليص الضغوط التضخمية. ليصبح سعر الصرف إذن نتيجة لضغطين متزامنين: اقتصاد ينتج ويصدّر أقل، ودولة تواجه فجوة مالية في بيئةٍ ضعفت فيها قدرتها على إدارة مواردها وتمويل احتياجاتها.

انزياح السعر

تظهر أزمة السياسة النقدية جلياً في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية. يشير التجاني إلى أن سياسة «سعر الصرف المدار» نجحت بعد ثورة ديسمبر في تقريب السعر الرسمي من الموازي، لكن الفجوة اتسعت بشكل دراماتيكيٍّ بعد الحرب. ففي سبتمبر 2026، كان الدولار يُتداول في السوق الموازية حول 7,500 جنيه، بينما كان بنك الخرطوم يعرض سعراً يقارب 4,200 جنيه.

أهمية هذه الفجوة تتجاوز الرقم نفسه؛ فهي تعكس تراجع قدرة سياسة الصرف المدار على توجيه سلوك المستوردين والمصدرين. كما أن تغيير سياسة سعر الصرف يحتاج إلى أن يأتي ضمن حزمة متكاملة من السياسات المالية، حتى تتمكن السياسة الجديدة من الحد من ضغوط السوق الموازية ومنع إعادة إنتاج هذه الفجوة.

التاجر يسعّر سلعته اليوم وفق كلفة استبدالها غداً؛ وهنا يبدأ تضخم الاستبدال

تضخم الاستبدال

الأثر الأوضح لانخفاض الجنيه يظهر في الأسعار، لكن د.وائل فهمي يلفت الانتباه إلى قناةٍ شديدة الأهمية في ظروف السودان الحالية: «تكلفة إعادة تكوين المخزون». فالتاجر الذي يبيع سلعة اليوم لا ينظر فقط إلى السعر الذي دفعه عند شرائها، بل إلى تكلفة شراء السلعة نفسها غداً.

وإذا كان الدولار يرتفع بسرعة، فقد يبيع التاجر مخزونه الحالي ليجد أن حصيلة البيع لا تكفي لشراء الكمية نفسها مرة أخرى. لذلك تصبح عملية التسعير نفسها محفوفة بالمخاطر، وقد يلجأ بعض التجار إلى تقليص البيع أو التوقف مؤقتاً.

وهنا تنشأ حلقة مفرغة ثانية: تسارع سعر الصرف يؤدي إلى عدم يقين بشأن تكلفة الاستبدال، مما يصعّب التسعير ويقلص المعروض، ليُغذّي مزيداً من الضغط التصاعدي على الأسعار.

وهذا يفسر لماذا قد ترتفع بعض الأسعار بأكثر من نسبة تغير سعر الصرف، ولماذا لا تتراجع بالسرعة نفسها عندما يتحسن سعر الدولار لفترة قصيرة. ويتشكل التضخم في السودان من تفاعل عوامل عدة، في مقدمتها سعر الصرف والوقود والنقل ونقص السلع واضطراب سلاسل الإمداد وتوقعات المتعاملين.

شلل الإنتاج

هنا تكمن أخطر حلقات الأزمة. يحذر د.وائل فهمي من أن استمرار انخفاض الجنيه قد ينقل الاقتصاد من «أزمة أسعار» إلى «أزمة إنتاج». فالعملة الأضعف ترفع تكلفة المدخلات وتضغط على رأس المال العامل، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية.

ومع تراجع الطلب الحقيقي وارتفاع مخاطر الاستثمار، تقلّص المنشآت نشاطها أو تتوقف. وعندما ينخفض الإنتاج، تتراجع القدرة على التصدير وتوفير النقد الأجنبي، لتعود الضغوط إلى الجنيه من جديد.

ويشير د.البدوي إلى أن الحرب نفسها أضعفت القدرة الإنتاجية والاستثمارية، وأربكت سلاسل التصدير والتجارة. ولذلك فإن استمرار تراجع العملة قد لا يبقى مجرد مشكلة في مستوى الأسعار، وإنما يمكن أن يضغط على قدرة الشركات والمنتجين على إعادة تشغيل النشاط وتمويله. وهنا يلتقي طرفا الحلقة: ضعف الجنيه يرفع تكلفة الإنتاج، وضعف الإنتاج يضغط على الجنيه.

انهيار العملة يعكس تراجع قدرة الدولة في السيطرة على الإيرادات والموارد والأسواق، ويتجاوز أثر العجز المالي وحده

أثر المعيشة

بالنسبة للمواطن، تتجسد هذه الأزمة في قدرته على شراء الغذاء والدواء والطاقة، وفي مقدار ما يتيحه دخله من احتياجات أساسية.

إذ يواجه نحو 19.5 مليون شخص في السودان مستويات أزمة من انعدام الأمن الغذائي أو أسوأ خلال 2026، بينما يُتوقع أن يعاني نحو 825 ألف طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد الشديد.

ومع انهيار العملة، تتراجع قيمة الدخل الإسمي وتتآكل القيمة الحقيقية للمدخرات ورأس المال العامل، ويدفع التاجر أكثر لاستبدال مخزونه، ويتحمل المنتج كلفة أعلى للحصول على مدخلاته، فيما تحتاج الدولة إلى موارد أكبر لشراء السلع والخدمات نفسها.

وهكذا يمتد أثر الجنيه من سوق الصرف إلى مختلف مفاصل الاقتصاد.

كسر الحلقة

تعمل الحكومة على زيادة تدفقات النقد الأجنبي من خلال تنظيم تجارة الذهب وإعادة حصيلة الصادرات إلى النظام المصرفي. وتحتاج المعالجة المستدامة إلى حزمة أوسع من السياسات والإصلاحات.

يرى د.التجاني أن السياسة النقدية وسعر الصرف يجب أن يكونا جزءاً من حزمةٍ متكاملةٍ تشمل ضبط الإنفاق الجاري، والحد من الضغوط التضخمية، مع توجيه الموارد نحو القطاعات القادرة على إعادة بناء الإنتاج.

ويتقاطع ذلك مع تحليل د.فهمي، الذي يرى أن استقرار العملة يحتاج إلى مسارين متزامنين، أولاً استقرار نقدي ومالي: عبر تحسين تدفقات النقد الأجنبي، وتقوية النظام المصرفي، والحد من التمويل التضخمي للعجز. وثانياً استعادة الإنتاج والعرض: بتوجيه النقد الأجنبي المتاح إلى الوقود ومدخلات الإنتاج، وحماية سلاسل الغذاء، وإعادة تشغيل الزراعة والصناعة.

ويضيف د.البدوي أن استعادة الاستقرار الاقتصادي تتطلب أيضاً إعادة بناء قدرة الدولة على إدارة الإيرادات والموارد ضمن نظام موحد، واستعادة الثقة في المؤسسات والقنوات المالية الرسمية. فالإجراءات الأمنية وحدها، مثل ملاحقة تجار العملة أو فرض قيود إدارية على التعامل بالنقد الأجنبي، لا تعوض فقدان الإنتاج أو الصادرات ولا تعيد بناء الثقة.

الهدف هو معالجة الحلقة التي تربط انخفاض الإنتاج بنقص النقد الأجنبي وانهيار الجنيه، بحيث يستند استقرار سعر الصرف إلى تحسن حقيقي في قدرة الاقتصاد على توليد النقد الأجنبي.

فالحلقة الإيجابية تبدأ من المكان نفسه: إنتاج أكبر يؤدي إلى صادرات أكبر، مما يوفّر نقداً أجنبياً أكثر، فيستقر سعر الصرف، وتنخفض ضغوط التكلفة، لتتحسّن القوة الشرائية والاستثمار، ويعود الإنتاج للنمو.

كلفة الانهيار

انهيار الجنيه السوداني يلخص أزمة تتجاوز سوق الصرف. فقدان العملة لقيمتها يعكس اقتصاداً تراجعت قدرته على الإنتاج، ودولةً تواجه ضغوطاً مالية ونقدية متزايدة، ونظاماً مالياً تضررت الثقة به.

وقد تستطيع السلطات التأثير في سعر الدولار لفترات قصيرة عبر تدخلات محدودة، لكن استقرار الجنيه على المدى الطويل يحتاج إلى اقتصاد قادر على الإنتاج والتصدير وتوليد النقد الأجنبي، وإلى نظام مالي يستعيد قدرته على جذب هذه الموارد وإدارتها.

وتتسع المسألة إلى ما هو أبعد من الإنتاج والتصدير. فاستقرار العملة يرتبط أيضاً بقدرة المؤسسات على جمع الإيرادات وإدارة الموارد، وبوجود سوق مالية واقتصادية تعمل ضمن شبكة مترابطة من القواعد والمؤسسات.

في النهاية، لا يروي الجنيه وحده قصة الاقتصاد السوداني؛ لكنه يضعها أمام الجميع في رقم واحد: كلما انكمش الإنتاج، وضاقت موارد الدولة، وتراجعت الثقة بالمؤسسات، اتسعت الفجوة بين قيمة العملة وحاجات الاقتصاد.

أكتوبر الوردي

عندما يكون الكشف المبكر رسالة حياة

في كل عام، وتحديداً في الفترة من الأول إلى الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر، يتحول العالم بأسره إلى لوحة وردية نابضة بالأمل والتضامن. إنه شهر التوعية بسرطان الثدي؛ ذلك المرض الذي يصيب ملايين النساء حول العالم، ولكن الأهم من ذلك أنه الشهر الذي يحمل رسالة واحدة واضحة ومضيئة: الكشف المبكر حياة.

نعم، «الكشف المبكر حياة» ليس مجرد شعار نرفعه في المناسبات، بل حقيقة مؤكدة أثبتتها الدراسات والأبحاث الطبية على مدى عقود. الكشف المبكر يعني اكتشاف المرض في مراحله الأولى حين يكون العلاج أكثر فعالية وأقل قسوة، وحين تكون نسب الشفاء مرتفعة بشكل كبير. الكشف المبكر يعني أن تكوني سليمة مطمئنة، الكشف المبكر يعني أنك تمنحين نفسك فرصة حقيقية للحياة؛ فرصة لأن تكوني مع من تحبين، فرصة لأن تحققي أحلامك، وفرصة لأن تكبري وتشيخي بسلام.

في هذا المقال لا أريد أن أقدم لكم مجرد معلومات طبية جافة، بل أريد أن أشارككم رسالة من القلب؛ رسالة من امرأة عاشت التجربة، مرت بالخوف والقلق ولكنها في النهاية انتصرت بفضل الله، ثم بفضل الكشف المبكر. أريد أن أخبركم أن الفحص ليس عيباً وليس دليلاً على المرض، بل هو دليل على الوعي، ودليل على حبك لنفسك، ودليل على أنك تستحقين الحياة.

سرطان الثدي.. الأرقام والحقائق

قبل أن نتعمق في الحديث عن الكشف المبكر وأهميته لا بد أن نتعرف على حجم المشكلة التي نواجهها. سرطان الثدي هو أكثر أنواع السرطان شيوعاً بين النساء على مستوى العالم. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية يتم تشخيص أكثر من مليوني حالة جديدة سنوياً حول العالم، ويودي المرض بمئات الآلاف من النساء كل عام.

في الوطن العربي، للأسف، تشير الإحصاءات إلى أن معدلات الإصابة بسرطان الثدي في تزايد مستمر. والأكثر إثارة للقلق أن الكثير من الحالات يتم اكتشافها في مراحل متأخرة، مما يقلل فرص الشفاء ويزيد من معاناة المريضات وعائلاتهن. والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها نقص الوعي بأهمية الكشف المبكر، والخوف من الفحص والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالمرض، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية في بعض المناطق.

الفحص ليس عيباً وليس دليلاً على المرض، بل هو دليل على الوعي، ودليل على حبك لنفسك، ودليل على أنك تستحقين الحياة

ولكن الحقيقة التي يجب أن نؤكد عليها هي أن سرطان الثدي إذا تم اكتشافه مبكراً قابل للشفاء بنسب عالية جداً. تشير الدراسات إلى أن نسبة الشفاء من سرطان الثدي في مراحله الأولى تصل إلى أكثر من 95%، بينما تنخفض هذه النسبة بشكل كبير إذا تم اكتشاف المرض في مراحل متقدمة. هذا الفارق الهائل يجعل الكشف المبكر ليس مجرد خيار، بل ضرورة حتمية.

أهداف شهر أكتوبر الوردي

شهر أكتوبر الوردي ليس مجرد مناسبة للاحتفال، بل هو حملة عالمية شاملة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف نبيلة يمكن تلخيصها في ما يلي:

التوعية الشاملة

الهدف الأول والأهم هو نشر المعرفة والمعلومات الصحيحة حول سرطان الثدي. فالتوعية تشمل التعريف بأعراض المرض وعوامل الخطورة التي تزيد من احتمالية الإصابة وأهمية الفحص الدوري. فالكثير من النساء لا يعرفن أن سرطان الثدي قد لا يظهر أي أعراض في مراحله الأولى، ولهذا فإن الفحص الدوري هو الوسيلة الوحيدة لاكتشافه مبكراً.

التوعية تشمل أيضاً تصحيح المفاهيم الخاطئة حول المرض، مثل الاعتقاد بأن سرطان الثدي يعني الموت المحتم، أو أن الفحص مؤلم ومخيف، أو أن المرض لا يصيب إلا النساء اللواتي لديهن تاريخ عائلي. الحقيقة أن سرطان الثدي يمكن أن يصيب أي امرأة بغض النظر عن عمرها أو حالتها الصحية أو تاريخها العائلي.

أهمية الكشف المبكر

الهدف الثاني هو التشجيع على إجراء الفحوصات الدورية مثل الماموغرام (تصوير الثدي بالأشعة السينية) والفحص السريري للثدي والفحص الذاتي الشهري. فالكشف المبكر هو السلاح الأقوى في مواجهة هذا المرض، وهو الذي يزيد من نسب الشفاء ويقلل من الحاجة إلى علاجات قاسية مثل الاستئصال الكامل أو العلاج الكيميائي المكثف.

الدعم والتضامن

من المهم جداً مساندة المصابات بسرطان الثدي ومتحديات المرض وتقديم الدعم النفسي والمجتمعي لهن، فالإصابة بالسرطان ليست مجرد معاناة جسدية، بل هي أيضاً معاناة نفسية واجتماعية. فالمريضة تحتاج إلى من يقف بجانبها ومن يسمعها ومن يشجعها، ومن يذكّرها أنها ليست وحدها في هذه المعركة.

أبرز الفعاليات والأنشطة في شهر أكتوبر الوردي

خلال شهر أكتوبر تنظم العديد من الفعاليات والأنشطة حول العالم بهدف رفع الوعي ودعم القضية ومن أبرز هذه الفعاليات:

الفحص المجاني

تطلق العديد من الدول حملات وطنية ومبادرات مجتمعية توفر عيادات وفحوصاً مجانية عبر الوحدات المتنقلة والمستشفيات. هذه المبادرة تهدف إلى إزالة الحواجز المادية التي قد تمنع بعض النساء من إجراء الفحوصات، وتشجيعهن على الاهتمام بصحتهن دون القلق من التكاليف.

الأنشطة التضامنية

تنظم سباقات ومشي وفعاليات رياضية وثقافية لجمع التبرعات ودعم أبحاث السرطان. هذه الأنشطة لا تقتصر على جمع المال، بل هي أيضاً فرصة للتعبير عن التضامن مع المصابات وإظهار أن المجتمع كله يقف معهن في محنتهن.

إضاءة المعالم

في العديد من المدن حول العالم تتم إضاءة المعالم والمباني الشهيرة باللون الوردي كرمز للتضامن العالمي مع الحملة. هذا المشهد البصري المؤثر يذكر الجميع بأهمية القضية ويحمل رسالة أمل لكل من يعاني من هذا المرض.

تشير الإحصاءات إلى تزايد معدلات الإصابة بسرطان الثدي في الوطن العربي بسبب نقص الوعي بأهمية الكشف المبكر، والخوف من الفحص والوصمة الاجتماعية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية

تجربتي الشخصية

شيماء تاج السر، المحامية

رحلة من الخوف إلى الشفاء

والآن أريد أن أشارككم تجربتي الشخصية؛ تجربة غيّرت حياتي وعلمتني الكثير عن نفسي وعن الحياة. أريد أن أقص عليكم قصتي، ليس لأنني أبحث عن تعاطف، بل لأنني أريد أن أكون سبباً في تشجيع امرأة واحدة على الأقل على إجراء الفحص، على الاهتمام بصحتها، وعلى أن تمنح نفسها فرصة الحياة.

في عام 2019، ولما أحسيت إنو مفروض أهتم بنفسي مشيت عملت فحص عند دكتورة اسمها إيلاف.. زولة ذاتها سكرة وشرحت لي إنه في ورم. المهم نصحتني أمشي مركز الثدي. وفعلاً مشيت وعملت ماموغرام وبعض الفحوصات الطبية والتي أكدت وجود ورم حميد وأني وصلت في الوقت الصاح. ووقتها كنت مشغولة جداً بالثورة العظيمة؛ ثورة ديسمبر.. بس كمان قررت أواصل في فحوصاتي من باب أنه #ثورتنا_ثورة_وعي.

وبالفعل كنت مشيت والكلام دا كان أيام اعتصام القيادة. كنت بمشي مواعيدي بكل حماس وقوة وحتى بمشي براااالي.. ومن هناك يا #ميدان_الاعتصام جاتك كنداكة. وحتى بتذكر مرة كان عندي مواعيد صادفت الإضراب.. مشيت لقيتهم مضربين. اتكيفت منهم شديد. تاني يوم اتصلت على ناس المركز.. أول ما الموظفة فتحت الخط قلت ليها: أول شئ مبروك الإضراب ومبسوطة منكم.. ياخ البت لمّا ضحكت. قلت ليها: أها يلا ورّيني أجيكم متين؟ أدتني مواعيد جديدة، وواصلت لحدي ما تقررت لي عملية. وطبعاً الناس كلهم وخاصة ناس بيتنا بقوا يقولوا لي لازم تسافري.. وأنا رافضة السفر وبقول لصحبتي أنا ما بقدر أمشي أخلي البلد كدا، بعمل العملية هنا وخلاص. لكن للأسف الطبيب المعالج سافر. بعدها اضطريت سافرت.. بس اتجرجرت شويه في الإجراءات لحدي ما حضرت 30#_يونيو.. موكب عظيم. يااااخ السودان كله في الشارع تعبير عن رفض فض الاعتصام وإصرار على سقوط النظام لا الرئيس فقط. المهم بعد الموكب بطني بردت شويه وسافرت فجر 2 يوليو وكنت مبسوطة ومطمئنة إنو الثورة محروسة. ياخ الحمد لله شفت بعيني. سافرت القاهرة وعملت عملية، والحمد لله #العينة_طلعت_نضيفة، والله ربنا أكرمني بالشفاء.

عزيزتي، أقص عليك تجربتي لتتحمسي للكشف المبكر. ومع ذلك أخبرك بأن الأمر لا يخلو من المضايقات.. مهما كنتي قوية فلابد من وجود تحديات. وأنا بالنسبة لي التحديات كانت بعد العودة من العلاج، وهي سؤال الناس المتكرر، والغريبة بعض أقرب الصديقات والمعارف بيسالوني أسئلة غريبة وإحساس إنو أنا طالما فحصت وعملت عملية ما ممكن يكون ساي.. في القالت لي: «أها كيف بعد الإزالة؟» إزالة شنو يا حبيبتي؟!.. وفي القالت لي: أها أخدتي كيمو؟». معقولة ياخ الفهم يكون كدا؟. وفي البتبعني يومي من باب يعرف الحاصل علي.. والله عينتي طلعت نضيفة والحمد لله.. والفحص لا يعني المرض.. الفحص المبكر حياة.

تشير الدراسات إلى أن نسبة الشفاء من سرطان الثدي في مراحله الأولى تصل إلى أكثر من 95 %، وتنخفض النسبة بشكل كبير إذا تم اكتشافه في مراحل متقدمة.. فالكشف المبكر ليس مجرد خيار، بل ضرورة حتمية

دروس من التجربة.. لماذا الكشف المبكر حياة؟

من خلال تجربتي الشخصية تعلمت دروساً كثيرة وأريد أن أشاركها معكم.

الفحص لا يعني المرض

كثير من النساء يخفن من الفحص لأنهن يعتقدن أن الفحص يعني أنهن مصابات بالمرض. هذا مفهوم خاطئ تماماً. الفحص هو وسيلة للاطمئنان، وهو وسيلة لاكتشاف أي مشكلة في وقت مبكر، حينها يكون العلاج سهلاً وميسوراً. أنا ذهبت للفحص وأنا بصحة جيدة، ولم أكن أشك أنني مصابة بأي شيء، ولكن الفحص كشف عن وجود شيء يحتاج إلى متابعة. والحمد لله تم اكتشافه في وقت مبكر، وتم التعامل معه بنجاح.

الاهتمام بالصحة ليس ترفاً

كثير من النساء، خاصة في مجتمعاتنا، يعتبرن الاهتمام بصحتهن ترفاً أو شيئاً يمكن تأجيله. لكن الحقيقة أن الاهتمام بالصحة هو ضرورة، وهو واجب. أنا كنت مشغولة جداً بالثورة، وكان لديّ الكثير من الالتزامات، لكنني قررت أن أولي صحتي الاهتمام الذي تستحقه، وهذا القرار والحمد لله كان قراراً صائباً.

التحديات موجودة لكن لا يجب أن توقفنا

في رحلتي واجهت تحديات كثيرة؛ تأخرت في الإجراءات، واضطررت للسفر، وواجهت أسئلة غريبة من بعض الناس بعد عودتي، لكنني لم أسمح لهذه التحديات أن توقفني. كنت قوية، كنت شجاعة، كنت واعية.. وأنتن أيضاً يمكنكن أن تكُنّ كذلك.

الدعم مهم لكن القوة الداخلية أهم

خلال رحلتي حظيت بدعم كبير من عائلتي وأصدقائي، ولكن في النهاية القوة الحقيقية تأتي من داخلك، أنت من تقررين أن تهتمي بنفسك، أنت من تقررين أن تذهبي للفحص، وأنت من تقررين أن تواجهي التحديات.. لا تنتظري أن يأتي أحد ليأخذ بيدك، بل كوني أنت المبادرة، كوني أنت القوية.

رسالة إلى كل امرأة

عزيزتي أريد أن أوجه إليك رسالة من القلب،

لا تخافي من الفحص. الفحص هو صديقك وليس عدوك، الفحص هو وسيلتك للاطمئنان على نفسك، وهو وسيلتك لاكتشاف أي مشكلة في وقت مبكر.

لا تؤجلي الفحص، لا تقولي سأذهب غداً ،أو سأذهب عندما أجد وقتاً. الوقت لا ينتظر أحداً، وصحتك لا تحتمل التأجيل.

لا تسمعي لكلام الناس، سيقولون لك أشياء كثيرة؛ بعضها جارح، وبعضها غريب، وبعضها لا أساس له من الصحة. لا تسمعيهم، بل اسمعي لصوتك الداخلي، اسمعي لصوت الحقيقة.

كوني قوية، كوني شجاعة، كوني واعية، صحتك هي أغلى ما تملكين، وهي أمانة في عنقك. حافظي عليها واهتمي بها، وامنحيها ما تستحق من رعاية وحب.

حملة الفحص المبكر

في الختام أريد أن أوجه رسالة خاصة إلى كل كنداكات بلادي، إلى كل امرأة سودانية أصيلة، إلى كل من تحمل في قلبها حب الحياة والأمل..

#حملة_الفحص_المبكر_لسرطان_الثدي_رسالة_لكل_كنداكات_بلادي #الفحص_المبكر_حياة

يحل علينا شهر أكتوبر الوردي، وأتمنى أن تقتنص المناسبة وتذهبن لتطمئنن على أنفسكن وتطمئنوننا، فحياتكن تهمنا.

لا تنتظرن أن تظهر أعراض، لأن سرطان الثدي في مراحله الأولى قد لا يظهر أي أعراض، لا تنتظرن فأحياناً يوجد ورم حميد قد يتم علاجه قبل أن يتطور، اذهبن للفحص اطمئنن على أنفسكن وكنّ قدوة لغيركن.

تذكرن أن #ثورتنا_ثورة_وعي، وأن الوعي يشمل الوعي الصحي أيضاً. كما ثرنا من أجل الحرية والكرامة لنثر أيضاً من أجل صحتنا وحياتنا.

سرطان الثدي ليس نهاية العالم، بل هو تحدٍ يمكن مواجهته والتغلب عليه خاصة إذا تم اكتشافه مبكراً. الكشف المبكر حياة، والفحص لا يعني المرض، بل يعني الوعي والمسؤولية والحب للنفس.

في هذا الشهر الوردي وفي كل شهر أتمنى أن تكوني واعية قوية شجاعة. أتمنى أن تهتمي بصحتك وأن تذهبي للفحص، وأن تطمئني على نفسك، أتمنى أن تكوني سبباً في نشر الوعي بين من حولك، وأن تكوني قدوة لكل امرأة تحتاج إلى التشجيع والدعم.

تذكري دائماً صحتك هي أغلى ما تملكين، وهي أمانة في عنقك. حافظي عليها واهتمي بها وامنحيها ما تستحق من رعاية وحب.

#أكتوبر_الوردي
#الفحص_المبكر_حياة

مركــز الخرطــوم للعنـــاية بالثـــدي:

الحرب تحرم عشرات الآلاف من النساء من خدمات المركز

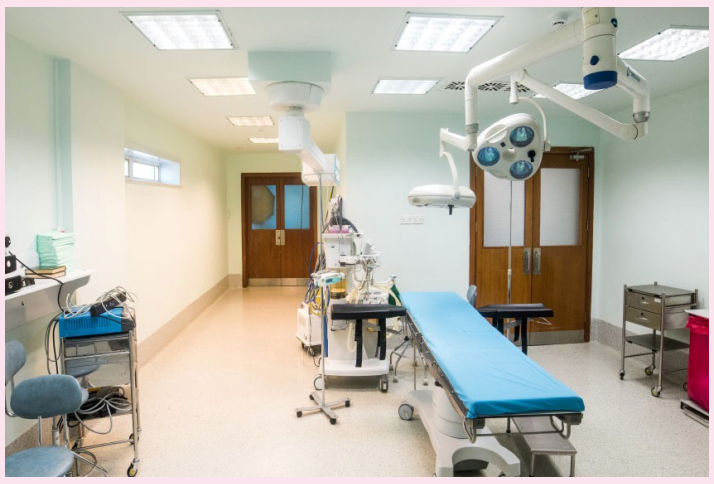

خاص: (ديسمبر)

«السيدات والسادة عملاء مركز الخرطوم للعناية بالثدي الأعزاء، يعتذر المركز عن تقديم جميع خدماته في الفترة الحالية، نسبةً للظروف التي تمر بها البلاد وتعذّر وصول الكوادر إلى موقع العمل...

على أن يفتح المركز أبوابه لاستقبالكم حين تستقر الأوضاع.

حتى ذلك الوقت، نسعد باستقبال استفساراتكم في بريد الصفحة.

حفظ الله السودان وأهله.»

17 أبريل 2023

الزائر لصفحات «مركز الخرطوم للعناية بالثدي» تستقبله هذه الرسالة التي تشير إلى أن المركز المتخصص في الكشف عن سرطان الثدي وعلاجه متوقف عن العمل منذ 3 سنوات و6 أشهر، وهي الفترة التي تعبث فيها الحرب بالوطن ومواطنيه منذ 15 أبريل 2023.

ولك أن تتخيل، عزيزي القارئ، كم من السودانيات حُرمن من خدمات هذا المركز ومن الكشف المبكر عن هذا المرض الخبيث، بما يسمح بتقديم الخدمة العلاجية لهن إذا كنّ في حاجة إليها، خصوصاً أن نسبة التعافي من سرطان الثدي، وفق الإحصاءات العلمية، تفوق الآن 90% في حال اكتشاف المرض في مراحله الأولى.

وكم من النساء يعشن في حالة من القلق والخوف من أن يكنّ مصابات بهذا المرض، لكن لم تتوفر لهن فرصة الكشف في مركز متخصص، وبوسائل حديثة كان يوفرها «مركز الخرطوم للعناية بالثدي».

ورغم أننا نتحدث هنا عن النساء، فإن لا بد من الإشارة إلى أن المرض لا يصيب النساء فقط، إذ تطال الإصابة نسبة محدودة من الرجال، الذين يحتاجون أيضاً إلى العناية الطبية التي توفرها المراكز المتخصصة، وفي مقدمتها «مركز الخرطوم للعناية بالثدي».

للمركز قصة تُروى

في عام 2010، افتتح «مركز الخرطوم للعناية بالثدي» أبوابه. ومنذ يومه الأول، عوّلت عليه معظم النساء والرجال السودانيين، وربما حتى المرضى في دول الجوار – جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا وإريتريا – الذين اعتمدوا عليه بشكل رئيسي.

وهذا التعويل له أسبابه؛ في مقدمتها معايير العلاج العالمية التي التزم بها «مركز الخرطوم للعناية بالثدي». فالمباني وأسرّة المرضى وأجهزة الكشف والفحص والمعامل والمستهلكات والعلاج، كلها كانت بأفضل المواصفات العالمية.

ثم هناك الفكرة الفريدة التي تبناها المركز؛ فهو الوحيد في السودان الذي لا ينتظر أرباحاً من خدمات علاج سرطان الثدي والتوعية بمخاطره، إذ إنه مركز «غير ربحي»، وما يدفعه المريض للمركز أقل من تكلفة علاجه «بأفضل المعايير والمواصفات».

ويضع المركز هذه العبارة في تعريفه بخدماته: «يفخر بمعاييره العالمية في كل الأقسام، واستخدام تقنيات فنية ممزوجة بأحدث أساليب التشخيص والجراحة».

أكثر من ذلك، أن للمركز مجموعة من الأصدقاء من مؤسسات وشركات ورجال أعمال، يدعمون علاج المرضى الذين لا يستطيعون دفع تكاليف علاجهم، دعماً جزئياً أو كلياً. لذلك يُعد «مركز الخرطوم للعناية بالثدي» نموذجاً لمساهمة القطاع الخاص في خدمة مرضى سرطان الثدي من السودانيين.

أكثر من (40) ألف مريض

عُرف «مركز الخرطوم للعناية بالثدي» (KBCC) بكوادره المتميزة من الأطباء والكوادر الطبية، وكذلك الكوادر الإدارية التي تستقبل المترددين على المركز وتقدم لهم الخدمة.

ويكفي أن إحصائيات المركز تشير إلى أنه، خلال (13) عاماً، قدم خدمات علاجية لأكثر من (40) ألف مريض من مختلف ولايات السودان.

ومن بين هؤلاء المرضى من يُعرفن بـ«الناجيات»، اللائي يُحتفى بهن كل عام في شهر «أكتوبر الوردي». وبعد أن كنّ مريضات يتلقين العلاج في «مركز الخرطوم للعناية بالثدي»، أصبحن رسولات للتوعية بضرورة الفحص المبكر، وبث الأمل بين مرضى سرطان الثدي وذويهم، وتخفيف معاناتهم في رحلة العلاج الشاقة.

اليوم، وبعد 42 شهراً من اندلاع الحرب، فقدت حوالي 14,800 سيدة حقها في عيادات الكشف عن سرطان الثدي، فيما لم تحصل أكثر من 11 ألف سيدة على فرصتها في إجراء صورة الماموغرام للكشف المبكر

أصدقاء ودعم

بالعودة إلى الطريقة التي يعمل بها المركز، من المهم الإشارة إلى مجموعة الأصدقاء الداعمة، ومن بين هؤلاء الأصدقاء: حجار القابضة، مجموعة النفيدي، مجموعة سي تي سي، مجموعة محجوب أولاد، شركة سوداني، ومجموعة سعيد، إلى جانب أصدقاء أفراد، بعضهم ربطته صلة علاج بالمركز، وبعضهم يقدم الدعم ثقةً في إدارة المركز والخدمات العلاجية التي يقدمها.

أما الطريقة التي تُدار بها مساهمات الأصدقاء وتبرعاتهم، فتتسم بالشفافية العالية؛ فهم من يقومون بإدارة الأموال عبر ممثلين لهم في ما يُعرف بـ«الصندوق الخيري»، الذي يهدف في المقام الأول إلى توجيه اللجنة الخيرية في كيفية التعامل مع التبرعات، وتحقيق الهدف الجوهري، وهو مساعدة المرضى غير القادرين مادياً.

وينقسم الصندوق إلى لجنتين: لجنة معنية بتقييم الحالات ودرجة استحقاقها للدعم، كلياً أو جزئياً، ولجنة مختصة بجمع التبرعات والتحقق من أوجه صرفها.

وقد استفاد من خدمة الصندوق الخيري أكثر من (2600) مريض، قُدمت لهم كافة أنواع الرعاية الطبية والعلاج.

خدمات علاجية متكاملة

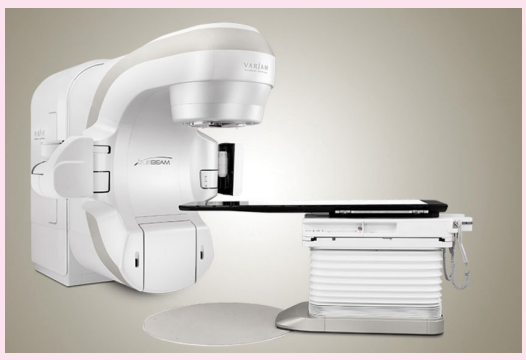

يجمع المركز كل التخصصات ذات الصلة بأمراض الثدي، كالتصوير وعلم الأمراض والجراحة وعلم الأورام، في مبنى واحد، ويقدم عناية فعالة وعلاجات شافية للمرضى الذين يرتادون المركز.

كما يفخر المركز بمعاييره العالمية في جميع الأقسام، واستخدامه تقنيات فنية ممزوجة بأحدث أساليب التشخيص والجراحة.

التقييم المرضي

وهو عبارة عن فحص العينة تحت توجيه التصوير لأخذ خزعة نسيجية.

التقييم الإشعاعي

يتم استخدام أشعة الماموغرام للسيدات فوق سن الـ35، كل سنتين، والأشعة فوق الصوتية للسيدات تحت سن الـ35، كل سنتين أيضاً.

ويُعد الفحص الدوري لسرطان الثدي من أهم طرق الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي لدى السيدات اللاتي يعانين من تغيرات في الثدي، وكذلك اكتشاف المرض لدى السيدات اللاتي ليست لديهن أي أعراض.

وفي حالة وجود أي تغيرات غير طبيعية، يتم تحويل المريضة إلى عيادة التقييم لإجراء المزيد من الفحوصات.

التقييم السريري

يتم التقييم السريري بواسطة اختصاصي جراحة الثدي، ويعمل على استخراج المستندات وتقييم النتائج وتشخيصها.

ويتم تحويل مرضى سرطان الثدي إلى عيادات المتابعة والنتائج، التي يتم فيها وضع خطة العلاج والمتابعة.

عيادة النتائج والمتابعة

هنا يقوم المريض باستلام نتائج الفحوصات والعلاجات بواسطة الاستشاريين المتخصصين.

وهناك العديد من أنواع ومراحل سرطان الثدي، ولذلك يُشخَّص كل مريض بشكل فردي لوضع خطة لمسار العلاج.

ويوفر «مركز الخرطوم للعناية بالثدي» كل أنواع العلاجات المطلوبة، وهي العلاج الكيميائي والعلاج الإشعاعي والجراحة. ويمكن أن يتلقى المريض أكثر من نوع من هذه العلاجات، اعتماداً على الحاجة الطبية.

العلاج الإشعاعي

يتم التخطيط للعلاج بالإشعاع بواسطة اختصاصي الأورام، ويتم تحويل المرضى إلى مراكز خارجية لتلقي العلاج.

ويعتمد العلاج على نوع الورم السرطاني وحجمه وموقعه. وغالباً ما يُعطى العلاج الإشعاعي بعد العملية الجراحية للتقليل من نسبة عودة السرطان.

العلاج الكيميائي

يُعطى العلاج الكيميائي في سلسلة من الجلسات الأسبوعية في العيادات الخارجية، في أجنحة مريحة.

وللمريض حرية الاختيار بين البقاء في العيادات الداخلية أو الخارجية، ولكن تمنع سياسة المركز المرافقين من الجلوس في العيادات الداخلية حفاظاً على سلامة المريض.

الجراحة

تقتصر العمليات الجراحية على عمليات سرطان الثدي وإعادة إعمار الثدي.

ويتم تحويل المرضى المختارين للجراحة إلى عيادة التخدير لإجراء تقييم ما قبل الجراحة مع استشاريين متخصصين.

ولا تُجرى العمليات الجراحية إلا بعد سلسلة من النقاشات مع الأطباء المتخصصين، وبعد الحصول على موافقة المريض.

التوعية: سلاح فعال لمواجهة سرطان الثدي

بجانب الخدمات التشخيصية والعلاجية التي يقدمها المركز للسيدات، يقوم أيضاً بدوره في توعية المجتمع بأمراض الثدي وفوائد الكشف المبكر.

وقد تمت دعوة المركز من جانب العديد من المؤسسات والمدارس والكليات والجمعيات لتقديم ورش التوعية خلال شهر أكتوبر. وإيماناً بالدور المؤثر لورش التوعية، لم يحصر المركز تقديم هذه الورش في أكتوبر فقط، بل ظل يقدمها على مدار العام.

والأكثر من ذلك، ظل «مركز الخرطوم للعناية بالثدي» يوفر لآلاف النساء مساحتهن الآمنة للنقاش والمشاركة. يخرجن من أنماط المجتمع، ويحكين قصصهن، ضاربات بالقيل والقال عرض الحائط، ويحكين قصة نجاتهن وشفائهن، علّها تضيء شمعة أمل في قلوب بقية النساء الخائفات.

تحكي إحداهن عن خوفها من أن يعرف المجتمع بمرضها، وأن يجعل منه وصمة عار على أسرتها، فتصف لها أخرى طريقتها لكسر سلسلة العار ومواجهة المجتمع.

تداعيات توقف المركز عن العمل

اليوم، وبعد 42 شهراً من اندلاع الحرب، فقدت حوالي 14,800 سيدة حقها في عيادات الكشف عن سرطان الثدي، فيما لم تحصل أكثر من 11 ألف سيدة على فرصتها في إجراء صورة الماموغرام للكشف المبكر.

كما أن ما يقارب 2000 سيدة لم تُؤخذ منها عينة لتأكيد أو نفي إصابتها، بينما فقدت أكثر من 10 آلاف حالة متابعتها مع اختصاصي الأورام لبدء العلاج أو متابعة حالتها.

وتعاني 21 ألف حالة للحصول على جلسات العلاج الكيميائي، فيما فقدت 1500 سيدة فرصتها في العلاج الجراحي، ولم تُجرِ 22 ألف سيدة الفحوصات المعملية اللازمة لبدء العلاج ومراجعة تأثيراته.

سرطــان الثـــدي: مـــن الوصمـــة إلى الاحتفـــال

مرام محمد حامد

في أكتوبر 2010، وُلد حلم كبير في قلب الخرطوم: افتتاح «مركز الخرطوم للعناية بالثدي»، أول مركز تشخيصي وعلاجي متخصص في السودان والقرن الأفريقي.

كان حدثاً ضخماً في تغيير خارطة سرطان الثدي في السودان، لكنه انطلق بخطوات خجولة في مجتمع لا يزال يتوجس من كل ما يتعلق بالمرأة.

أتذكر جيداً أول محاضرة توعوية، حين استضافتنا مؤسسة البصر الخيرية. كان الحضور محدوداً، تغلب عليه ملامح الخجل والتردد.

وأتذكر أول معرض توعوي في مركز عفراء للتسوق، حين جذبت الزينة الوردية أنظار السيدات في البداية، لكن سرعان ما ظهر التردد في الوقوف أو الاستفسار أو حتى أخذ مطوية. كان مجرد الاقتراب من الركن الوردي يضع علامة استفهام في عيون المارة.

لم يكن ذلك سهلاً، لكنه لم يكن مستحيلاً. واصل المركز محاولاته، ببرامج توعوية، وبكوبونات مجانية لفحوص الماموغرام، وبمد يد الشراكة مع المؤسسات.

والأهم أنه عمل على تدريب الكوادر الطبية والمبادرات الأخرى، لتمتد رسالته إلى ما هو أبعد من جدرانه.

شيئاً فشيئاً، بدأ الخوف يلين، وبدأ أكتوبر يتحول من شهر الوصمة إلى شهر الوعي، ومن الخجل إلى الاحتفال.

لكن وسط كل هذه الاحتفالات في المدارس والمؤسسات والشركات، كان هناك سؤال لا يفارق النساء: ثم ماذا بعد؟.

المعرفة وحدها لا تكفي إذا ظل الخوف مسيطراً. جاءت الإجابة من خلال تقديم خدمات تشخيصية وعلاجية بمواصفات عالمية، وأجهزة وتقنيات حديثة، وكوادر مؤهلة احتضنت النساء ورافقت خطواتهن نحو الأمان.

اليوم، وبعد خمسة عشر عاماً من تلك البداية، لم يعد أكتوبر كما كان.

الحرب أوقفت الكثير لأكثر من عامين: توقفت الفعاليات، وأُغلقت الأبواب، وتشتتت الجهود.

لكن ما لم يتوقف هو الوعي الذي زرعناه معاً. لم تنطفئ الفكرة، ولم تمت الرسالة، بل بقيت حية في قلوبنا.

أكتب هذه الكلمات في أكتوبر 2025، مؤمنة بأن أكتوبر سيعود يوماً، أقوى من ذي قبل.

سيعود ليكون شهراً نحتفل فيه لا بمواجهة سرطان الثدي وحده، بل بقدرة النساء على الصمود، وبقوة مجتمع يعرف كيف ينهض من جديد.

دمتم، ودام أكتوبر ورديا مهما اشتدت العواصف.

الأول من أكتوبر 2025

د.هنيــة مرسي.. حيــاة تستحق التأمل عــن كثــب وأحــلام أبعــد من حدود المكـان

الدكتورة هنية مرسي لحظة تسلمها وسام الامبرطورية البريطانية

الدكتورة هنية مرسي مع ابنها هشام وابنتها هديل

الدكتورة هنية مرسي مع الرئيس الامريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته

لم يكن في حسبان الأطباء في «مستشفى سانت بارثولوميو» البريطاني العريق أن الطبيبة القادمة حديثاً من السودان، هنية مرسي فضل، ستكون الطبيبة الأولى من أصول غير بريطانية التي تحصل على درجة استشاري في الأشعة التشخيصية، وأنها ستصنع اسماً لامعاً وسط الأطباء وفي أعرق المستشفيات البريطانية، وبالذات عندما اختارت التميز في الأشعة التشخيصية المرتبط بسرطان الثدي، بعد نيلها زمالة الكلية الملكية لأطباء الأشعة (FRCR) عام 1986.

كانت في غاية الانتباه، ومنذ وقت مبكر من طفولتها، إلى تفضيل الأسر في ذلك الوقت للأولاد، والاهتمام بتعليمهم دون البنات

الحياة ستأخذ الدكتورة هنية في مسارات متعددة. وأبرز هذه المسارات ستقودها للعودة إلى الخرطوم، عندما قررت أن تحمل كل ما نالت من خبرة ومعرفة وشهادات لتضعها في خدمة نساء في أضعف حالاتهن؛ المصابات بالمرض المقلق، مرض سرطان الثدي، وهن في قلة وعي بمصيرهن أحياناً، وفي حالة فقر وإهمال في أحيان كثيرة. والمفارقة أن المسار الذي قادها إلى الخرطوم سيعود بها إلى لندن مرة أخرى، ولكن هذه العودة لتصعد منصات التتويج وتحصل على وسام رفيع من الملكة الأم، عرفاناً للخدمة التي قدمتها للنساء في العالم، وخاصة نساء السودان اللاتي منحتهن العلاج والرعاية والطمأنينة والأمل في أحلك الظروف الإنسانية.

تعلمت في زمن صعب

دائماً، وكلما وُجّه لها سؤال «من هي هنية مرسي؟»، تحمل إجابتها مضامين مهمة، وهي تجيب بأنها سودانية من أسرة نوبية بسيطة، انتقل والدها للعمل في مدينة الإسكندرية كحال النوبيين سكان حلفا في ذلك الزمان، ثم تذكر أنها واحدة وسط سبعة من الإخوان والأخوات، وأنها الصغرى في البنات. وعند هذه النقطة تذكر بوضوح: «أخواتي الكبار لم يكملن تعليمهن»، كأنها تريد أن تقول: «تعلمت في زمن صعب». وفعلياً كان تعليم البنات في زمن هنية أمراً عسيراً وصعباً للقادمات من جنوب الوادي.

ومن عرفوها عن قرب كثيراً ما يذكرون أنها كانت في غاية الانتباه، ومن وقت مبكر من طفولتها، إلى تفضيل الأسر في ذلك الوقت للأولاد، والاهتمام بتعليمهم دون الأخوات البنات. هذا يفسر كثيراً من العزيمة والالتزام بالتفوق والنجاح والاعتداد في شخصيتها، حتى إنها غادرت إمبراطورية زوجها السابق المالية دون أن تلتفت للوراء عندما تعارضت المواقف مع قيمها ومبادئها، وسط دهشة الكثيرين.

كان على هنية أن تتفوق في المدرسة حتى تكمل تعليمها. وفعلاً تفوقت على الصبيان وحصلت على درجة عالية في الشهادة المصرية، ويذكر أحد أقاربها أن «هنية كان من الممكن أن تدرس الهندسة أو الطب وفقاً للدرجة التي حصلت عليها، ولكنها اختارت الطب»، وتخرجت في كلية الطب جامعة الإسكندرية، وكان عليها أن تحزم حقائبها إلى الخرطوم كغيرها من أبناء الجالية من السودانيين في مصر. وبعد شهور من التخرج كانت هنية طبيبة امتياز في مستشفى الخرطوم العتيق.

الأولى في الأشعة - طفلي في الخرطوم

الطريق الذي عبرته الدكتورة هنية مرسي لم يكن طريقاً سهلاً، في الخرطوم بحثت الطبيبة حديثة التخرج عن زيادة دخل عوناً لأسرتها الموزعة بين الإسكندرية وقرية «دبيرة» في حلفا، كما كان عليها أن ترتب حياتها الخاصة، وتوجب عليها البحث عن عمل إضافي إلى جانب دوام مستشفى الخرطوم. وفعلاً أسست عيادة صغيرة ومتواضعة في حي الرميلة جنوب غرب الخرطوم، لا تتعدى قيمة تذكرة المقابلة (50) قرشاً، وبعد كد وتوفير تزوجت من المهندس الأستاذ في معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية في الخرطوم، محمد فتحي أحمد إبراهيم، الشهير بـ«مو إبراهيم».

بعد عودتها للعمل في السودان، تزوجت من المهندس والأستاذ في معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية في الخرطوم، محمد فتحي أحمد إبراهيم، الشهير بـ«مو إبراهيم»

وقبل أن تضع مولودها الأول هشام، اختيرت في بعثة إلى بريطانيا للتخصص في الأشعة التشخيصية. ويجب أن نشير هنا إلى أن هنية مرسي هي أول طبيبة تتخصص في الأشعة في تاريخ السودان. تقول: «في ذلك الوقت كان التخصص في الأشعة التشخيصية نادراً حتى وسط الأطباء، ويسمى وقتها أكس - راي X-Ray، ويشاع أنه يسبب العقم، لذلك لم تتخصص فيه الطبيبات، بل كنَّ يتحاشينه». ولكن هنية بشخصيتها وعزيمتها اقتحمت المجال، ومع الوقت تبين أن نظرتها ثاقبة، لأن تخصص الأشعة التشخيصية فتح لها آفاقاً عريضة.

وتقول في نهاية حديثها عن تخصص الأشعة التشخيصية: «أنجبت هشام وهديل، وهم بصحة جيدة الحمد لله». الطريق لم يكن سهلاً كما أشرنا، وكان على هنية أن تترك طفلها هشام الذي لم يكمل الشهرين في رعاية والدتها وتسافر إلى لندن، مصطحبة معها زوجها الذي حصل على بعثة في الهندسة هو الآخر، وبقي هشام خلفها ثلاث سنوات. كان عليها أن تعمل في المستشفى وتدرس في المعهد الملكي حتى تدبر المصاريف التي لم تكن تسع استضافة الطفل وتعليمه، وخاصة أن الزوج لا يزال باحثاً بمنحة معيشية محدودة، ولم تتوفر له فرصة عمل مع الدراسة. وبعد سنوات من الجهد والمثابرة اجتمع شمل الأم وطفلها، وبدأت هنية تحصد ثمار تعبها وصبرها، وتدرجت في تخصص الأشعة. وبعد سنوات قليلة كانت استشارية مطلوبة في مستشفى لندن وبرمنغهام وغيرها من مستشفيات بريطانية مرموقة، لتتمكن من احتضان ابنها وتلحقه بأفضل المدارس هو وشقيقته هديل.

مركز الخرطوم للعناية بالثدي «حلم تحقق»

أكتوبر من عام 2010 كان نقطة تحول كبيرة في حياة الدكتورة هنية مرسي، عندما بدأ مركز الخرطوم للعناية بالثدي يستقبل نساء يرتدين ثياباً مزركشة، سودانيات مصابات بالسرطان، كانت لحظة تتويج لجهد طويل بدأ منذ 2008، عندما عادت هنية للخرطوم وخطت الخطوة الأولى في بناء المركز، وواجهت متاعب البيروقراطية المزوجة بالفساد في السودان.

كان حلم هنية أن يتعالج مرضى سرطان الثدي في السودان كما يتعالج المرضى في مستشفيات لندن. وضعت أعلى المعايير في المباني والأجهزة والمعدات، واختارت أفضل الأطباء والممرضين، وحتى الإداريين والموظفين والاستقبال وعمال النظافة تم تجهيزهم وفق هذه المعايير، كل شيء على أكمل وجه وبأفضل المعايير، وحيث انتهت التقنية والبروتوكولات المخصصة لعلاج سرطان الثدي.

وكان التحدي: هذه الخدمة عالية الجودة تقابلها تكلفة عالية أيضاً، لذلك كان قرار هنية «لا نريد أرباحاً»، فقط كلفة علاج جيد، ليس هذا وحسب، استنفرت هنية أموال أسرتها، وخاصة أن زوجها الذي ستنفصل عنه لاحقاً حصل على ثروة كبيرة، واستنفرت علاقتها مع رجال الأعمال الخيرين والمهنيين من أطباء ومهندسين ومحامين، وتم تأسيس صندوق لعلاج المرضى علاجاً كلياً أو جزئياً. المريضات اللاتي ترددن على المركز حصلن بالفعل على عناية فائقة. ولم يقتصر الأمر على السودان، وأصبح ملاذاً للمرضى من دول الجوار، وكثيراً ما تردد هنية أن السمعة الجيدة والنجاح الذي تحقق ليس جهدها وحدها، إنما جهد أولاد وبنات سودانيين شطار. وفي سنوات قليلة استقبل المركز آلاف المرضى، وساهم في نشر الوعي بالمرض وسط النساء والرجال في السودان بطريقة غير مسبوقة، وربان كل ذلك الدكتورة هنية مرسي، التي باتت رمزاً للطمأنينة للنساء المصابات بسرطان الثدي.

لم يكن في حسبان الأطباء في «مستشفى سانت بارثولوميو» البريطاني العريق أن الطبيبة القادمة حديثاً من السودان، هنية مرسي فضل، ستكون الطبيبة الأولى من أصول غير بريطانية التي تحصل على درجة استشاري في الأشعة التشخيصية

الدكتورة هنية في قصر ملكة بريطانيا

في عام 2015 قررت الملكة إليزابيث تكريم الدكتورة هنية مرسي تقديراً لما قدمته للنساء في العالم وفي السودان، ومنحتها رتبة الإمبراطورية البريطانية، وهي جائزة رفيعة أُطلقت منذ عام 1917 في المملكة البريطانية، تمنح للمتميزين من المدنيين والعسكريين. كانت هنية أول طبيبة سودانية تحصل على هذا التقدير من الملكة، وتم منحها الجائزة في احتفال كبير في قصر الملكة في ذات العام. وبعد التكريم في لندن منحتها الدولة السودانية وسام الجمهورية من الدرجة الأولى، وبعدها حصلت على جوائز عديدة، من بينها جائزة القيادة الاجتماعية من منظمة لندن للمرأة العربية لعام 2017. وفي عام 2018 اختارتها منظمة OkayAfrica أوكي أفريكا كواحدة من أفضل 100 امرأة في أفريقيا، كما حصلت على تقدير من المجتمع المهني والمجتمع السوداني للدور الذي تقوم به تجاه السودانيات.

الثروة والقيم والطلاق

حياة الدكتورة هنية حياة تستحق التأمل عن كثب. كان حرصها الدائم أن تكون للأشياء قيمة ومعنى، وأن ترتبط بمقدار النفع الذي يمكن أن تقدمه للآخرين. وعندما كان مجال الأشعة التشخيصية صعباً ومهاباً ومهماً في مستقبل مكافحة المرض لم تتردد. وهكذا كانت في حياتها، القيمة هي الأساس. لذلك كان عام 2013 موعد مغادرة إمبراطورية مو إبراهيم وقرار الطلاق منه. كان قراراً بالغ التعقيد والحساسية، ولكن مبادئ وقيم وشخصية هنية لم تسمح لها بالاستمرار في حياتها الزوجية.

من هم في الخارج نظروا للقرار بدهشة واستغراب، ومن عرفوا هنية توقعوه بشدة. آثرت الدكتورة هنية الخروج والمغادرة لا تلتفت إلا لهشام وهديل والنساء المريضات والناجيات من المرض وتوعية السيدات بمخاطر سرطان الثدي.

المركز وأولادي والمريضات

لن تحتفل الدكتورة هنية مرسي بشهر أكتوبر الوردي في مركز الخرطوم للعناية بالثدي، ولا في مدرسة أو حديقة في الخرطوم، لأن المركز مغلق بأمر الحرب، ولكنها لا تزال متمسكة بأمل أن تعود الحياة ويعود المركز ليقدم خدماته لكل المحتاجين. وهي شديدة الارتباط بالصرح الطبي الذي شادته بالتعب والصبر والأمل، ولا تزال تجمع حولها العاملين في المركز من طبيبات وأطباء وإداريين وإداريات وعاملات وعاملين، وتطلق عليهم «أولادي» في المركز.

هنية سيرة حياة ملهمة للنساء في السودان والعالم، سيرة سيدة تعلمت الاعتداد بنفسها وعلمته الآخرين، وإنسانة قرارها أن قيمتها في منفعة الآخرين وتقديم أفضل ما يمكن، وأن تتعلم أن تكون أفضل ما يمكن، وفوق هذا وذاك امرأة تعلم الأخريات أن المرأة أقوى بكثير وأهم بكثير مما يظن كثير من الرجال.

«صمود» والذاكرة السياسية:
متى يكون النقد مساءلة ومتى يتحول إلى إقصاء؟

قيادات القوى المدنية

وفد القوى المدنية في لقاء مع مسؤولين كبار في الإدارة الامريكية في واشنطن

عاطف عبد الله

في هذه اللحظة العصيبة من تاريخ السودان، لا ينبغي أن يكون السؤال السياسي المركزي: «من أين جاء هذا التنظيم؟» أو «أين كان يعمل هذا الشخص؟»، بل: «أين يقف الجميع اليوم من الحرب، ومن مستقبل السودان، ومن الدولة المدنية الديمقراطية؟».

لا يعني هذا إسقاط الذاكرة السياسية أو التغاضي عن أخطاء الماضي، وإنما التعامل مع التاريخ بوصفه مدخلاً للمحاسبة والتقويم، لا سجناً يقيد بناء أوسع جبهة وطنية قادرة على إيقاف الحرب واستعادة المسار الديمقراطي.

الموقف من «صمود» والنقد الموضوعي

غالباً ما أتعرض للهجوم عند انتقادي للخط العام للحزب الشيوعي، إذ يُحرف النقاش من مقارعة الأفكار إلى التشكيك في النوايا وربط موقفي الداعم لتحالف «صمود» بموقف مسبق. وأؤكد هنا دعمي لـ«صمود» باعتبارها إحدى أبرز الجبهات المدنية المناهضة للحرب، مع إيماني بأنها ليست فوق النقد والمساءلة.

ومع ما حققته «صمود» من تقدم في إعلان المبادئ وتوسيع التحالفات وحضور سياسي، تزايد النقد الموجه إليها. وهذا أمر طبيعي ومطلوب متى كان موضوعياً وبنّاءً. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول النقد إلى تصيد للثغرات أو إلى أحكام مسبقة، بدلاً من مناقشة جوهر المشروع السياسي.

وفي هذا السياق، تبرز جملة من الأسئلة المهمة حول مسار تحالف «صمود» وخياراته السياسية والهيكلية، وهي أسئلة تستحق إجابات مباشرة تتجاوز السجال الاتهامي.

وتتركز هذه التساؤلات في أربعة محاور أساسية:

أولاً: معايير التقييم التاريخي:

قراءة المسار الوظيفي والسياسي للقيادي السفير عمر مانيس وتقييم خدمته الدبلوماسية السابقة.

ثانياً: حدود التوافق السياسي:

خلفيات التواصل مع الكتل الإسلامية المراجعة، وفي مقدمتها «المؤتمر الشعبي»، وضوابط التوافق حول وقف الحرب.

ثالثاً: مصادر الشرعية:

المرجعية السياسية والشعبية التي تعتمد عليها «صمود» في أداء دورها الوطني.

رابعاً: الشفافية والتمويل:

استحقاقات الشفافية المالية والعلاقات الخارجية، وحقيقة العقود الاستشارية والإعلامية المرتبطة بشركة «دبايوا».

إن التعاطي المسؤول مع هذه التساؤلات يمثل مدخلاً أساسياً لترسيخ الإفصاح والمساءلة في العمل العام.

وفي هذا المقال، لا أحاول تقديم دفاع مطلق عن «صمود» أو منحها صك براءة، وإنما قراءة تجربتها في سياقها السياسي الراهن، والتمييز بين ثبات المبدأ ومرونة التكتيك، وبين النقد الموضوعي ومحاولات النيل السياسي، وبين ضرورة المحاسبة والحاجة إلى بناء أوسع جبهة وطنية لإنهاء الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

عمر مانيس.. هل الوظيفة إدانة سياسية؟

تقدم حالة السفير عمر مانيس مثالاً مهماً على ضرورة التمييز بين العمل في مؤسسات الدولة وبين الانتماء السياسي للنظام الحاكم.

فقد عمل مانيس في السلك الدبلوماسي خلال سنوات نظام الإنقاذ، ومثّل الدولة السودانية في مواقع رسمية، وهي وقائع لا ينبغي إنكارها. لكن مجرد العمل في جهاز الدولة لا يكفي وحده لإثبات أن صاحبه كان عضواً تنظيمياً في الحزب الحاكم أو شريكاً في صناعة سياساته وانتهاكاته.

والسؤال الأكثر عدلاً هو: ما الدور الذي أداه الشخص تحديداً؟ هل شارك في صناعة القرار السياسي؟ هل انخرط تنظيمياً في المشروع الشمولي؟ هل شارك في الانتهاكات؟ وما الذي حدث عندما تغيرت الظروف السياسية وأصبح الشعب في مواجهة النظام؟.

هذه الأسئلة تتيح التمييز بين المسؤول السياسي الذي يصنع القرار، وبين الموظف أو الدبلوماسي الذي يؤدي مهمة ضمن جهاز الدولة.

والأهم في حالة عمر مانيس أن مساره لم يتوقف عند الوظيفة الدبلوماسية. فقد انحاز إلى إرادة الشعب بعد ثورة ديسمبر، وتولى وزارة شؤون مجلس الوزراء في أول حكومة انتقالية مدنية، وشارك في العمل من أجل تثبيت أركان التحول المدني الديمقراطي.

لا يعني ذلك منحه صك براءة تاريخياً، ولا إغلاق باب النقد أمام أي مرحلة من مراحل حياته المهنية، لكنه يعني أن العدالة في التقييم تقتضي قراءة المسار كله، لا اقتطاع مرحلة مهنية واحدة واستخدامها لإلغاء ما جاء بعدها.

لا ننسى الماضي.. ولا نسجن المستقبل

إن الذاكرة السياسية السودانية مهمة، بل لا غنى عنها. فقد عانى السودان طويلاً من محاولات طمس الحقائق وإعادة كتابة التاريخ وفق مصالح القوى المتغلبة. لكن هناك فرقاً بين حفظ الذاكرة والمحاسبة وبين تحويل الماضي إلى معيار وحيد للعزل السياسي.

إذا أصبح مجرد العمل في مؤسسات الدولة خلال عهد الإنقاذ سبباً كافياً للإقصاء، فسوف تتسع دائرة الاتهام بصورة يستحيل معها بناء جهاز دولة جديد. والمطلوب هو المسؤولية الفردية: من شارك في صناعة الاستبداد وانتهاكاته يتحمل مسؤوليته، ومن كان موظفاً أو مهنياً داخل مؤسسات الدولة يُقيَم وفق دوره الفعلي، ومن راجع موقفه وانحاز إلى التغيير الديمقراطي لا ينبغي أن يُعامل بالضرورة كما يُعامل من ظل متمسكاً بالشمولية.

وهذا ليس تبرئة للماضي، وإنما تمييز ضروري بين المسؤوليات.

> **مع ما حققته «صمود» من تقدم في إعلان المبادئ وتوسيع التحالفات وحضور سياسي، ازداد النقد الموجه إليها. وهذا أمر طبيعي ومطلوب متى كان موضوعياً وبنّاءً. تبدأ المشكلة عندما يتحول النقد إلى تصيد للثغرات أو إلى أحكام مسبقة**

«صمود»: المبدأ ثابت والوسيلة قابلة للمراجعة

تتعرض «صمود» للنقد بسبب تواصلها مع قوى وشخصيات ذات خلفيات سياسية وفكرية مختلفة، ومن بينها «المؤتمر الشعبي» التنظيم الإسلامي المعروف.

وهنا ينبغي التمييز بين الحوار السياسي والتحالف الآيديولوجي، وبين التفاهم حول هدف محدد والاندماج التنظيمي.

إذا كان الهدف هو وقف الحرب، وحماية المدنيين، واستعادة الدولة المدنية الديمقراطية، فإن توسيع دائرة الحوار مع القوى التي تقبل بهذه المبادئ لا يعني بالضرورة التخلي عن الموقف من التجربة الشمولية السابقة.

فالسياسة تحتاج إلى ثبات في الغايات ومرونة في الوسائل.

لذلك، فالسؤال الحقيقي ليس: مع من جلست «صمود»؟ وإنما: حول ماذا جلست؟ وما الذي اتفقت عليه؟ وما الحدود التي وضعتها؟.

إذا كان الحوار يقوم على رفض الحكم العسكري، ورفض استخدام السلاح للوصول إلى السلطة، والقبول بالمواطنة المتساوية والديمقراطية، فإن الحوار يصبح أداة لإنهاء الحرب وتوسيع الجبهة المدنية، لا تنازلاً عن مشروع الدولة المدنية.

> **إذا كان الهدف هو وقف الحرب، وحماية المدنيين، واستعادة الدولة المدنية الديمقراطية، فإن توسيع دائرة الحوار مع القوى التي تقبل بهذه المبادئ لا يعني بالضرورة التخلي عن الموقف من التجربة الشمولية السابقة**

الشفافية المالية والعلاقات الدولية وعقود العلاقات العامة

أُثيرت مسألة الشفافية المالية والعلاقات الخارجية في سياق الإشارة إلى بيانات وزارة العدل الأمريكية الخاصة بقانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA)، وإلى شركة Global Point International وتلبيتها لمتطلبات القيد لمصلحة شبكة Dabaiwa Media Network Limited في سبتمبر 2026.

وهذه المسألة تحتاج إلى مناقشة هادئة تفصل بين مطالب الحق العام المبدئية وبين الاستنتاجات الاتهامية التي لا تسندها الأدلة.

الشفافية مبدأ أصيل

من حق المجتمع السوداني والرأي العام الاطلاع بوضوح على مصادر تمويل الأنشطة السياسية، وكيفية تغطية تكاليف المؤتمرات والسفريات الدولية التي تقوم بها القوى السياسية، بما فيها تحالف «صمود». وينبغي أن يسري هذا المبدأ على جميع الفاعلين دون استثناء.

لكن المطالبة بالشفافية لا تعني افتراض الإدانة مسبقاً.

> **لا أحاول تقديم دفاع مطلق عن «صمود»، وإنما قراءة تجربتها في سياقها السياسي، والتمييز بين ثبات المبدأ ومرونة التكتيك، وبين النقد الموضوعي ومحاولات النيل السياسي، وبين ضرورة المحاسبة والحاجة إلى بناء جبهة وطنية لإنهاء الحرب واستعادة المسار المدني**

السفير عمر مانيس

ماذا يعني التسجيل بموجب FARA؟

إن قيد المؤسسات أو التعاقدات الاستشارية بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب الأمريكي (FARA) هو إجراء قانوني علني تفرضه القوانين الأمريكية على الجهات التي ينطبق عليها القانون فيما يتعلق بتقديم خدمات لصالح جهات أجنبية داخل الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن مجرد وجود تسجيل في سجل رسمي لا يشكل بذاته دليلاً على وجود مؤامرة أو تمويل سياسي غير مشروع.

كما ينبغي التمييز بين التعاقد الإداري أو الإعلامي وبين الارتهان السياسي. فمجرد القيد التنظيمي لشركة إعلامية أو استشارية لا يثبت بذاته وجود تمويل أجنبي غير مشروع للقرار السياسي لتحالف «صمود»، ولا يثبت أن الإرادة الوطنية للتحالف قد تم استلابها.

وفي المقابل، فإن أفضل رد من تحالف «صمود» على هذه التساؤلات هو تقديم توضيحات دورية وشاملة تبين طبيعة المؤسسات الإعلامية أو الاستشارية المساندة، وحدود عملها، والجهات المسؤولة عن تمويلها، وطبيعة التعاقدات ذات الصلة؛ هذا مع الوضع في الاعتبار أن تلك التعاقدات لم تشر إلى «التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة» المعروف اختصاراً بـ«صمود».

العلاقات الإقليمية والدولية

تمثل الحركة الدبلوماسية للتحالف في العواصم الكبرى، مثل واشنطن وبروكسل وأديس أبابا، جزءاً من العمل السياسي لأي قوة مدنية تسعى إلى إيقاف الحرب. والتواصل مع الدول المؤثرة، سواء الولايات المتحدة أو دول الإيقاد أو دول الجوار الإقليمي، يمكن أن يستهدف حشد الضغط الدولي لحماية المدنيين، وفتح الممرات الإنسانية، ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب.

والمعيار الأساسي هنا هو: ما الذي يُطرح في هذه اللقاءات؟

وطالما أن المطروح هو وقف الحرب وإعادة تأسيس الدولة المدنية الوطنية، دون المساومة على سيادة السودان وكرامته، فإن هذا التحرك لا يثبت بذاته الارتهان الأجنبي.

السودان يحتاج إلى جبهة لا إلى محاكم تفتيش

المأساة السودانية أكبر من أن تحتمل استمرار الحرب العسكرية بالتوازي مع حرب سياسية وإعلامية بين القوى المدنية. نحن بحاجة إلى أوسع جبهة وطنية ممكنة تضم كل من يقف ضد الحرب، ويرفض إعادة إنتاج الشمولية، ويتمسك بالدولة المدنية الديمقراطية، ويقبل بالمحاسبة والعدالة الانتقالية.

وهذه الجبهة لا تحتاج إلى تطابق أعضائها في التاريخ أو الفكر أو المواقف التفصيلية، وإنما إلى اتفاق واضح حول الحد الأدنى الوطني:

- وقف الحرب وحماية المدنيين.
- رفض استخدام السلاح للوصول إلى السلطة.
- استعادة الدولة المدنية الديمقراطية.
- المواطنة المتساوية بلا تمييز.
- العدالة والمحاسبة عن الانتهاكات.
- استقلال القرار الوطني وشفافية العمل السياسي.

في النهاية: ماذا نريد للسودان؟

الدفاع عن «صمود» ليس دفاعاً عن تنظيم معصوم من الخطأ، كما أن الدفاع عن عمر مانيس ليس دعوة إلى إلغاء مساءلة أي مسؤول عن ماضيه. القضية أوسع من الأشخاص والتنظيمات.

القضية هي: أي سودان نريد؟

سودان تستمر فيه الحرب وتتسع فيه دوائر الإقصاء والانتقام السياسي؟، أم سودان يتسع لكل من يقبل بالدولة المدنية الديمقراطية ويضع السلاح خارج معادلة السلطة؟

إذا كان الهدف هو السودان المدني الديمقراطي، فإن الطريق إليه يتطلب شجاعة الاعتراف بالأخطاء، وشجاعة النقد والمراجعة، وشجاعة الحوار مع المختلف، من دون التخلي عن المبادئ.

فالاختلاف في التاريخ لا ينبغي أن يمنع الاتفاق على المستقبل، والمراجعة السياسية لا تعني بالضرورة الخيانة، والحوار لا يعني التنازل.

وفي هذه اللحظة التاريخية، تظل الأولوية واضحة: وقف الحرب، إنقاذ السودان، واستعادة المسار الوطني المدني الديمقراطي.

من ست الشاي إلى الأمم المتحدة:

رحلة البحث عن الرئاسة

السفير:
عادل إبراهيم مصطفى

يبدو أن حلم الفريق عبد الفتاح البرهان بأن يصبح رئيساً قد خرج من كونه طموحاً سياسياً، وتحول إلى عرض كوميدي مفتوح؛ عرض لا يحتاج إلى مسرح واحد، لأن مسارحه صارت كثيرة.

مرةً في مسرح ستات الشاي، وأخرى بجوار بائعات الزلابية، وثالثة في المساجد، ورابعة في بيوت المآتم، وأخيراً على مسرح حفلة الراب في إستاد الخرطوم.

ويبدو واضحاً أن مجرد الظهور أمام الناس أصبح، في حد ذاته، رسالة قائد الجيش إلى الشعب المنكوب به؛ وكأن المشهد صار أهم من مضمونه، والصورة أهم من الفعل، والظهور أهم من المسؤولية.

ولذلك لم يعد مستغرباً تنقّل قائد الجيش من مناسبة إلى أخرى، ومن جمهور إلى آخر، وكأنه يخوض حملة مفتوحة لإثبات حضوره، أو لإقناع نفسه ومؤيديه بأنه الرئيس الذي خلف عمر البشير.

لكن ما يبدو أنه لا يريد إدراكه هو أن الرئيس لا يصبح رئيساً بكثرة الصور، ولا بكثرة الظهور وسط الناس، ولا بعدد الميكروفونات التي تُمد إليه. فالرئاسة ليست زياً يُرتدى أمام الكاميرات، ولا لقباً يحتاج صاحبه إلى تكراره باستمرار حتى يصدقه الآخرون.

والأكثر إثارة للسخرية ما جرى في إستاد الخرطوم، حين ظهر بصورة مفاجئة في فعالية موسيقية شبابية، في محاولة لنفي ما أُثير حول سفره إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهنا تبرز المفارقة: لماذا يبدو الوصول إلى منصة الأمم المتحدة مهماً إلى هذا الحد؟ هل لأن مخاطبة الجمعية العامة يمكن أن تمنح صاحبها شيئاً من الشرعية التي يفتقدها في الداخل؟ أم لأن مجرد الوقوف على تلك المنصة يمثل، في نظره ونظر مؤيديه، دليلاً على أنه أصبح «رئيساً» بالفعل؟.

لقد سبق للبرهان أن خاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024، بصفته رئيس مجلس السيادة الانتقالي. لكن السؤال الذي كان ينبغي أن يُطرح منذ ذلك الوقت هو: هل منحت تلك المخاطبة شرعية سياسية جديدة للسلطة التي نشأت بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021؟ وهل غيّرت من حقيقة أن الأمم المتحدة نفسها وصفت ذلك الحدث بأنه انقلاب عسكري ودعت إلى استعادة الترتيبات الدستورية والعملية الانتقالية؟ وهل استطاعت تلك المنصة أن تنهي الأزمة السياسية، أو توقف الحرب، أو تضع حداً لمعاناة السودانيين؟.

بالطبع لا.

فالظهور في المحافل الدولية لا يصنع وحده شرعية سياسية، كما أن مخاطبة الجمعية العامة لا تحوّل واقعاً سياسياً متنازعاً عليه إلى تفويض شعبي. والأمم المتحدة، بحكم طبيعة النظام الدولي، تتعامل مع الحكومات والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في عدد من الحالات، ولا يعني ذلك بالضرورة أنها أقرت الطريق الذي وصلت به تلك السلطات إلى الحكم أو منحتها تفويضاً شعبياً.

وهنا تكمن إحدى مفارقات النظام الدولي: فالأمم المتحدة تستطيع إدانة الانقلاب والدعوة إلى استعادة المسار الدستوري، كما فعلت في السودان، لكنها تظل مضطرة في الوقت نفسه إلى التعامل مع السلطة القائمة باعتبارها الجهة التي تملك السيطرة الفعلية على مؤسسات الدولة.

أما الاتحاد الأفريقي، فله موقف أكثر وضوحاً من مسألة الوصول غير الدستوري إلى السلطة. فالمادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد تنص على أن الحكومات التي تصل إلى السلطة بوسائل غير دستورية لا يُسمح لها بالمشاركة في أنشطة الاتحاد. وعلى هذا الأساس عُلّقت مشاركة السودان عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021، وظل الاتحاد يربط رفع التعليق باستعادة النظام الدستوري.

الظهور في المحافل الدولية لا يصنع وحده شرعية سياسية، كما أن مخاطبة الجمعية العامة لا تحوّل واقعاً سياسياً متنازعاً عليه إلى تفويض شعبي

وهكذا تصبح المفارقة أكثر وضوحاً: يمكن للبرهان أن يقف على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يخاطب ممثلي دول العالم، لكن ذلك لا يعني أن المنصة نفسها منحته الشرعية التي يبحث عنها. فالاعتراف بالتعامل مع سلطة قائمة بحكم الأمر الواقع شيء، ومنحها شرعية سياسية ناتجة عن تفويض شعبي أو انتقال دستوري شيء آخر تماماً.

ومن هنا، يبدو أن القضية لم تعد قضية سفر إلى نيويورك، ولا قضية صورة على منصة دولية، ولا حتى قضية إثبات القدرة على مخاطبة العالم. القضية الحقيقية هي: كيف وصل الرجل إلى السلطة؟ وما الذي فعله بهذه السلطة؟ وإلى أين قاد البلاد؟.

فالشرعية لا تُقاس بعدد المنصات التي يقف عليها الحاكم، وإنما بقدرته على احترام إرادة الشعب، وصيانة مؤسسات الدولة، والاحتكام إلى الدستور، وفتح الطريق أمام انتقال سياسي يفضي إلى سلطة تستمد مشروعيتها من السودانيين.

أما الإصرار على مطاردة صورة «الرئيس» في كل مكان، فيبدو أقرب إلى محاولة مستمرة لإثبات الذات منه إلى ممارسة طبيعية لمسؤولية الدولة.

الرئيس الذي يثق بشرعيته لا يحتاج إلى مطاردة صورة الرئيس في كل مكان.

أما الذي يشعر أن الرئاسة تحتاج إلى إثبات مستمر، فقد يجد نفسه مضطراً إلى البحث عنها في كل مكان: عند ست الشاي، وعند بائعة الزلابية، وفي المسجد، وفي المآتم، وفي حفلة الراب، وربما غداً في طابور الرغيف، أو أمام ماكينات الـATM!.

وهكذا يتحول السودان إلى خلفية لصورة، والشعب إلى جمهور، والمناسبات إلى مسارح، والمنصب إلى دور تمثيلي طويل.

ويبقى السؤال الذي لا يريد أحد أن يطرحه في هذا العرض الكوميدي:

بعد أن أثبت لنا أنه الرئيس... متى سيبدأ في القيام بعمل الرئيس؟.

فالسودان لا يحتاج إلى رئيس يثبت في كل مناسبة أنه رئيس، وإنما يحتاج إلى دولة تستعيد مؤسساتها، وسلطة تستمد شرعيتها من شعبها، وطريق سياسي يضع حداً للحرب ويفتح الباب أمام السلام والديمقراطية.

السودان لا يحتاج إلى رئيس يثبت في كل مناسبة أنه رئيس، وإنما يحتاج إلى دولة تستعيد مؤسساتها، وسلطة تستمد شرعيتها من شعبها، وطريق سياسي يضع حداً للحرب

وخلاصة الأمر أن السودان لن يستقيم ما دام البرهان مصراً على فرض نفسه رئيساً على السودانيين؛ فمكان من يحكم السودان يجب أن تحدده إرادة شعبه ودستوره، أما مكان من تُثار حوله المسؤولية عن الانتهاكات والجرائم، فليس منصات الاحتفالات ولا ميكروفونات المناسبات، وإنما ساحات العدالة و المحاكم.

الأسلحة الكيميائية في السودان.. اتهامات تنتظر تحقيقاً مستقلاً

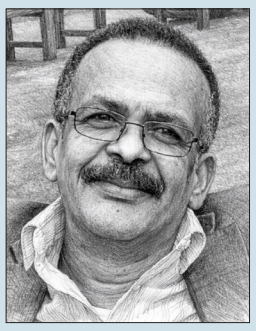

محمد عبدالله

عاد ملف الاتهامات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب السودانية إلى واجهة الاهتمام الدولي في واشنطن، مع عرض الفيلم الوثائقي الاستقصائي «السلاح غير المرئي» مساء الخميس في نادي الصحافة الوطني بالعاصمة الأمريكية.

الفيلم، الذي أخرجه الصحافي والمخرج المغربي الأمريكي يوسف ججيلي، تبلغ مدته 26 دقيقة، ويبحث في الأدلة والشهادات المرتبطة بالمزاعم حول استخدام الأسلحة الكيميائية في السودان، مستنداً إلى شهادات مدنيين متضررين، وتحليلات خبراء، وأبحاث من المصادر المفتوحة، ومعلومات موثقة عن سلاسل إمداد مرتبطة بمواد كيميائية. وأعقب العرض نقاش شارك فيه عبد الله بورو، المتخصص في قضايا اللاجئين والنزوح، وآبي شنايدرمان من مركز C4ADS المتخصص في التحقيقات المتعلقة بسلاسل الإمداد غير المشروعة والشحنات الكيميائية المرتبطة بالسودان.

ويأتي عرض الفيلم بعد تحقيق نشرته صحيفة «واشنطن بوست» في الخامس من سبتمبر المنصرم، استند إلى مجموعة كبيرة من الوثائق والصور ومقاطع الفيديو والرسائل، وقالت الصحيفة إن أكثر من عشرين مسؤولاً وخبيراً غربياً في الاستخبارات والأسلحة الكيميائية وحقوق الإنسان اعتبروا المواد التي راجعوها مؤشرات ذات مصداقية على وجود برنامج للأسلحة الكيميائية في السودان. غير أن هؤلاء الخبراء شددوا في الوقت نفسه على أن الحسم يتطلب الوصول إلى مواقع الأسلحة والشهود وإجراء تحقيق مستقل على الأرض.

وتحدث التحقيق عن مواد قال خبراء إنها تتضمن إشارات إلى ذخائر تحتوي على «غاز خانق»، ومقاطع فيديو لاختبارات لأسلحة تنتج أبخرة صفراء مائلة إلى اللون الأخضر، ورسائل بين مسؤولين عسكريين سودانيين. كما أشار إلى أن بعض المواد خضعت لفحوص جنائية رقمية ولم تظهر فيها مؤشرات على التلاعب، مع بقاء ذلك غير كافٍ، في حد ذاته، لإثبات صحة جميع الادعاءات المرتبطة بها.

وتنفي الحكومة السودانية بصورة قاطعة امتلاكها أو استخدامها أسلحة كيميائية، وتؤكد التزامها باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكانت السلطات قد أعلنت في وقت سابق تشكيل لجنة للتحقيق في الاتهامات، وقالت إن نتائج التحقيق لم تجد دليلاً على وجود تلوث كيميائي. كما نفت الحكومة، في ردها على تحقيق «واشنطن بوست»، ما ورد فيه من اتهامات، وأكدت استعدادها لإخضاع مخزوناتها من الكلور للتحقق أمام أي جهة دولية مختصة.

ويبقى السؤال، في نهاية المطاف، ليس أي الروايتين أكثر صخباً، وإنما ما إذا كان بالإمكان إخضاع هذه الأدلة لاختبار دولي مستقل، والوصول إلى مواقع الأحداث والشهود والمواد التي يمكن أن تحسم طبيعة ما جرى.

فإذا ثبت استخدام الأسلحة الكيميائية، فلن يكون الأمر مجرد فصل آخر في سجل الانتهاكات التي شهدتها الحرب السودانية، بل خرقاً بالغ الخطورة لالتزامات السودان الدولية، يستوجب تحديد المسؤوليات ومحاسبة من تثبت صلته به. وإلى أن يكتمل التحقيق، فستبقى الحقيقة معلقة بين أدلة تزداد ثقلاً ونفي رسمي ينتظر هو الآخر أن يُختبر أمام جهة مستقلة.

يأتي الفيلم بعد تحقيق لـ«واشنطن بوست» استند إلى وثائق، اعتبرها خبراء ومحققون مؤشرات موثوقة لبرنامج سلاح كيميائي سوداني، مع الحاجة لتحقيق مستقل

كِبار الصُنّاع يحاكمون صِغار «المتعاونين»!

رشاد عثمان

في مدينة الأبيَض، وتحت أفق قاتم من هذا الزمان الرثّ، حُكم مؤخراً على الصيدلي ورجل الصنّاعة الدكتور أحمد الوقيع بالسجن ست سنوات ومصادرة أمواله بزعم تعاونه مع المليشيا!. والمفارقة في الحكم أن القاضي، وفق الرواية المنشورة، قال إنه خفف العقوبة بعدما ثبت أن الرجل دعم «قوات الشعب المسلحة» نقداً وعيناً!.

بدأت القضية بنقاش حول ضرائب سنوات الحرب، وانتهت بتفتيش هاتف الوقيع والعثور على دردشة خاصة مع أصدقائه قال فيها ما بات يُعدّ رأياً بالغ الخطورة تحت سماء دولة البرهان: «إن الحرب مدمرة، وينبغي أن تتوقف».

وفي ظل هذا الطغيان الكاسح لمتلازمة الخبل الجمعي، والتعهير الفاضح لدور المؤسسات العدلية التي تفرغت لمهامها «الدستورية» في تلفيق التهم لبائعات الشاي وبعض الصبية من السابلة بزعم «التعاون مع المليشيا»، ينسى البعض، عمداً أو جهلاً أو تجاهلاً، الحقيقة الشاخصة عن كبار الصُنّاع - وليس فقط المتعاونين - الذين دشّنوا بلا وجل ولا خجل حقبة سيادة المليشيا، وتسابقوا لاهثين في بناء إمبراطورية «الماهريّة» وكارتيل آل دقلو العابر للقارات، مُدماكاً بعد مُدماك وطابقاً فوق طابق!.

أولئك الذين زيّنوا للطاغية فكرة تجييش وتسليح قُطّاع الطرق على أساس عنصري بالغ القُبح والدمامة، ليقوموا بدور «جيش البلاد» الذي تُحتلب من أجله ميزانية السودان المنهكة على حساب حليب الأطفال وعلاجهم وتعليمهم، بينما يتفرغ كبار الجنرالات للتجارة وتهريب المواد الخام، لتُعاد إلى العالم «منتجات ذات قيمة مضافة» بديباجات دول لا تعترف لهم حتى بأجر المناولة!.

أولئك الجنرالات الذين خرجت المليشيا من رحمهم، ونشأت وترعرعت تحت كنفهم تدريباً وتسليحاً لمجابهة حركات «الكفاح» المسلح من «الزُرقة»، حتى تحولت دارفور على أيديهم إلى مستودع كبير للسلاح، وارتوت سهولها واختلطت مياهها الجوفية بدماء الأبرياء. ثم شاركوا في تعميد المليشيا رسمياً عبر البرلمان، بصفتها سيفاً إنكشارياً وذراعاً باطشة للطاغية وإخوته في الله من طغمة الحركة الإسلامية!.

أولئك الجنرالات الذين «تعاونوا» وباركوا فظائع المليشيا وهي تقمع بوحشية مفرطة شباباً وصبية في عمر أبنائهم، في قلب الخرطوم أثناء هبّتهم ضد الطاغية في سبتمبر 2013، ثم ناموا ليلتها هانئين مع بناتهم وأبنائهم دون أن يطرف لهم جفن!.

وهم ذاتهم الجنرالات الذين «تعاونوا» مع كارتيل آل دقلو، وسهّلوا له «المنهبة التاريخية» لذهب السودان وثروات أجيال المستقبل عبر الصالات الرئاسية لمطارات البلاد السائبة!

وهم، ليس غيرهم، الجنرالات الذين «تعاونوا» ونسّقوا مع المليشيا، وعملوا كمقاولي أنفار لحشد وتفويج المرتزقة إلى حرب ليس للسودان فيها ناقة ولا جمل، مقابل حفنة من الريالات والدراهم لا تكفي لشراء شيءٍ أكثر قيمة من ذمة البشير وجنرالاته. هناك قاتل الجيش والمليشيا كتفاً بكتف، قبل أن يصير مطلوباً منّا اليوم تصديق أنهما كانا على الدوام خصمين لا يجمعهما تاريخ من التوحش والارتزاق العابر للحدود!.

أولئك الجنرالات الذين «تعاونوا» مع المليشيا في تنفيذ مذبحة العصر، مجزرة فضّ الاعتصام، وسحلوا الشباب المدنيين المعتصمين أمام أسوار مبنى القيادة العامة لـ«قوات الشعب المسلحة»، قبل أن تُلقى جثث بعضهم، مثقلةً بالحجارة، إلى قاع النهر القديم!.

واليوم، بعدما فُتّش هاتف أحمد الوقيع بحثاً عن جريمة في دعوته إلى وقف الحرب، وبينما يُلاحَق صغار «المتعاونين»، يبقى كبار الصُنّاع خارج قفص المساءلة، وكأن تاريخ المليشيا بدأ يوم انقلب سلاحها على شركائها.

أيُّ عهرٍ، وأيُّ سفالٍ ذلك الذي يحاول إجبارنا على قراءة التاريخ من قفاه!.

تـأملات في ظـاهرة خـالد عمر يـوسف.. لماذا يتصـدّر قائمـة خصـوم الإسلامويين؟

خالد عبدالله- أبوأحمد

من يتابع ما تنشره منصات الإسلامويين وكتائبهم الإلكترونية منذ سقوط نظام البشير يلاحظ أمراً لافتاً، هو أن اسماً واحداً يتكرر أكثر من غيره في حملات الشتم والتخوين: خالد عمر يوسف، المعروف بين السودانيين بـ(خالد سلك). حيث يُنعت بالعميل والخائن وبائع الوطن، وتُقتطع كلماته من سياقها، وتُنسب إليه أقوال لم يقلها، ويُحمَّل في بعض الأحيان وحده مسؤولية ما آل إليه حال السودان. هذا التركيز الشديد على رجل واحد لا يأتي مصادفة، فالجماعة التي أدارت آلة الدعاية ثلاثين عاماً تعرف جيداً أين تضرب ولماذا تضرب. ومن هنا يصبح السؤال مشروعاً: ما الذي يحمله هذا الرجل حتى يصبح الهدف الأول لكل هذا الغضب؟.

ابن الجيل الذي أرادوا صناعته

أول ما يزعج الإسلامويين في خالد عمر يوسف أنه ابن زمنهم. نشأ وتعلّم في أعوام حكم الإنقاذ، ودخل المدرسة والجامعة في ظل ما سُمّي بالمشروع الحضاري؛ ذلك المشروع الذي أراد أن يصنع جيلاً كاملاً على صورته، يفكر كما يفكر أهله ويخاف مما يخافون. غير أن هذا الجيل خرج في معظمه على عكس ما أرادوا، وكان خالد واحداً من أبرز وجوهه. انخرط في العمل السياسي المعارض مبكراً، وانتمى إلى حزب المؤتمر السوداني، وهو حزب بناه جيل جديد خارج البيوت الطائفية والآيديولوجيات القديمة.

وهنا تكمن المشكلة بالنسبة لهم. فالتهم الجاهزة التي اعتادوا إلصاقها بخصومهم لا تنطبق عليه. لا يستطيعون القول إنه من بقايا الأحزاب التقليدية التي أضاعت البلاد، ولا يستطيعون تصويره غريباً عن ثقافة المجتمع ودينه. هو شاب سوداني عادي، يتحدث لغة الناس، ويعرف خطاب الإسلامويين من الداخل، لأنه عاشه في المدرسة والجامعة والشارع. ومن يعرف خطابك من الداخل يعرف أيضاً مواضع ضعفه، ولهذا كان وجوده بحد ذاته دليلاً على فشل مشروعهم في صناعة الإنسان الذي أرادوه.

الحجة الهادئة

الأمر الثاني الذي يجعل خالد عمر يوسف هدفاً مفضلاً هو طريقته في الكلام. فهو لا يصرخ ولا يشتم، ويتحدث بهدوء وترتيب، ويبني حجته على المعلومة والتسلسل المنطقي، ويشرح الموقف السياسي المعقد بلغة يفهمها المواطن البسيط. وهذا النوع من الخصوم هو الأصعب على جماعات اعتادت أن تكسب معاركها بالصوت العالي والعاطفة الدينية والتخويف.

ومن يملك الحجة يرد على الحجة بمثلها، أما من لا يملكها فيلجأ إلى الشتيمة. ولهذا فإن كثافة السباب الموجّه إليه تكشف في جوهرها عجزاً عن مواجهته في ساحة النقاش. فالإسلامويون لم يقدموا في الغالب رداً مفصلاً على ما يطرحه، واكتفوا بمهاجمة شخصه والتشكيك في وطنيته، لأن النقاش الهادئ ساحة لا يجيدون اللعب فيها.

الرجل الذي اقترب من الشبكات

تولى خالد عمر يوسف وزارة شؤون مجلس الوزراء في الحكومة الانتقالية، وكان قريباً من ملفات الدولة ومن الجهود التي بذلتها تلك الحكومة لتفكيك البنية التي بناها النظام السابق داخل مؤسسات الدولة طوال ثلاثة عقود. وهذه البنية لم تكن أفكاراً فحسب، كانت وظائف وشركات وأموالاً ونفوذاً وشبكات مصالح متشابكة. ومن يقترب من هذه الشبكات يقترب من مصادر القوة الحقيقية للجماعة، ولهذا صارت الخصومة معه خصومة مصالح إلى جانب كونها خصومة أفكار.

وبعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 اعتُقل ضمن عدد من قيادات الحكومة المدنية، ثم خرج ليواصل العمل السياسي بالنبرة نفسها. وقد رأى الإسلامويون في الانقلاب فرصة لاستعادة ما فقدوه، ورأوا في استمرار أصوات مثل صوته عقبة في طريق هذه العودة.

«لا للحرب».. الموقف الأغلى ثمناً

منذ اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023 كان خالد عمر يوسف من أوضح الأصوات المدنية الداعية إلى وقفها والذهاب إلى حل تفاوضي، وفي حرب يقدّم فيها الإسلامويون أنفسهم حماةً للدولة، ويعملون على تعبئة الناس وحشدهم، يصبح كل صوت يدعو إلى وقف القتال تهديداً مباشراً لهذه التعبئة. فالحرب بالنسبة لهم فرصة للعودة إلى المشهد من باب السلاح بعد أن أغلقت الثورة في وجوههم باب السياسة.

ولهذا جرى تحويل الدعوة للسلام إلى تهمة، وصار كل من يرفض الحرب في خطابهم متواطئاً مع الطرف الآخر فيها، واستُخدمت عبارته الشهيرة عن «الاتفاق الإطاري أو الحرب» بعد اقتطاعها من سياقها، لتقديمه للناس وكأنه هدّد بالحرب، في حين يقول هو وحزبه إنها كانت تحذيراً من خطر الانزلاق إليها. وتكررت هذه العبارة آلاف المرات على المنصات حتى صارت عند بعض الناس حقيقة لا تقبل النقاش. وهذا من أوضح الأمثلة على الطريقة التي تعمل بها آلة التضليل: جملة واحدة، تُنتزع من مكانها، وتُكرَّر حتى تحل محل الواقع.

العمالة.. التهمة الجاهزة

تهمة العمالة والخيانة ليست جديدة في قاموس الإسلامويين. فمنذ عام 1989 وُصف بها كل من عارضهم تقريباً، من السياسيين والنقابيين والصحفيين والمثقفين، كاتب هذا المقال شخصياً قد اتهم بها مراراً وتكراراً، وهي تهمة مريحة لأنها لا تحتاج إلى دليل، وتكفي لتخويف الناس من الاستماع إلى الشخص المتهَم.

غير أن الجماعة التي ترفع هذه التهمة في وجه خصومها هي أكثر من ولغ في العمالة حتى النخاع. ففي عام 2005 أوفدت رئيس جهاز مخابراتها صلاح قوش إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جلس مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وسلّمها ملفات بالغة الحساسية عن الجماعات المتطرفة التي كانت الخرطوم نفسها قد آوتها ورعتها في التسعينيات، وكل ذلك في وقت كان إعلامها يملأ الدنيا بالهتاف ضد أمريكا ويعد الناس بأن عذابها قد دنا.

والقيادة العسكرية التي يقف الإسلامويون خلفها اليوم ويقاتلون تحت رايتها، ذهب رأسها الفريق عبد الفتاح البرهان إلى عنتيبي في فبراير 2020 والتقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ثم استقبل في الخرطوم الوزير الإسرائيلي إيلي كوهين مرتين، في يناير 2021 وفي فبراير 2023، ولم نسمع من هذه الجماعة يوماً كلمة واحدة عن الخيانة أو بيع الوطن.

أما خالد عمر يوسف فلم يصل إلى شيء من هذه الأمكنة. كل ما فعله هو أنه التقى مع الفريق القيادي لتحالف (صمود)، مسؤولين كباراً في دول عديدة، ليشرح لهم ما يجري في السودان، وحجم المأساة التي يعيشها المدنيون، وضرورة وقف الحرب. وهذا عمل سياسي معروف في كل الدنيا، تقوم به القوى المدنية في كل بلد يمر بأزمة. فالمعيار عند الإسلامويين ليس التواصل مع الخارج في حد ذاته، إنما من يتواصل، ولأي هدف. فإذا فعلوه هم أو حلفاؤهم صار حنكة وسياسة، وإذا فعله خصومهم صار عمالة وخيانة.

خالد عمر يوسف

منذ اندلاع الحرب 2023 كان خالد عمر يوسف من أوضح الأصوات المدنية الداعية إلى وقفها والذهاب إلى حل تفاوضي

خالد سلك واصل..!!

في عام 2013 زارت السودان فرقة (طيور الجنة) التي يحبها الأطفال في كل أنحاء العالم، فتحول مكان الحفل إلى زحمة لا أول لها ولا آخر. الصغار يتدافعون، والكبار يزاحمونهم عند الأبواب، والأمهات يرفعن أطفالهن فوق الرؤوس كأنهن يعبرن بهم النيل في موسم الفيضان، والكل يريد أن يرى الطيور بعينه قبل أن تطير.

مرّ من هناك رجل بسيط كان ماشياً في طريقه، لا علاقة له بالغناء ولا بالطيور، فوقف مندهشاً من هذا المشهد، اقترب من رجل يقف على جانب الطريق يتفرج على الناس، وسأله: يا أخي، ما الذي يحدث هنا؟ لماذا كل هذا الزحام؟.

فرد عليه دون أن يلتفت إليه:

الناس عاوزين يدخلوا يشوفوا طيور الجنة..

وقف الرجل في مكانه لا يتحرك، وأعاد الكلام في رأسه مرتين ليتأكد أنه سمع جيداً، ثم سأل بصوت منخفض فيه شيء من الرهبة:

طيور الجنة؟ ومن الذي أحضرهم؟.

فجاءه الرد: الحكومة..!!.

هنا فتح الرجل فمه من الدهشة، وهز رأسه كمن اكتشف سراً خطيراً من أسرار الدولة، وقال: والله ناس (الإنقاذ) واصلين.. لمن جابوا طيور الجنة ذاتها!.

واليوم تمتلئ وسائل التواصل الاجتماعي باتهامات لخالد سلك بأنه هو من منع البرهان من دخول قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك..!.

ولو مرّ صاحبنا القديم اليوم على هذه المنشورات، وسأل عن الحكاية، لفتح فمه بالدهشة نفسها وقال:

خالد سلك واصل..!!

الثبات في وجه الحملة

ما يلفت النظر في تجربة خالد عمر يوسف (خالد سلك) أنه تعرّض لحملة متواصلة منذ أعوام، شملت الاعتقال والتهديد والتشويه والإبعاد عن البلاد، ومع ذلك لم يغيّر نبرته ولم ينجر إلى لغة خصومه. لم يرد على الشتيمة بمثلها، ولم يتراجع عن موقفه من الحرب رغم كلفته العالية عليه وعلى أسرته. وهذا الثبات تحدياً هو ما يُغضب خصومه أكثر من أي شيء آخر، لأن الهدف من حملات التشويه هو إسكات الشخص أو دفعه إلى التراجع أو إلى الانفعال، وإذا لم يتحقق شيء من ذلك تفقد الحملة جدواها وتتحول إلى شاهد على صاحبها.

بين النقد والتخوين

ولا يعني كل ما سبق أن الرجل فوق النقد. فخياراته السياسية، ومنها الشراكة مع العسكريين في الفترة الانتقالية، والاتفاق الإطاري، وأداء الحكومة التي كان جزءاً منها، كلها موضوعات يدور حولها نقاش واسع ومشروع، حتى داخل صفوف القوى المدنية نفسها، وهناك من يختلف معه فيها بحجج جادة تستحق الاستماع. غير أن هذا النوع من النقد يختلف في طبيعته عن الحملة التي يقودها الإسلامويون. فالنقد يناقش المواقف والقرارات، ويقبل الرد، ويبقى في حدود الخلاف السياسي. أما حملتهم فتستهدف الشخص نفسه، وتطعن في وطنيته وذمته، وتسعى إلى إخراجه من دائرة المواطنة كلها. والتمييز بين الأمرين ضروري، حتى لا يختلط الخلاف المشروع بحملة التشويه.

لماذا هو ظاهرة؟

يجتمع في خالد عمر يوسف ما يندر اجتماعه في شخص واحد: فهو من جيل نشأ تحت حكم الإسلامويين ثم خرج عليهم، ويملك لغة هادئة مقنعة يصعب الرد عليها بالصراخ، وله تجربة في الدولة اقتربت من شبكات نفوذهم، ويقف موقفاً واضحاً ضد الحرب في لحظة يرون فيها الحرب طريق عودتهم، ويُظهر قدرة على الثبات أمام حملات متواصلة. ويُضاف إلى ذلك ما تتسم به شخصيته من رزانة وأدب وتهذيب وثقة عالية بالنفس، وهي صفات منحته قوة في الطرح وقدرة على مواجهة المواقف الصعبة دون تردد. وكل عنصر من هذه العناصر كان كافياً وحده ليضعه في دائرة استهدافهم، أما اجتماعها كلها فقد جعله في صدارة هذه الدائرة.

ولهذا يمكن القول بثقة إن خالد عمر يوسف أصبح ظاهرة في السياسة السودانية المعاصرة، وإن حجم الحملة عليه يعكس حجم تأثيره، ويكشف في الوقت نفسه عن الطريقة التي تفكر بها هذه الجماعات الغوغائية الفوضوية الإرهابية وتعمل بها، وعن خوفها الحقيقي من جيل سوداني جديد يعرفها جيداً ويرفض أن يعود إلى ما كان.

خلاصة

تكشف تجربة خالد عمر يوسف أن الحملات التي تشنها جماعات الإسلام السياسي على خصومها تتبع نمطاً ثابتاً لم يتغير منذ عام 1989: تختار الشخص الأكثر تأثيراً، وتتجنب مناقشة أفكاره، وتركّز على الطعن في وطنيته وذمته، وتكرر التهمة حتى تستقر في أذهان الناس، وقد وجدت في هذا الرجل هدفاً مثالياً لأنه جمع في شخصه كل ما تخشاه، فهو ابن الجيل الذي فشلت في صناعته، وصاحب حجة هادئة لا تستطيع مواجهتها، وسياسي اقترب من شبكات نفوذها داخل الدولة، وصوت واضح ضد الحرب التي تراهن عليها للعودة إلى الحكم.

ومن يتأمل هذه الحملة بعين منصفة يجد أنها تقول عن أصحابها أكثر مما تقول عن خالد عمر يوسف. فالجماعة التي تتهمه بالعمالة تعاونت مع المخابرات الأمريكية وسلّمتها أخطر الملفات، والقيادة التي تقاتل تحت رايتها التقت المسؤولين الإسرائيليين في عنتيبي والخرطوم، بينما لم يفعل هو أكثر من شرح مأساة السودان لمن يستطيع المساعدة في وقف الحرب.

ويبقى من حق كل سوداني أن يختلف مع الرجل في خياراته السياسية وأن ينتقدها بالحجة، لكن ما يتعرض له اليوم لا علاقة له بالنقد، وهو في حقيقته محاولة لإسكات صوت يدعو إلى السلام في بلد أنهكته الحرب. وسيبقى هذا الصوت، بقدر ما يثبت صاحبه على موقفه، واحداً من أوضح الشواهد على أن السودانيين الذين نشأوا تحت حكم الإسلامويين قد عرفوهم جيداً، واختاروا طريقاً آخر لبلدهم.

التواصل مع الخارج يُقاس عند الإسلامويين بمن يقوم به؛ فهو حنكة سياسية إذا فعلوه هم أو حلفاؤهم، وعمالة وخيانة إذا فعله خصومهم

حكاية شاهد عيان عن الثورة الخالدة (21 أكتوبر 1964) (1 - 3)

مقدمة

الدكتور عمر صديق عثمان عبد الرحمن، أحد الشهود والمشاركين في أحداث ثورة أكتوبر 1964. عاش تفاصيلها وهو طالب بجامعة الخرطوم، وكان قريبًا من الأحداث التي بدأت بمقتل الطالب أحمد القرشي طه، ثم تحولت جنازته إلى لحظة مفصلية في مسار الثورة وسقوط نظام الفريق إبراهيم عبود.

وُلد عمر صديق عام 1940 في قرية سيال كريم الدين شمال المتمة، وتخرج في قسم المعمار بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم عام 1966. واصل مسيرته الأكاديمية، فأسس قسم المعمار بمعهد الكليات التكنولوجية، ونال الماجستير عام 1976 والدكتوراه عام 1980 من جامعة بريستول بالمملكة المتحدة. وعمل أستاذًا وقياديًا أكاديميًا في عدد من الجامعات السودانية، من بينها جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة جوبا، وجامعة أم درمان الأهلية.

لكن الجانب الأهم في هذه السيرة هنا هو ذكرياته عن أيام أكتوبر؛ إذ يروي من موقع الشاهد والمشارك تفاصيل اجتماعات الطلاب، والتحركات داخل الجامعة، والساعات العصيبة التي أعقبت استشهاد القرشي، ومحاولات حماية جثمانه من الشرطة، ثم المشهد الجماهيري الكبير الذي خرج في جنازته.

وبعد أكثر من ستة عقود، يستعيد الدكتور عمر صديق تلك الأيام، كاشفًا تفاصيل صغيرة وكبيرة من داخل الحدث، وأسئلة ظلت معلقة في ذاكرة الثورة: كيف انتقلت شرارة الاحتجاج من الجامعة إلى الشارع؟ وكيف اختفى جثمان الشهيد من قبضة الشرطة؟ ومن الذي دفع الجماهير إلى مواصلة التظاهر حتى سقوط الحكم العسكري؟.

إنها شهادة من داخل الحدث، يرويها أحد الذين كانوا هناك، وشاهدوا أكتوبر وهي تنتقل من حادثة داخل مستشفى إلى ثورة غيّرت تاريخ السودان، تنشرها (ديسمبر) على ثلاث حلقات.

بقلم:
دكتور عمر صديق عثمان
بريتوريا – جنوب افريقيا

بحكم إنني كنت شاهد عيان ومشاركاً فعلياً في أغلب أحداث ليلة ثورة أكتوبر المجيدة، فقد طلب مني إخوة أعزاء أن أكتب بتفصيل عن أحداث أكتوبر كما شهدتها، بغية أن نترك للتاريخ توثيقاً صادقاً عما يمكن أن نسميه: (تأريخ ما أهمله التاريخ) من تلك الأحداث. وبما أنني ربما اضطررت لتسجيل أحداث هامشية - إلا إنني لا أراها كذلك – فمعذرة لمن لا يشاركني الرأي.

في بدايات العام 1964م قامت حكومة عبود بحملات منتظمة بأهداف معلنة: أهمها تعريب وأسلمة جنوب السودان. لكن المتعلمين من أهل الجنوب لم يبتلعوا تلك الأهداف التي صنفوها بأنها تهدف إلى محو هويتهم الموروثة، وقد وقف معهم بعض مثقفي الشمال. استدعاءً للتاريخ؛ إن مظاهر احتجاج متعلمي ومثقفي الجنوب على محاولات محو الهوية كانت قد ابتدأت من توريت قبل ذلك بتسع سنوات بثورة مسلحة أخمدت بالسلاح. جذوتها خمدت مؤقتاً لكنها ما انطفأت، حيث نفخت فيها الروح محاولات الأسلمة والتعريب التي أعلنها نظام عبود.

نظم الجنوبيون احتجاجاتهم في شكل حركة مقاومة ذات أهداف بائنة وطرحوها للعالم الغربي الذي عمل على مساندة قضيتهم بوسائل عدة. أما عندنا في شمال السودان فقد استشعر كثير من العقلاء خطورة حملة القتل التي اتبعها النظام الدكتاتوري، ومن ثم بدأوا حملات معارضة منظمة لبرنامج الطغمة الحاكمة، وقد كان لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم القدح المعلى في حملة المعارضة تلك.

ظل الاتحاد يكتب المنشورات ويقيم الندوات في الداخليات إظهاراً لمعارضة جيل المستقبل الواعد لقمع طموح الجنوبيين المشروع. ولم تكن سلطة العسكر غافلة عن ذلك النشاط ومستوعبة لخطورته. عليه ظل وزير الداخلية اللواء محمد أحمد عروة يستدعي اللجنة التنفيذية بوتيرة أسبوعية ويهددهم في المرة الأولى ويأمر باعتقالهم في الاستدعاء الثاني. في واحدة من تلكم الأستدعاءات، كنت عضواً في اللجنة التنفيذية التي استدعاها الوزير في الأسبوع الأول من أكتوبر 1964. قابلناه في مكتبه وكان معه أحمد عبد الله أبارو مدير البوليس. هددنا بالسجن إن تمادينا في شجب برنامج السلطة لكبح تمرد الجنوبيين. قلت للوزير إنكم تحرقون القرى الآمنة وتقتلون الناس وتعلقون جثثهم على الأشجار لتخويف الآخرين، فاحتد الوزير وقال لي بالحرف الواحد: «والله إذا لم توقفوا معارضتكم لأعلقنك أنت ذاتك على إحدى أشجار هذه الوزارة»، وأردف بالتهديد بالسجن إذا واصلنا المعارضة.

بنهاية ذلك الأسبوع، ولظروف امتحانات السنة الخامسة المبكرة، اضطررت للتخلي عن مقعد قائمتنا في اللجنة التنفيذية ليحتله زميل من رابعة هندسة (علي سالم وديع). واستمرت الدعوة للندوات، حيث أعلنت اللجنة التنفيذية عن قيام ندوة عن مشكلة الجنوب السياسية ووسائل حلها يتحدث فيها محمد مختار الأصم منتدباً من الجمعية الفلسفية السودانية. لكن جهاز الأمن عرف خبر الندوة المزمعة وما كان إلا أن أمر بغمر الميدان المحدد لإقامة الندوة بالمياه ثم حاصر داخليات البركس. صباح الخميس استدعى الوزير اللجنة التنفيذية وأمر باعتقالها، ومن مكتبه نقل أعضاء اللجنة العشرة إلى سجن كوبر.

تكونت لجنة ظل أصر زملاء كثر أن أعود عضواً فيها - رغم ظروف الامتحانات - ثقة في قوة دفاعي عن القضية. وفعلاً عدت، وفي أول اجتماع قدمت اقتراح إقامة ندوة جديدة تقدم نقداً موضوعياً للجو السلطة إلى حل مشكلة الجنوب السياسية بالسلاح. تعادلت الأصوات إذ ثُنّي اقتراحي (علي جاويش - إسلامي). ساند الاقتراح الإسلاميون الأربعة، في حين عارض الاقتراح أعضاء الجبهة الديمقراطية الأربعة وعضو المؤتمر. عليه أحيل أمر إقامة الندوة للجمعية العمومية، وفعلاً تم ذلك. كلفت بأن أمثل اللجنة التنفيذية في كلية الطب، وكان معلوماً أن طلاب الطب – رغم مواقفهم المشهودة ضد النظام الدكتاتوري – كانوا لا يميلون كثيراً للنشاط الذي يؤدي لإغلاق الجامعة، لذلك كانت المهمة الموكلة إليّ بالغة الصعوبة.

عليه قدمت نقداً لاذعاً لتردد اللجنة التنفيذية التي لم تؤيد قيام الندوة، وتحدثت بإسهاب عن ضرورة مثل تلك الأنشطة التي تقود إلى إضعاف هيمنة العسكر على الحياة السياسية. وكان أن فاز الاقتراح، لكن لم يعجب ذلك بعض الطلاب من الإسلاميين فتقدموا بطعن في طريقة إدارتي للاجتماع ونقدي اللاذع للجنة التنفيذية التي جئت ممثلاً لها، ودعوا لإلغاء نتيجة التصويت ومحاسبتي. لكن برز من بين إسلاميي اللجنة التنفيذية (حسن عبد الله الحسين) الذي اجتمع مع إسلاميي الطب ونجح في سحب الدعوة لمحاسبتي وإلغاء نتيجة التصويت، ومن ثم أعتُمدت أصوات طلاب الطب المؤيدة لمقترح إقامة الندوة وتحدد لها أمسية (الأربعاء الحادي والعشرين من أكتوبر 1964)؛ الأربعاء الرائعة كما قال ود المكي (محمد المكي إبراهيم).

في اليوم المحدد بدأت اللجنة التنفيذية في ترتيب متطلبات التنفيذ منذ الصباح، وتم تكليف كل عضو في اللجنة بتنفيذ المهام المحددة لمكتبه. كنت نائب الرئيس للشؤون المالية (الثالث في الترتيب)، وتسلمت المبلغ المصدق للندوة. قبل المغرب بقليل ذهبت لمحل تاجير (الساوند سيستم) موقعه كان في عمارة (أراك) الحالية. كان اسم مالك المحل (جبرة)، اتفقت معه ونقدته أجره شاملاً قيمة الترحيل للجامعة والعودة بعد انتهاء المهمة. وقد راجعت عمله قبل موعد الندوة (الساعة التاسعة مساءً) وأجزت عمله وشكرته.

بعد تناول وجبة العشاء بدأ الطلاب يأتون زرافات لموقع الندوة. وفي الساعة المحددة افتتح الندوة طالب الهندسة أنور الهادي، نائب الرئيس للشؤون الثقافية، وقدم المتحدث الأول وكان هو نفسه ممثل الاتجاه الإسلامي. أعقبه بابكر الحاج (جبهة ديمقراطية)، وبعده أعتلى المنصة ممثل قائمتنا (الطلاب الأحرار)؛ آدم محمد آدم. لم يكمل آدم حديثه حيث هجمت على الندوة قوة من الشرطة تحت قيادة الضابط (قسم الله عبد الله رصاص) وأمطرتنا بوابل من «الغاز البذئ»، كما سماه ود المكي، فلجأ الطلاب إلى غرف الداخليات المجاورة هرباً من الغاز، ووجهنا الطالبات للصعود إلى الطوابق العليا.

نقدنا (جبرة) أجراً إضافياً تقديراً للظروف، وساعده الطلاب للخروج بمعداته إلى منطقة النفق. عقب ذلك ارتفعت الهتافات المعادية للقوة المهاجمة، وساندتها زغاريد الطالبات من موقعهن العالي. كاد الجمع يتفرق لولا أن ثلاثة من طلاب السنة الخامسة بكلية الهندسة يتميزون بطول القامة وجهورية الصوت صعدوا على مسطبة غسيل الملابس (موقع رقم 12 على المخطط المرفق) ودعوا زملاءهم لمواصلة التظاهر وصعّدوا الهتاف (لا حياة بلا حرية). والثلاثة هم (منير الحكيم، أحمد مصطفى، وعمر صديق (شخصي))، وعاد التجمع وارتفع الهتاف أعلى، ومن مسافة بعيدة عن تجمع القوة المهاجمة وعن مواقع الغاز الكثيف.

مع تصاعد صوت المتظاهرين سمعنا قائد الشرطة يأمر عساكره بمطاردة الطلاب حتى داخل غرف الداخليات، ونشبت معارك شرسة بين الطلاب والشرطة. عندما تكاثر عدد الطلاب وجد العساكر أنفسهم في وضع محاصرة حتى أن طالباً جاءنا يحمل خوذة عسكري ويقول بنشوة «أبشروا.. الغنيمة الأولى». عند ذلك بدأ العساكر استخدام الرصاص. زميلنا محمد بابكر ساتي (صول الكديت من حنتوب) صاح في الطلاب أن الصوت هو صوت الرصاص الفشنك وطلب منهم تكثيف الهجوم على العساكر.

عندما كان ساتي يطلب من زملائه تكثيف الهجوم على الشرطة كنت بالصدفة أقف مع الطالب الذي حمل الخوذة في الركن الشمالي الشرقي من داخلية بركة (موقع رقم 21 في المخطط) ولاحظت سقوط أحد الطلاب في الموقع (5) في برندة داخلية السوباط والذي كان مضاءً (موقع رقم 4)، فتوجهت مسرعاً لذلك الطالب الذي وجدته ممدداً على ظهره فاقد الحركة. مددت يدي ورفعت رأسه فأحسست بمادة لزجة نزلت في كفي، ونظرت في الضوء الخافت فرأيت سائلاً أبيض يخرج من مؤخرة الرأس. وصحت بصوت جهوري «يا ساتي، هذا رصاص حي وليس فشنك» عندها أمسكتني من يدي بقوة وصاح فيَّ صاحبها باللغة الإنجليزية: «يا عمر إن تاريخ هذا البلد يكتب الآن.. تقدم خِفّ المعركة». وضعتُ رأس الطالب برفق، والتفتُّ لأجد زميلي الشيخ رحمة الله.

تقدمنا معاً لجمهرة كبيرة حول مصاب آخر في الموقع (8) ووجدنا زميلاً من الهندسة هو (عثمان البلك) وكان يردد الشهادة بشجاعة عجيبة. عندها انتشر خبر الطالب الذي سقط أولاً وعرفنا أن اسمه أحمد القرشي طه من كلية العلوم ويسكن داخلية الدندر (رقم 11). بعد انتشار خبر إصابة الطالب توقف الرصاص، وانسحبت الشرطة من منطقة الداخليات، ولكنها حاصرت محيط البركس من كل الجهات كما وجدنا لاحقاً. تنبه الطلاب للإصابات وبدأوا في إجلاء المصابين. فحمل الطلاب جثمان القرشي وتجولنا بين الداخليات فعلمنا أن هناك مصابين آخرين.

في الموقع (7) وجدنا طالباً يتألم بشدة؛ كان مصاباً بالرصاص في ساقيه ولا يستطيع الوقوف، فربطنا ساقيه بالمناديل وحمله زملاؤه وسرنا معهم لموقع النفق، حيث توقف لنا بعض سائقي التاكسي وحملونا مع مصابين كثيرين إلى المستشفى ثم رفضوا أخذ الأجرة، وتبرع أحدهم أن يعود بمن يريد للبركس ليواصل حمل مصابين آخرين. فرجع بنا ونزلنا منه في موقع مكتبة عطية في مدخل البركس رقم (10).

حاولنا الدخول للداخليات فمنعنا العساكر، بل إن أحدهم شهر سلاحه في وجهي، ولكن شخصاً من داخل عربة صالون زرقاء طلب منه إنزال السلاح والسماح لنا بالرجوع من حيث جئنا. علمنا بعد فترة أن من كان في تلك العربة ضابط شرطة حديث التخرج اسمه صلاح التيجاني، ولعله كان المسؤول عن القوة التي حاصرت البركس وكانت تسمح بالخروج وتمنع الدخول، كما حدث لنا نحن العائدين من المستشفى. الخارجون وُجّهوا ليذهبوا إلى المستشفى للحاق بزملائهم. أنا وزميل من قائمتنا قررنا أن نبتدر برنامجاً مختلفاً وهو المرور على داخليات المين لتنبيه ساكنيها بما حدث. وكان عندي همٌّ آخر هو البحث عن رئيس التنفيذية الذي غاب عن الندوة. قبل بداية رحلتنا الجديدة رأينا زميلنا فضل الله محمد يضربه بعض العساكر بقسوة عند الموقع (9). حاولنا مساعدته فأمرنا بالابتعاد. بعدها سرنا في شارع الجامعة حتى بوابة المين معي من كلية القانون (يوسف بادي) بجانب مكتبة عطية انزلقت فردة حذاء يوسف فرفض له أن ينحني ليحملها، فحمل الثانية في يده طوال الرحلة للمستشفى. عند البوابة وجدنا وقوفاً في بوابة المين بعض الطلاب السنابر ومنهم مجذوب سالم البر الذي سألناه عن دفعته رئيس الاتحاد (ربيع حسن أحمد) الذي لم يحضر إلى الندوة، فقال إنه غير موجود في غرفته المجاورة له.

مخطط البركس المرفق حصلت عليه من المعماري يحيى عبد الحي – الأستاذ بكلية العمارة وعضو لجنة حصر وتوثيق مباني الجامعة، وأضفت عليه مواقع إصابات الطلاب التي تشاورت فيها مع عدد مقدر من شهود ندوة البركس.

عندها خطرت لنا فكرة أن نذهب إلى بعض الصحف التي غالباً ما يسهر محرروها انتظاراً لطباعة عدد اليوم التالي. وفعلاً توجهنا لمكاتب صحيفة (الرأي العام) المعروفة للجميع في عمارة التامينات شمال المدرسة المتوسطة (موقع بنك البركة الحالي). واصلنا المسيرة راجلين (يوسف وشخصي) حتى وصلنا إلى مكاتب الصحيفة حيث وجدنا مجموعة كبيرة من الصحفيين ملتفين حول رجل شامخ القامة عرفناه من صورته المنشورة في الصحف (حسن نجيلة). حيياهم بأدب وسردنا عليهم قصة فض الندوة وإصابات زملائنا، وكانت تعليقاتهم متباينة، إلا أن واحداً منهم شتمنا شتيمة الأراذل وقال إن الطلاب يستحقون أن تسحقهم قوات الأمن لأنهم ناكري جميل الدولة التي تعلّمهم وتؤويهم وتطعمهم وهم يردون بالكيد لها. أحبطتنا تلك الكلمات المسيئة وقررنا مواصلة مشوارنا للمستشفى.

عندما تخطينا المدرسة وفي بداية ميدان أبو جنزير لحق بنا أحد شباب الصحفيين الذين كانوا مع حسن نجيلة... حيّانا واعتذر عن تعليقات زميله الذي سمّاه لنا (أحمد علي بقادي)، قال إن اسمه مصطفى صحفي متدرب وإن شقيقه الأكبر معنا بالجامعة (خالد المبارك)، عندها اطمأننا له وبدأنا نجيب على أسئلته عن أحداث الندوة، حتى وصلنا إلى تقاطع شارع القصر مع الشارع شمال المستشفى والذي كان قد امتلأ عن آخره بالطلاب.

تشييع جثمان الشهيد أحمد القرشي طه

اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم 1964

الشهيد أحمد القرشي طه

قلت للوزير إنكم تحرقون القرى الآمنة وتقتلون الناس وتعلقون جثثهم على الأشجار لتخويف الآخرين، فاحتد الوزير وقال لي بالحرف الواحد: «والله إذا لم توقفوا معارضتكم لأعلقنك أنت ذاتك على إحدى أشجار هذه الوزارة»

أعلنت اللجنة التنفيذية عن ندوة حول مشكلة الجنوب السياسية، لكن الشرطة أحبطتها بإغراق ميدانها بالمياه ومحاصرة البركس، ثم أمر وزير الداخلية باعتقال أعضاء اللجنة العشرة من داخل مكتبه ونقلهم إلى سجن كوبر

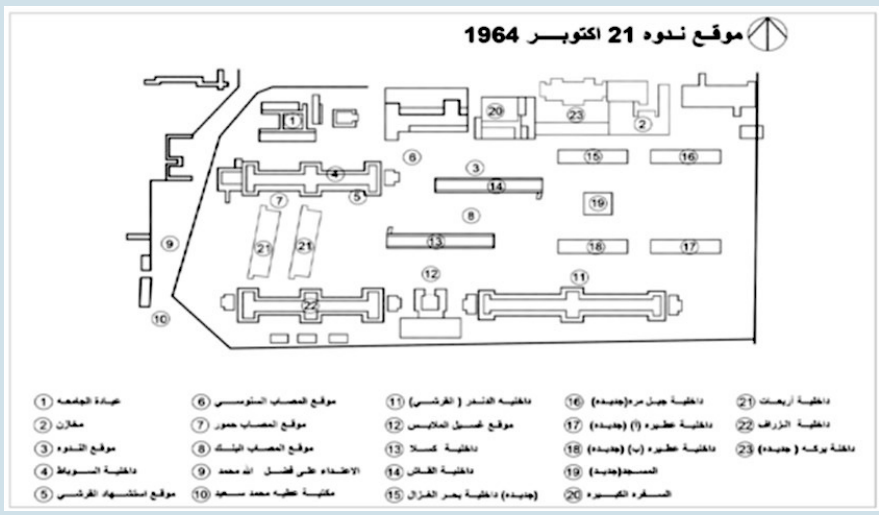

مخطط البركس المرفق حصلت عليه من المعماري يحيى عبد الحي – الأستاذ بكلية العمارة وعضو لجنة حصر وتوثيق مباني الجامعة، وأضفت عليه مواقع إصابات الطلاب التي تشاورت فيها مع عدد مقدر من شهود ندوة البركس.

في الجـــزء الثـــاني

الجثمان الذي اختفى من أمام الشرطة

في الساعات الأولى للثورة، كانت الشرطة تفرض رقابة على المستشفى وتنتظر تسلّم جثمان الطالب الشهيد، لكن الجثمان اختفى فجأة من المكان. كيف خرج من المستشفى؟ ومن اتخذ قرار تهريبه إلى المشرحة؟ ولماذا تحولت المشرحة إلى نقطة مواجهة بين الطلاب والشرطة؟

من الذي أشعل الشرارة الأخيرة؟

عندما وصل موكب الشهيد إلى ميدان عبد المنعم، بدا أن لحظة الوداع قد شارفت على النهاية.. فجأة انتزع دكتور حقوق الميكروفون، وأطلق عبارة أشعلت الميدان: «لن تتفرق هذه الجموع حتى يسقط حكم العسكر».. من كان صاحب هذه اللحظة الفاصلة؟

دفتر اختفى... وبقيت الأسئلة

بعد سقوط نظام عبود وإطلاق سراح لجنة أكتوبر، بدا أن الثورة قد انتصرت، لكن واحدة من أهم وثائقها اختفت في تلك الأيام الثلاثة: دفتر وقائع اللجنة التنفيذية، الذي كان يسجل مداولات الاتحاد ومواقفه قبل الثورة وأثناءها. قيل إن الدفتر تُرك في حمام داخلية النيل الأبيض ثم اختفى.. من الذي أراد أن تختفي الوثيقة؟ ولماذا؟ وهل كان اختفاؤها مجرد حادث عابر، أم أن وراءه قصة أخرى؟.

العدالة الانتقالية في السودان (5)

«الجمـــرة بتحـــرق الواطيهـــا»: من يملك قـــرار العـــدالة ويـــراقب الانتقال؟

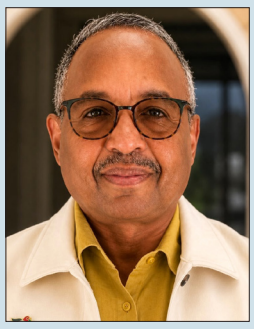

د.العبيد أحمد العبيد

د. العبيد العبيد 2026 ©
جميع الحقوق محفوظة

كتبت في مقال سابق أن أحد أكبر إخفاقات الفترة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر كان عدم إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي. ولم يكن ذلك مجرد إخفاق إجرائي أو تأخير في استكمال هياكل الدولة. فالوثيقة الدستورية لعام 2019 نصت على مجلس تشريعي مستقل لا يتجاوز عدد أعضائه ثلاثمائة عضو، وأوجبت ألا تقل مشاركة النساء فيه عن 40%، وحددت تسعين يوماً لتشكيله. كما منحته سلطات التشريع، ومراقبة أداء مجلس الوزراء ومحاسبته، وإجازة الموازنة، والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات. لكنه لم يرَ النور قط.

وكانت النتيجة أخطر من مجرد غياب برلمان. فقد انتقلت السلطات التشريعية، مؤقتاً، إلى اجتماع مشترك بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء، أي أن جزءاً مهماً من وظيفة مراقبة السلطة أصبح في يد السلطة نفسها. وقد لاحظت دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية أن المجلس التشريعي لم يُنشأ أصلاً خلال الفترة الانتقالية.

بعد هذه الحرب، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: من سيراقب الانتقال؟

من سيراقب اتفاق وقف الحرب وتنفيذه؟ ومن سيراقب القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطة؟ ومن يتابع الانتهاكات الجديدة؟ ومن يتأكد من تنفيذ الإصلاحات ومن وصول التعويضات والخدمات إلى الضحايا؟ ومن يراقب الأموال المخصصة لإعادة الإعمار؟ ومن يمنع اتفاقاً سياسياً جديداً يمنح أصحاب السلاح سلطة تقرير مستقبل ضحاياهم؟ ومن يقول، في الوقت المناسب، إننا بدأنا مرة أخرى في إعادة إنتاج الأسباب التي أوصلتنا إلى الحرب؟.

لهذا أعتقد أن إنشاء نظام قوي للرقابة الشعبية والديمقراطية على الانتقال يجب أن يكون من المتطلبات المبكرة لما بعد الحرب، لا ملحقاً يضاف بعد إنشاء مفوضيات العدالة الانتقالية. بل ربما يكون أحد الشروط التي تجعل العدالة الانتقالية نفسها ممكنة. فالقرارات المتعلقة بنوع العدالة الإنتقالية، وحدود العفو إن طُرح، وترتيب المساءلة، أخطر من أن تُترك وحدها للسياسيين أو الأطراف المسلحة؛ أصحاب الحق الأصيل فيها هم الضحايا، ومعهم السودانيون الذين سيتحملون نتائجها. وكما يقول المثل السوداني: «الجمرة بتحرق الواطيها».

1. المشاركة: من التشاور مع الشعب إلى مشاركة الشعب في السلطة والرقابة

لا تكفي الدعوة المعتادة إلى «مشاركة الضحايا». فكثيراً ما تعني المشاركة أن تصمم النخب السياسية والخبراء العملية أولاً، ثم يُدعى الضحايا إلى ورشة أو مؤتمر للتعليق عليها. هذه ليست المشاركة التي يحتاجها السودان. الأدبيات المقارنة في العدالة الانتقالية تؤكد أن مشاركة الضحايا ينبغي أن تمتد إلى التصميم والتنفيذ والمتابعة، وأنها ضرورية للملكية المحلية والشرعية والفعالية. المطلوب هنا أكثر من الاستماع: لا بد من قبول حقيقي من الضحايا وقطاع واسع من السودانيين، ومن قدرة فعلية لهم على التأثير في القرار. وهذا مهم أيضاً لمواجهة تقليد العدالة الانتقائية: عدالة على الخصم وتساهل مع الحليف.

ما أقترحه لذلك ليس إعادة إنتاج المجلس التشريعي لعام 2019 بحذافيره. نحتاج إلى مؤسسة انتقالية تجمع وظائف البرلمان وقوة المشاركة الشعبية؛ تمارس التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية والموازنة والاتفاقيات، ولكنها أيضاً تفتح أبوابها بصورة مؤسسية ودائمة أمام الضحايا والنازحين واللاجئين والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المتضررة من الحرب والمناطق المهمشة. ويمكن أن توجد إلى جانب لجانها البرلمانية آليات استماع ومجالس ضحايا ولجان محلية مرتبطة بها، وجلسات علنية في الولايات ومناطق العودة والنزوح، لا في الخرطوم وحدها.

وإذا كانت وثيقة 2019 قد اشترطت 40% للنساء، فإن تجربة الثورة نفسها تذكرنا بأن التمثيل العددي وحده ليس كافياً؛ المطلوب أن يكون للنساء والشباب والضحايا نفوذ حقيقي في تحديد الأولويات وصنع القرار. وقد أظهرت عملية سودانية سابقة أن البحث المنظم عن القيادات النسائية المكنة للمجلس التشريعي كان ممكناً عملياً، وليس مجرد شعار.

وهنا تكتسب المعرفة المحلية أهمية خاصة. لا ينبغي أن يأتي خبير أجنبي بنموذج مكتمل لمفوضية الحقيقة أو برنامج التعويضات، ثم يبحث عن سودانيين لإضفاء الشرعية عليه. الخبرة الدولية مهمة، لكن وظيفتها أن تساعد السودانيين على الإجابة عن أسئلتهم، لا أن تجيب عنها نيابة عنهم. أهل الجنينة يعرفون ما تعنيه العودة الآمنة، وأهل القرى يعرفون الأرض والمياه والعلاقات التي دمرتها الحرب، والنساء وأسر المفقودين يعرفون أضراراً قد لا تظهر في الملفات الرسمية. المعرفة المحلية ليست مادة خاماً يجمعها الخبراء؛ إنها أحد مصادر تصميم العدالة نفسها. ولا ينبغي، بعد تجارب الانتقال السابقة والحرب الحالية، أن يقوم النظام الجديد على الثقة في أن النخب السياسية أو الأطراف المسلحة ستقدم تلقائياً مصلحة الضحايا والدولة على مصالحها الحزبية أو القبلية أو الشخصية؛ المطلوب مؤسسات ورقابة تجعل الانحراف عن المصلحة العامة أصعب.

2. الاحتياجات العاجلة للضحايا: العدالة تبدأ أيضاً بالطعام والبيت والمدرسة

قلت في المقال السابق إن المعادلة ليست دائماً «الخبز أم العدالة». وهذا أكثر وضوحاً اليوم. فالملايين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، وأعداد هائلة من الأطفال خارج المدرسة، والخدمات الصحية والغذائية تعرضت لضغوط وانهيارات واسعة. هذه ليست خلفية إنسانية منفصلة عن العدالة الانتقالية؛ إنها جزء من البيئة التي ستحدد ما إذا كان الضحايا قادرين أصلاً على المشاركة فيها.

ولهذا يجب أن تكون إحدى الوظائف الأولى لجهاز الرقابة الشعبي متابعة الاحتياجات الفعلية للضحايا والمجتمعات المتضررة: الغذاء، والماء، والصحة، والتعليم، والسكن، واستعادة البيوت والأراضي وسبل العيش، والعلاج والدعم النفسي، والعودة الآمنة. ويمكن للرقابة أن تسأل أسئلة عملية جداً: أين تذهب أموال إعادة الإعمار؟ أي القرى أعيدت إليها الخدمات؟ من عاد إلى أرضه ومن لم يستطع؟ هل تصل الخدمات إلى المناطق الأشد تضرراً أم إلى المناطق الأكثر نفوذاً سياسياً؟ هل تستطيع الأرملة أو النازح أو أسرة المفقود الوصول إلى التعويض أو الخدمة من دون واسطة سياسية؟.

يحتاج الانتقال بعد الحرب إلى مؤسسة تجمع وظائف البرلمان وقوة المشاركة الشعبية، وتمنح الضحايا والنازحين والنساء والشباب والمجتمعات المتضررة نفوذاً حقيقياً في صنع القرار والرقابة

وهذا يعيد تعريف جبر الضرر أيضاً. فالبيت الذي أعيد بناؤه، والمدرسة التي أعيد فتحها، والأرض التي أعيدت إلى أصحابها، والعلاج الذي يحصل عليه الناجي يمكن أن تكون كلها أجزاء من التعافي والإنصاف، بحسب تصميم البرنامج وعلاقته بالضرر. وتؤكد إرشادات الأمم المتحدة بشأن برامج جبر الضرر أن العلاج ينبغي أن يكون ملائماً وسريعاً وفعالاً، وأن مشاركة الضحايا أساسية في تصميم برامج الجبر وتنفيذها ومراقبتها. لذلك لا ينبغي أن نطلب من الضحية الانتظار سنوات حتى تنتهي المناقشات الدستورية لكي تبدأ الدولة في التعامل مع الضرر الذي ما يزال يعيشه اليوم.

3. لا تسويات سياسية على حساب الضحايا

يحتاج السودان إلى مفاوضات توقف الحرب. وقد يضطر الناس إلى التفاوض مع أطراف لا يثقون بها، بل ومع أشخاص أو مؤسسات قد تكون موضوع تحقيقات لاحقة. لكن، كما قلت في المقال السابق، التفاوض شيء والحصانة شيء آخر. والاختيار بين «العفو لإنهاء الحرب» و«العدالة فوراً ولو استمرت الحرب» لا ينبغي حسمه قبل أن تتوافر للشعب والضحايا مساحة حقيقية للقرار. المخرج الأفضل ليس تقرير العفو أو الشكل النهائي للعدالة مسبقاً، بل الإصرار على ألا يُتخذ قرارٌ مصيريٌّ من هذا النوع من دون رقابة ومشاركة شعبية حقيقية. وكيف تنتهي الحرب سيحدد المساحة المتاحة لممارسة هذا الحق؛ وسأعود في المقالات التالية إلى ذلك، وإلى أسباب فشل الانتقال السابق.

ينبغي ألا تتحول مفاوضات وقف الحرب إلى طريق لمنح حصانات شاملة، بل يجب أن تستند المساءلة إلى المسؤولية الفردية والأدلة والإجراءات القانونية، بعيداً عن الهوية والانتماء

وتصبح الرقابة هنا حاجزاً ضد شكل مألوف من السياسة السودانية: أن تتحول القوة المسلحة إلى حصة سياسية، ثم تتحول الحصة إلى حماية من المساءلة. لا ينبغي أن يكون وقف الحرب طريقاً لمنح حصانات شاملة عن الجرائم الدولية الخطيرة، ولا أن يصبح حمل السلاح مصدراً لحق سياسي دائم. والمساءلة يجب أن تقوم على المسؤولية الفردية والأدلة والإجراءات القانونية، لا على الهوية أو الانتماء السياسي أو العسكري. ولا ينبغي أن تُبنى ترتيبات الانتقال على الثقة في التزام الأطراف عندما تتغير موازين القوة، بما فيها القوى ذات المشروع الإسلاموي-العسكري وغيرها؛ بل على قيود مؤسسية ورقابة مستقلة.

والأمر يحتاج أيضاً إلى دقة قانونية. ليست كل جريمة حرب جريمة ضد الإنسانية، وليس كل تطهير عرقي إبادة جماعية، ولا يجوز لهيئة سياسية أن تحل محل المحكمة في تحديد المسؤولية الجنائية. لكن الرقابة الشعبية تستطيع حماية إمكان العدالة: منع إتلاف الأدلة، وفحص أي حصانات مقترحة، وحماية استقلال القضاء، وضمان ألا تُغلق اتفاقاتُ تقاسم السلطة ملفاتِ الجرائم قبل التحقيق فيها.

العدالة الانتقالية لا تنفصل عن الاحتياجات اليومية للضحايا؛ فالغذاء والماء والصحة والتعليم والسكن واستعادة الأراضي وسبل العيش والعودة الآمنة أجزاء أساسية من التعافي والإنصاف

4. «لن يحدث مرة أخرى»: الرقابة باعتبارها نظام إنذار مبكر

كثيراً ما تظهر عبارة «ضمانات عدم التكرار» في نهاية قوائم العدالة الانتقالية، كأنها النتيجة الأخيرة التي نصل إليها بعد الحقيقة والمحاكم والتعويضات. أعتقد أن السودان يحتاج إلى قلب هذا الترتيب جزئياً. عدم التكرار يجب أن يبدأ منذ اليوم الأول للانتقال. فوظيفة العدالة ليست فقط معرفة من ارتكب جريمة بالأمس، وإنما اكتشاف الظروف التي تجعل جريمة الغد ممكنة ومنعها قبل وقوعها. وتعتبر أدبيات الأمم المتحدة الإصلاح المؤسسي وضمانات عدم التكرار جزءاً أساسياً من مواجهة الإفلات من العقاب ومعالجة المؤسسات والبنى التي سهلت الانتهاكات.

وهذا يعني إنشاء نظام رقابي يستطيع التقاط إشارات الخطر: الاعتقالات غير القانونية، والاختفاءات، وخطاب التحريض، والتهجير، والاستيلاء على الأرض، وعودة وحدات أو مسؤولين ارتبطت بهم انتهاكات إلى مواقع حساسة، وعدم تنفيذ الترتيبات الأمنية، وتعطيل عودة النازحين، والتمييز في الخدمات وإعادة الإعمار. ينبغي أن تصل المعلومات من المجتمعات المحلية إلى مؤسسة الرقابة بسرعة، وأن تكون لها لجان تستطيع طلب المعلومات، واستدعاء المسؤولين، وإجراء جلسات علنية، وإحالة ما يستوجب التحقيق إلى الجهات المختصة، ونشر تقارير دورية يستطيع المواطن العادي فهمها. الرقابة هنا ليست جهازاً سرياً جديداً، بل شبكة مدنية علنية للإنذار والمساءلة.

وبذلك يصبح شعار «لن يحدث مرة أخرى» قابلاً للقياس. هل تغيرت المؤسسات التي أنتجت الانتهاكات؟ هل يستطيع المواطن تقديم شكوى من دون خوف؟ هل تخضع القوات والأجهزة الأمنية للقانون والرقابة المدنية؟ هل توجد مساءلة عندما تظهر أولى علامات الانتهاك، أم ننتظر حتى تتحول إلى كارثة؟. إن ضمان عدم التكرار ليس وعداً أخلاقياً. إنه مجموعة مؤسسات ومعلومات وحوافز تجعل ارتكاب الانتهاك أصعب، وإخفاءه أصعب، والإفلات منه أصعب.

5. سجل وطني للضحايا والخسائر والأدلة: ذاكرة لا تملكها الحكومة وحدها

لا يستطيع السودان بناء عدالة جادة إذا كان لا يعرف حتى حجم الضرر الذي يحاول معالجته. لذلك أقترح أن تكون إحدى المهام المبكرة التي ينشئها ويشرف عليها جهاز الرقابة منظومة وطنية مستقلة لحصر وتوثيق الضحايا والمفقودين والأضرار والنزوح وفقدان الممتلكات، وربط ذلك — مع الفصل القانوني والأمني الضروري — بمنظومات حفظ الشهادات والأدلة والمعلومات ذات الصلة بالانتهاكات. لا أعني قاعدة بيانات واحدة مفتوحة تجمع كل شيء؛ فهذا قد يعرض الضحايا والشهود للخطر. المقصود بنية وطنية ذات قواعد واضحة للسرية والموافقة والوصول والحماية وحفظ الأدلة.

والتمييز بين سجل الضحايا ومستودع الأدلة مهم جداً. فليس على الإنسان أن يثبت قضية جنائية حتى يُعترف بأنه تضرر ويستحق المساعدة، كما أن الشهادة المقدمة للحصول على خدمة أو جبر ضرر لا ينبغي أن تنتقل تلقائياً إلى التحقيق الجنائي. وفي المقابل، تحتاج الأدلة المحتمل استخدامها قضائياً إلى معايير أشد في المصدر والحفظ وسلسلة الحيازة والسرية وحماية الشهود. ويمكن للهيئة الرقابية أن تضع الإطار التشريعي والمؤسسي لهذه المنظومة وتراقبها، بينما تظل عمليات التحقيق والإثبات من اختصاص المؤسسات القضائية المختصة.

الأهم أن هذه الذاكرة الوطنية لا ينبغي أن تصبح ملكاً لحكومة أو حزب أو حركة مسلحة أو منظمة دولية. السودان يحتاج إلى معرفة من فُقد، ومن قُتل، ومن هُجّر، ومن فُقد أرضه أو بيته أو مصدر رزقه، وأين حدث ذلك، وما الذي يحتاج إليه المتضررون، مع حماية صارمة للبيانات الحساسة. ومن دون ذلك يمكن أن تصبح العدالة نفسها رهينة لمن يمتلك أفضل أرشيف أو أعلى صوت أو أقرب طريق إلى العاصمة.

من يراقب المراقبين؟

يبقى السؤال الأصعب. المؤسسة التي أقترحها يمكن هي الأخرى أن تُختطف. قد تتحول إلى برلمان لتقاسم الحصص بين القوى السياسية والمسلحة، أو إلى واجهة تزين قرارات اتخذت في مكان آخر. ولذلك ينبغي أن يبدأ تصميمها من مبدأ مختلف: لا تمثيل بلا مساءلة، ولا مشاركة بلا سلطة حقيقية. فالرقابة الشعبية وسيلة لمنع احتكار قرارات تمس حقوق الضحايا ومستقبل الدولة.

لا أطرح هنا صيغة نهائية لعدد المقاعد ونسبها؛ فهذا تحديداً ما ينبغي أن ينتج عن مشاورات سودانية واسعة. لكنني أقترح قاعدة دستورية واضحة: أغلبية مدنية، وتمثيل مضمون ومؤثر للنساء، وتمثيل مباشر للضحايا والمناطق المتضررة والنازحين واللاجئين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المهمشة، مع إجراءات علنية لاختيار الأعضاء وإعلان المصالح المالية وتعارض المصالح، وجلسات وتصويتات وميزانيات منشورة، وإمكان مساءلة الأعضاء أنفسهم.

وهكذا لا يكون المجلس مجرد برلمان انتقالي ولا مجرد مجلس للضحايا. يكون جسراً بين الاثنين: سلطة تشريعية ورقابية تستمد شرعيتها من المجتمع الذي يفترض أن تحمي انتقاله، وتظل مرتبطة به من خلال مؤسسات محلية دائمة لا من خلال مؤتمر استشاري كل عدة أشهر.

ربما كان أحد دروس الفترة الانتقالية السابقة أن السودان ركز كثيراً على سؤال: من يحكم؟ ولم يسأل بالقوة نفسها: من يراقب من يحكم؟ ومن يملك حق اتخاذ القرارات التي قد تحدد معنى العدالة والسلام لجيل كامل؟.

بعد هذه الحرب، يجب أن تكون هذه الأسئلة متلازمة منذ اليوم الأول. لأن العدالة الانتقالية التي لا يستطيع الضحايا مراقبتها والتأثير في قراراتها قد تتحول بسهولة إلى عدالة تُمارَس باسمهم، ولكن من دونهم. وكيف تنتهي الحرب سيؤثر في قدرة الناس على ممارسة هذا الحق؛ لكن أياً كانت النهاية، فلا ينبغي أن تعيد إنتاج الأسباب المؤسسية والسياسية التي أفشلت الانتقال السابق.

حرية سلام وعدالة

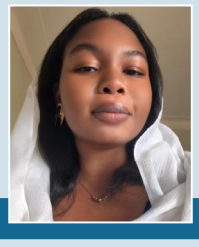

ملاك جمال بله - كمبالا

«من الحضور إلى التأثير».. منتدى شبابي يناقش دور الشباب في عمليات السلام

عواصم: (ديسمبر)

ناقشت الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية (YCON)، في منتدى حواري عُقد عبر منصة «زووم» في 28 سبتمبر 2026، ورقة بحثية بعنوان «من الحضور إلى التأثير: مشاركة الشباب في عمليات السلام في السودان – دراسة مقارنة لاتفاقيات السلام الشامل، وأبوجا، والدوحة، وجوبا»، بمشاركة مهتمين بقضايا السلام ودور الشباب في السودان.

وركّز المنتدى على واقع المشاركة الشبابية في عمليات السلام السودانية، وما إذا كانت هذه المشاركة قد تجاوزت حدود الحضور والتمثيل الشكلي إلى التأثير الفعلي في الأجندات والقرارات ومخرجات عمليات السلام.

تناولت الورقة أربع عمليات سلام رئيسية، هي اتفاقية السلام الشامل لعام 2005، واتفاقية أبوجا للسلام في دارفور لعام 2006، ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام 2011، واتفاق جوبا للسلام لعام 2020، بهدف مقارنة مستوى إتاحة هذه العمليات فرصاً حقيقية وهادفة أمام الشباب للمشاركة والتأثير.

واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة المقارنة النوعية، من خلال تحليل نصوص الاتفاقيات الأربع، إلى جانب وثائق التفاوض والتقارير والدراسات ذات الصلة، فضلاً عن مقابلات شبه مهيكلة مع أشخاص لديهم معرفة مباشرة أو تحليلية بعمليات السلام.

وتركز الدراسة على أربعة أبعاد رئيسية لتحليل المشاركة الشبابية، تشمل الشمول وتمثيل الشباب، والتأثير في عملية صنع القرار، والتواصل والتشاور والتغذية الراجعة، إلى جانب المشاركة في التنفيذ والمتابعة.

وأظهرت نتائج الورقة أن مشاركة الشباب في عمليات السلام السودانية لم تكن غائبة بصورة كاملة، لكنها اتخذت في عدد من الحالات أشكالاً محدودة أو تشاورية أو رمزية، دون أن تتحول بالضرورة إلى نفوذ مستدام داخل عمليات صنع القرار.

كما أشارت الدراسة إلى وجود فجوة بين الحضور العددي للشباب ووزنهم الاجتماعي والديموغرافي، وبين موقعهم الفعلي داخل مؤسسات صنع القرار وعمليات التفاوض. وتناولت الورقة أيضاً المفارقة بين القدرة التعبوية التي أظهرها الشباب خلال ثورة ديسمبر، والتحديات التي واجهتهم في تحويل هذه القدرة إلى نفوذ سياسي ومؤسسي مستدام.

وناقش المنتدى سبل الانتقال من «الحضور إلى التأثير»، وتعزيز مشاركة الشباب في مراحل السلام المختلفة، بما يتجاوز المشاركة المؤقتة خلال فترات التفاوض إلى دور مستمر في دورة السلام كاملة.

وتوصي الورقة ببناء أجندة وطنية شبابية للسلام، وتطوير آليات تمثيل ديمقراطية وشاملة، وبناء تحالفات شبابية ومجتمعية، إلى جانب تعزيز القدرات السياسية والتنظيمية للشباب.

كما تدعو إلى تطوير آليات لقياس المشاركة لا تكتفي بحساب عدد الشباب المشاركين، وإنما تقيس مستوى تأثيرهم في الأجندة والقرارات وعمليات التنفيذ والمتابعة، بما يسهم في بناء شراكة شبابية أكثر استدامة في جهود السلام المستقبلية في السودان.

في نيروبي..

«وعي» تطلق أولى جلسات «سودان كافيه» لمناقشة سبل التعافي من الغبن والكراهية

نيروبي: (ديسمبر)

ابتدرت منظمة «وعي» في العاصمة الكينية نيروبي أولى جلسات مبادرة «سودان كافيه»، بمشاركة مجموعة من الشباب والشابات السودانيين، لمناقشة سبل تعافي المجتمعات السودانية من مشاعر الغبن والكراهية، في ظل التحديات التي فرضتها الحرب والانقسامات الاجتماعية.

وحملت الجلسة الأولى عنوان «سبل تعافي المجتمعات السودانية من الغبن والكراهية»، وركزت على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في: «كيف يمكن أن نتعافى؟»، و«ما هي التحديات التي تواجه عملية التعافي؟»، و«كيف يمكن مواجهتها؟».

وأتاحت الجلسة للمشاركين مساحة آمنة لتبادل التجارب والقصص الشخصية، حيث تناول عدد منهم تجارب مؤلمة مروا بها، إلى جانب مناقشة آثار الغبن والكراهية على العلاقات بين أفراد المجتمع السوداني، وانعكاساتها على قدرة المجتمعات على التعايش وتجاوز آثار الصراع.

وشهد النقاش تنوعاً في الآراء والأفكار والرؤى حول سبل معالجة هذه التحديات، مع التركيز على أهمية الاستماع المتبادل، وإتاحة مساحات للحوار، وتعزيز الرابط المجتمعي كخطوات يمكن أن تسهم في بناء مسارات للتعافي.

وفي ختام الجلسة، ساد المشاركين شعور بالارتياح والترابط، بعد مشاركة تجاربهم والاستماع إلى تجارب الآخرين، في أجواء اتسمت بالحوار والتفاعل.

وقالت منظمة «وعي» إنها ممتنة للمشاركين في الجلسة الأولى من «مقهى السودان»، مؤكدة تطلعها إلى استقبال مشاركات جديدة ومتنوعة في الجلسة الثانية من المبادرة.

وتأتي «سودان كافيه» كمساحة للحوار والاستماع وتبادل التجارب بين السودانيين، تحت شعار «النسمع بعض» و«بنضوي دروب الغد».

«مسرح البنات».. عروض سودانية تفتح مساحات للحديث عن الألم والاختيار وتجارب النساء

كمبالا: (ديسمبر)

في مساحة جمعت بين الفن والتجربة الإنسانية، شهدت فعاليات مهرجان مسرح البنات تقديم عروض مسرحية تناولت قضايا وتجارب مختلفة للنساء، وحاولت الاقتراب من المساحات التي غالباً ما تبقى بعيدة عن النقاش أو التعبير المباشر.

ومن خلال خشبة المسرح، انتقلت قصص النساء من التجربة الشخصية إلى مساحة أوسع للتأمل في الجسد والذاكرة والاختيارات والضغوط الاجتماعية، وفي الوقت نفسه إلى قضايا ترتبط بحياة النساء السودانيات في اللجوء، بما في ذلك العمل والأمومة والرعاية والتأقلم مع واقع جديد.

ومن بين العروض التي قدمت مسرحيتا «نقطة سطو جديد» للمخرجة سجدة حسن حمد، و«ساعة رملية» للمخرجة محاسن أحمد، حيث تناول كل عرض جانباً مختلفاً من تجارب النساء، وإن التقت المسرحيتان عند مساحة مشتركة تتعلق بالمرأة وما تحمله من أسئلة وأعباء وتجارب.

سجدة حسن محمد

محاسن حمد إبراهيم

مسرحية مشتاقين كثير

«نقطة سطو جديد».. حين تتحول التفاصيل الصغيرة إلى عبء على الجسد والذاكرة

ينطلق عرض «نقطة سطو جديد» من حياة امرأة سودانية تُدعى «عزيزة»، تحمل في جسدها وذاكرتها تراكمات من الألم والضغط والخوف، إلى جانب أحلام مؤجلة لم تجد طريقها إلى التحقق.

وتتحول «النقطة» في العرض إلى رمز للأشياء الصغيرة التي قد تبدو عابرة في حياة الإنسان، لكنها لا تختفي بالضرورة، بل تتراكم مع الوقت. نقطة دم، نقطة عرق، نقطة دمعة، وغيرها من التفاصيل التي تتجمع تدريجياً حتى تتحول إلى حمل ثقيل على الروح والجسد.

ولا يقدم العرض حكاية عزيزة باعتبارها قصة فردية فقط، وإنما يستخدم تجربتها لطرح أسئلة أوسع حول حياة المرأة، وجسدها، وذاكرتها، والاختيارات التي تملكها أو تُحرم منها، إضافة إلى حقها في أن تسأل نفسها: ماذا أريد؟.

ويأخذ المكان المسرحي في «نقطة سطو جديد» بعداً رمزياً أيضاً؛ إذ ينتقل الجمهور إلى فضاء يشبه غابة مخيفة، تحيط بها سيقان الأشجار الطويلة، ويحضر فيها الإحساس بالتوهان والموت. ويأتي هذا الفضاء في محاولة لإظهار تشابك مراحل حياة المرأة والتجارب التي تمر بها، وكيف يمكن للألم والخوف أن يتركا أثراً مستمراً في الجسد والذاكرة.

وتضع المسرحية أمام الجمهور قضايا غالباً ما يصعب الحديث عنها بصورة مباشرة، من بينها الضغوط الاجتماعية التي تواجهها النساء، والأحلام التي قد تضطر المرأة إلى تأجيلها أو دفنها تحت وطأة تلك الضغوط.

وبحسب المخرجة سجدة حسن حمد، يهدف العرض إلى إعطاء صوت لما يبقى مسكوتاً عنه في حياة النساء، وفتح مساحة للحوار حول حق المرأة في الاختيار والتعليم وتقرير مصيرها وحياتها، وكذلك حقها في التعبير عن مشاعرها وتجاربها دون خوف أو وصاية.

ولا تسعى المسرحية، وفق رؤيتها، إلى تقديم إجابات جاهزة للجمهور، بقدر ما تضعه أمام «النقطة» وتدعوه إلى التفكير في حجم التفاصيل التي يمكن أن تتراكم داخل الإنسان قبل أن تتحول إلى عبء، وفي اللحظة التي يمكن أن يتحول فيها الصمت الطويل إلى صوت مسموع.

وهنا تصبح «النقطة» أكثر من مجرد رمز داخل العرض؛ فهي تمثل تراكم التجارب الإنسانية الصغيرة التي قد لا ينتبه إليها الآخرون، لكنها تترك أثراً عميقاً في حياة المرأة، وتعيد طرح سؤال العلاقة بين ما تعيشه المرأة في الداخل وما يسمح لها المجتمع بالتعبير عنه في الخارج.

«ساعة رملية».. أمهات سودانيات في اللجوء بين العمل والرعاية ومحاولة التأقلم

وفي جانب آخر من فعاليات مهرجان مسرح البنات، تأتي مسرحية «ساعة رملية» للمخرجة والصنايعية محاسن أحمد، لتقترب من تجربة مختلفة للنساء، هي تجربة الأمهات السودانيات في اللجوء إلى أوغندا.

ويركز العرض على الحياة اليومية للأمهات السودانيات في اللجوء، وما تحمله من تحديات مرتبطة بمحاولة بناء حياة جديدة في بيئة مختلفة، وسط مسؤوليات أسرية واجتماعية لا تتوقف بمجرد الوصول إلى مكان آمن.

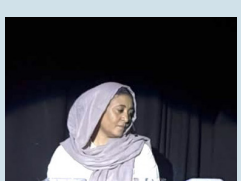

وتظهر في هذه التجربة أسئلة التأقلم مع واقع اللجوء، والبحث عن فرص العمل، وتوفير تكاليف الحياة والإيجار، إلى جانب مسؤولية رعاية الأطفال وكبار السن، وهي مسؤوليات قد تصبح أكثر تعقيداً عندما تواجه الأسرة ظروفاً اقتصادية واجتماعية جديدة.

وتضع «ساعة رملية» تجربة الأم السودانية في اللجوء ضمن سياق إنساني أوسع، لا يتعلق باللجوء وحده، وإنما بالأسئلة اليومية التي تواجهها المرأة وهي تحاول الحفاظ على أسرتها وفي الوقت نفسه البحث عن مساحة لنفسها وحياتها ومستقبلها.

ومن بين الزوايا التي يفتحها العرض أيضاً المقارنة بين تجارب الأمهات السودانيات والأمهات الأوغنديات، والنظر إلى المساحات المشتركة بينهن، رغم اختلاف الخلفيات والظروف. فمسؤوليات الأمومة والرعاية والحاجة إلى العمل وتوفير احتياجات الأسرة يمكن أن تخلق نقاط التقاء بين نساء يعشن تجارب مختلفة.

وتأتي أهمية هذه الزاوية من كونها تنقل النقاش من الحديث عن اللاجئات باعتبارهن مجموعة تواجه ظروفاً استثنائية فقط، إلى النظر إليهن كنساء وأمهات لديهن احتياجات وطموحات ومسؤوليات يومية، ويحاولن التعامل مع واقع جديد وإعادة ترتيب حياتهن في ظل ظروف لم يخترنها.

كما ترتبط المسرحية برحلة صناعة العرض نفسها، التي امتدت لنحو عام من التدريب المكثف في مجال صناعة العرض المسرحي، باعتبارها مشروع تخرج من الأكاديمية. وهي رحلة منحت التجربة مساحة للتطور والعمل المستمر وصولاً إلى العرض أمام الجمهور.

ومن خلال «ساعة رملية»، تصبح الأمومة في اللجوء موضوعاً يمكن النظر إليه من زوايا متعددة: مسؤولية الأسرة، الحاجة إلى الدخل، تحديات السكن، رعاية الأطفال وكبار السن، ومحاولة إيجاد نوع من الاستقرار وسط حياة متغيرة.

خشبة واحدة.. تجارب مختلفة وأسئلة مشتركة

ورغم اختلاف الموضوعين اللذين تقدمهما المسرحيتان، تلتقي «نقطة سطو جديد» و«ساعة رملية» في وضع تجارب النساء في مركز الحكاية، وتحويل قضايا قد تبدو شخصية أو يومية إلى موضوعات قابلة للنقاش أمام الجمهور.

ففي «نقطة سطو جديد» تظهر المرأة في مواجهة تراكمات الألم والضغط والذاكرة والأسئلة المتعلقة بالاختيار، بينما تضع «ساعة رملية» الأم السودانية في اللجوء أمام تحديات الحياة اليومية ومسؤوليات الأسرة والعمل والتأقلم.

وبذلك لا تكتفي عروض مهرجان مسرح البنات بتقديم حكايات على خشبة المسرح، وإنما تمنح هذه الحكايات فرصة للوصول إلى الجمهور وفتح مساحات للتفكير في تجارب النساء، وما يواجهنه من ضغوط، وما يحملنه من أحلام، وما يبحثن عنه من حق في التعبير والاختيار وحياة أكثر استقراراً.

وفي الحالتين، يصبح المسرح مساحة للاستماع إلى ما قد لا يجد طريقه بسهولة إلى الحديث اليومي؛ سواء كان ألماً متراكماً داخل الذاكرة والجسد، أو هموماً مرتبطة بالأمومة والعمل واللجوء والمسؤوليات الأسرية.

ومن هنا تكتسب فعاليات مهرجان مسرح البنات أهميتها بوصفها مساحة تجمع الفن بالتجربة الإنسانية، وتسمح للنساء بأن يكنّ في قلب الحكاية، لا مجرد شخصيات على هامشها.

مجلس الأمن الدولي يناقش مخاطر الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي يُعيد تشكيل القوة ومخاطر الصراع العالمي

الذكاء الاصطناعي أصبح عاملاً مهماً في الأمن الدولي

نيويورك: (ديسمبر)

لم يعُد الذكاء الاصطناعي مجالاً علمياً محصوراً في الجامعات وشركات التكنولوجيا، بل أصبح قوة مؤثرة في الاقتصاد والسياسة والإعلام والعمليات العسكرية والعلاقات الدولية. ومع تعاظم قدراته، انتقل النقاش العالمي من التركيز على فوائده إلى البحث في مخاطره ومدى قدرة المؤسسات الدولية على تنظيمه.

وقد أصدر مجلس الأمن الأسبوع الماضي تقريراً بعنوان «الذكاء الاصطناعي والجغرافيا السياسية ومجلس الأمن»، أشار فيه إلى أن هذه التكنولوجيا أصبحت جزءاً من البيئة التي يعمل فيها المجلس، فهي قد تدعم منع النزاعات والوساطة وحفظ السلام، لكنها في الوقت ذاته تستطيع أيضاً توسيع نطاق الهجمات السيبرانية والتضليل والمراقبة والأسلحة ذاتية التشغيل. كما لم يعُد التنافس مقتصراً على البرامج، بل أصبح يشمل أشباه الموصلات ومراكز البيانات والطاقة والمعادن الحيوية وسلاسل الإمداد ما حوّل الذكاء الاصطناعي إلى عنصر رئيسي في المنافسة على القوة والنفوذ العالميين.

> **أثارت النجاحات الأولى توقعات واسعة بقرب وصول الآلات إلى مستوى الذكاء البشري. لكن محدودية القدرة الحاسوبية ونقص البيانات أدَّيا إلى تراجع التمويل خلال السبعينيات، فيما عُرف باسم «شتاء الذكاء الاصطناعي»**

البدايات: هل تستطيع الآلة أن تفكر؟

تعود الجذور الفكرية للذكاء الاصطناعي إلى النصف الأول من القرن العشرين، عندما أتاحت التطورات في الرياضيات والمنطق طرح أسئلة بشأن قدرة الآلات على محاكاة التفكير البشري. وفي عام 1950، نشر عالم الرياضيات البريطاني آلان توريغ بحثه «آلات الحوسبة والذكاء»، متسائلاً عما إذا كان من الممكن للآلة أن تنتج سلوكاً يبدو ذكياً.

وظهر مصطلح «الذكاء الاصطناعي» رسمياً لأول مرة خلال ورشة بحثية عقدت في كلية دارتموث بالولايات المتحدة عام 1956. وانطلق المشاركون من افتراض أن جوانب التعلم والذكاء يمكن وصفها بدقة تسمح للآلة بمحاكاتها.

واعتمدت الأنظمة الأولى للذكاء الاصطناعي على قواعد مكتوبة مسبقاً لحل مسائل رياضية أو ممارسة ألعاب محددة. لكنها واجهت صعوبة في التعامل مع الواقع، حيث يعتمد التفكير على السياق والخبرة والحدس، وهي عناصر لم يكن من السهل تحويلها إلى تعليمات ثابتة.

من فترات التراجع إلى التعلم العميق

أثارت النجاحات الأولى توقعات واسعة بقرب وصول الآلات إلى مستوى الذكاء البشري. لكن محدودية القدرة الحاسوبية ونقص البيانات أديا إلى تراجع التمويل خلال السبعينيات، فيما عُرف باسم «شتاء الذكاء الاصطناعي». وعاد المجال في الثمانينيات من خلال «النظم الخبيرة» التي استخدمت قواعد مستمدة من معرفة المتخصصين، غير أنها كانت مكلفة وغير قادرة على التكيف مع الظروف غير المتوقعة.

بدأ التحول الأكبر عندما انتقل الباحثون من كتابة القواعد إلى تدريب الحواسيب على اكتشاف الأنماط في البيانات. ومع اتساع الإنترنت وارتفاع قدرات المعالجة، دخل التعلم الآلي إلى محركات البحث وكشف الاحتيال والتعرف على الكلام. وفي عام 1997، هزم حاسوب «ديب بلو» بطل العالم في الشطرنج غاري كاسباروف. ثم حققت شبكة «أليكس نت» عام 2012 تقدماً كبيراً في التعرف على الصور، بينما تغلب نظام «ألفا غو» عام 2016 على أحد أبرز لاعبي لعبة «غو».

وجاء التحول الحاسم عام 2017 مع تقديم بنية «المحوّل» أو Transformer، التي أصبحت الأساس التقني لمعظم نماذج اللغة الكبيرة. وأدى توسيع حجم النماذج والبيانات إلى انتقال الذكاء الاصطناعي من تصنيف المعلومات إلى إنتاج النصوص والصور والأصوات والفيديو والبرمجيات.

ومع إتاحة أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي منذ عام 2022، أصبح ملايين الأشخاص يستخدمونها في التعليم والبحث والعمل والإعلام. وبحلول 2026، باتت الأنظمة المتقدمة قادرة على معالجة أنواع متعددة من المعلومات وتنفيذ مهام متتابعة. ومع ذلك، ما زالت تقدم أحياناً معلومات خاطئة وإجابات تبدو واثقة رغم افتقارها إلى الأدلة.

المخاطر تبدأ بالانحياز والتضليل

ظهرت المخاطر العملية عندما بدأ استخدام البرامج في الصناعة والتمويل والإدارة. فقد ينتج النظام قراراً خاطئاً بسبب بيانات ناقصة، بينما يتعامل المستخدم مع النتيجة كما لو كانت محايدة.

وتَبيَّن أن الأنظمة المدربة على بيانات تاريخية قد تُعيد إنتاج التمييز القائم في المجتمع. فقد أظهرت تطبيقات مستخدمة في التوظيف والإقراض والشرطة تفاوتات مرتبطة بالعرق والنوع الاجتماعي والوضع الاقتصادي. وأضافت خوارزميات التواصل الاجتماعي مخاطر أخرى، إذ ساهمت أنظمة التوصية أحياناً في نشر المحتوى المثير وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، وزادت المخاوف من الاستقطاب والتلاعب بالرأي العام.

كما أتاح تطور توليد الصور والصوت والفيديو إنتاج مواد مزيفة يصعب تمييزها عن المحتوى الحقيقي. ولا يقتصر الخطر على نشر وقائع مختلقة، بل يمتد إلى تقويض الثقة في الأدلة الأصلية، إذ يستطيع مرتكبو الانتهاكات الادعاء بأن الصور والتسجيلات الحقيقية مزيفة. ويمكن للأنظمة كذلك إنتاج رسائل احتيالية وانتحال أصوات شخصيات معروفة ونشر محتوى سياسي بلغات متعددة. وفي مجالات مثل الطب والقانون والأمن، قد يؤدي الاعتماد على معلومات غير دقيقة إلى نتائج خطيرة.

> **أتاح تطور توليد الصور والصوت والفيديو إنتاج مواد مزيفة يصعب تمييزها عن المحتوى الحقيقي. ولا يقتصر الخطر على نشر وقائع مختلقة، بل يمتد إلى تقويض الثقة في الأدلة الأصلية، إذ يستطيع مرتكبو الانتهاكات الادعاء بأن الصور والتسجيلات الحقيقية مزيفة**

المخاطر السيبرانية والبيولوجية

ومع تحسن قدرات النماذج في البرمجة، تصاعد القلق بشأن استخدامها في العمليات السيبرانية. فهي تساعد المدافعين على اكتشاف الثغرات، لكنها قد تخدم المهاجمين في إعداد رسائل التصيد وكتابة الشفرات الضارة.

وهنالك مخاوف مشابهة في البيولوجيا والكيمياء. فالذكاء الاصطناعي قد يدعم اكتشاف الأدوية، لكنه يستطيع أيضاً خفض بعض الحواجز المعرفية أمام الاستخدام الضار. ولا يزال تحويل المعلومات إلى هجوم فعلي يتطلب خبرة ومختبرات ومواد، إلا أن هذا الاحتمال أصبح موضع اهتمام دولي متزايد.

الذكاء الاصطناعي في الحروب

يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات الاستخباراتية وصور المراقبة وتحديد الأهداف وتشغيل الأنظمة غير المأهولة. ويرى مؤيدوه أنه قد يحسن الدقة بينما يحذر منتقدوه من أخطاء البيانات والانحياز والثقة المفرطة في قرارات الآلة. وتزداد المخاطر مع تطوير أسلحة قادرة على اختيار الأهداف ومهاجمتها بدرجة محدودة من التدخل البشري. ويثير ذلك أسئلة بشأن المسؤولية القانونية والامتثال للقانون الدولي الإنساني والسيطرة البشرية على استخدام القوة. كما قد تؤدي سرعة التحليل الآلي إلى تقليص الوقت المتاح للقادة خلال الأزمات. وإذا استند القرار إلى إنذار خاطئ أو تقدير لا يمكن تفسيره، فقد يتسبب ذلك في تصعيد عسكري غير مقصود.

التنافس الأمريكي-الصيني على قيادة العصر الجديد

أصبح التنافس بين الولايات المتحدة والصين عاملاً أساسياً في تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي. فالولايات المتحدة تحتفظ بموقع متقدم في تطوير النماذج الكبرى والاستثمار والحوسبة السحابية وتصميم الرقائق. أما الصين فتمتلك قاعدة صناعية وسوقاً واسعة إلى جانب تقدمها في الأبحاث وبراءات الاختراع والروبوتات.

ولا يقتصر السباق على بناء النموذج الأكثر قدرة، بل يشمل السيطرة على سلسلة الإنتاج. فتدريب النماذج المتقدمة يحتاج إلى رقائق عالية الأداء ومراكز بيانات وطاقة. ولهذا فرضت واشنطن قيوداً على تصدير بعض الرقائق والمعدات إلى الصين، بينما زادت بكين استثماراتها في الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب. ويمتد التنافس إلى المعايير الدولية. فالولايات المتحدة تشدد على الابتكار ودور القطاع الخاص والأمن القومي، بينما تؤكد الصين على سيادة الدول على البيانات وتدعو إلى حوكمة تقودها الأمم المتحدة، وترفض القيود التي قد تمنح دولاً محددة احتكاراً تكنولوجياً.

ويحذر تقرير مجلس الأمن من أن السباق على التفوق قد يدفع الحكومات والشركات إلى تقليل الاهتمام بالسلامة خشية تقدم المنافس. ومع ذلك، تجعل المخاطر العابرة للحدود التعاون بين واشنطن وبكين ضرورياً، خصوصاً في الإبلاغ عن الحوادث ومنع إدخال الأنظمة الآلية في قرارات قد تؤدي إلى تصعيد غير مقصود.

النقاش في مجلس الأمن

عقد مجلس الأمن أول اجتماع رسمي مخصص للذكاء الاصطناعي في يوليو 2023 برئاسة المملكة المتحدة. وناقش فرص استخدامه في منع النزاعات والإنذار المبكر وحماية المدنيين، إلى جانب مخاطر التضليل والهجمات السيبرانية والأسلحة ذاتية التشغيل. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من قدرة الذكاء الاصطناعي التوليدي على تحقيق الخير والشر على نطاق واسع، مؤكداً ضرورة إبقاء القرارات المتعلقة باستخدام القوة تحت السيطرة البشرية.

وفي ديسمبر 2023، نظمت ألبانيا والإمارات اجتماعاً تناول استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والتحريض على العنف.

وعاد المجلس إلى الموضوع في ديسمبر 2024 خلال رئاسة الولايات المتحدة، حيث ركز النقاش على الاستخدامات العسكرية والتضليل والحرب السيبرانية. وأكدت الدول أن القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، يظل سارياً على استخدامات الذكاء الاصطناعي.

وكان المجلس قد اعتمد في أكتوبر 2024 بياناً رئاسياً أقر بأن التطورات العلمية قد تحمل آثاراً إيجابية وسلبية على السلم والأمن الدوليين. إلا أن الخلاف بين الأعضاء حال دون إنشاء آلية دائمة لتقديم التقارير.

وتواصلت المناقشات عبر اجتماع في أبريل 2025، ثم مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في سبتمبر من العام نفسه. وفي سبتمبر 2026، عقد حوار غير رسمي حول توظيف الذكاء الاصطناعي في الإنذار المبكر وتسوية النزاعات.

وعلى الرغم من تواتر هذه الاجتماعات، لم يعتمد المجلس قراراً مخصصاً للذكاء الاصطناعي. وتؤيد بعض الدول دوراً أكبر له، بينما تخشى دول أخرى من توسيع ولايته على حساب الجمعية العامة والهيئات الأكثر تمثيلاً.

هل يحتاج العالم إلى معاهدة دولية؟

مع تزايد المخاطر، تصاعدت الدعوات إلى إعداد معاهدة دولية تحدد الاستخدامات المقبولة للذكاء الاصطناعي وتضع التزامات قانونية على الدول. ويقول مؤيدو المقترح إن المبادئ الطوعية لا تكفي عندما يتعلق الأمر بالأسلحة والبنية التحتية والمراقبة وحقوق الإنسان. ولا توجد حتى الآن معاهدة أممية شاملة تنظم جميع استخدامات الذكاء الاصطناعي. وقد فتح مجلس أوروبا عام 2024 باب التوقيع على أول اتفاقية دولية ملزمة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، لكنها لا تنظم بصورة شاملة مسائل الدفاع الوطني.

ويمكن لمعاهدة عالمية مستقبلية أن تحظر ترك قرارات القتل للآلة دون سيطرة بشرية فعلية، وتمنع إدخال الذكاء الاصطناعي بصورة مستقلة في أنظمة إطلاق الأسلحة النووية، وتقيّد التطبيقات التي قد تُسهل تطوير أسلحة الدمار الشامل أو الهجوم على البنية التحتية المدنية. وقد تفرض المعاهدة اختبارات سلامة قبل نشر الأنظمة المتقدمة، والإبلاغ عن الحوادث وتقييم الآثار الحقوقية والأمنية وتحديد المسؤولية البشرية. كما يمكن أن تنشئ هيئة علمية دولية لمتابعة التطورات وتقديم الإنذار المبكر.

لكن المفاوضات ستواجِه عقبات كبيرة. فالذكاء الاصطناعي تقنية مزدوجة الاستخدام، ويصعُب وضع تعريف ثابت لها، أو التحقق من الامتثال عندما يجري جانب كبير من التطوير داخل شركات خاصة. كما قد ترفض القوى الكبرى القيود التي تحد من مزاياها العسكرية والاقتصادية. ولهذا قد يبدأ المسار باتفاقات محددة بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل والسيطرة البشرية، قبل الوصول إلى إطار عالمي أوسع. وتبدو الجمعية العامة أو هيئات نزع السلاح أكثر ملاءمة للتفاوض على معاهدة شاملة، بينما يتدخل مجلس الأمن عندما يهدد استخدام معين السلم والأمن الدوليين.

خطوات عملية أمام مجلس الأمن

تقترح ورقة تقرير مجلس الأمن إدماج الذكاء الاصطناعي في الملفات المتعلقة بالنزاعات وحماية المدنيين والإرهاب والعقوبات وعمليات السلام، بدلاً من انتظار إنشاء بند مستقل. ويمكن استخدام أدوات خاضعة للرقابة لتحليل أنماط العنف ومراقبة وقف إطلاق النار وتحسين الإنذار المبكر، مع ضمان الخصوصية والتحقق البشري. كما تستطيع فرق خبراء العقوبات دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في التهرب من التدابير الدولية. وتقترح الورقة إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالتكنولوجيا والسلم والأمن، إلى جانب عقد مناقشات استشرافية والاستفادة من العلماء والمجتمع المدني وشركات التكنولوجيا.

خطر قائم ومستقبل غير محسوم

الذكاء الاصطناعي يُعيد بالفعل تشكيل البيئة الجيوسياسية والأمنية التي يعمل في إطارها مجلس الأمن. فهو يخلق فرصاً جديدة للوقاية والوساطة وعمليات السلام، بينما يُضخم المخاطر القائمة في الفضاء السيبراني وبيئات المعلومات والنزاع المسلح، ويقدم تحديات أكثر غموضاً مع ازدياد قدرة النظم واستقلاليتها. وتشمل الأضرار الموثقة للذكاء الاصطناعي التمييز وانتهاك الخصوصية والاحتيال والتزييف العميق والمراقبة والمعلومات الخاطئة. وهناك مخاطر متنامية تتعلق بالهجمات السيبرانية والتسليح والتلاعب السياسي والبنية التحتية الحيوية. أما السيناريوهات التي تتحدث عن فقدان البشر السيطرة الكاملة على أنظمة فائقة القدرة، فما زالت غير مؤكدة. ولا توجد أدلة على أن الأنظمة الحالية تمتلك إرادة مستقلة أو خرجت عن السيطرة البشرية على نطاق شامل. لكن زيادة استقلاليتها وربطها بالخدمات الأساسية تجعل الاختبار والرقابة أكثر إلحاحاً.

ولا يتوقف مستوى الخطر على ما تستطيع التكنولوجيا فعله، بل يرتبط بمن يملكها والأهداف التي تستخدم من أجلها ومدى خضوعها للقانون. وسيتوقف مستقبل الذكاء الاصطناعي على مدى نجاح المجتمع الدولي في وضع قواعد مشتركة تضمن توظيفه لخدمة التنمية والسلام بدلاً من تحوله إلى أداة جديدة لسباق التسلح وزعزعة الاستقرار. ولهذا تظل الشفافية والمساءلة والتعاون الدولي عناصر أساسية لضمان تطوير هذه التكنولوجيا واستخدامها بطريقة آمنة ومسؤولة تخدم المصالح الإنسانية المشتركة.

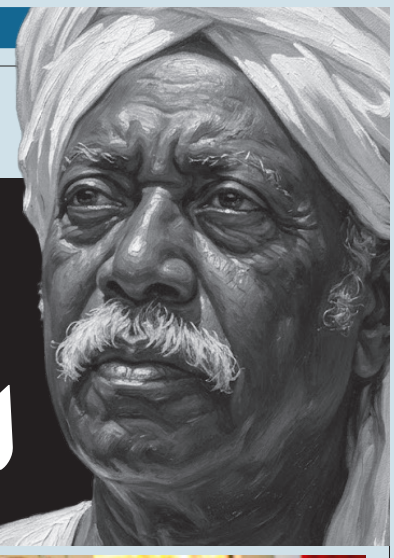

عبر وداع حضوري وإسفيري

السودانيون يشيعون وينعون المفكر دكتور حيدر إبراهيم علي

غيب الموت عصر يوم الجمعة 25 سبتمبر المنصرم بالعاصمة المصرية القاهرة مؤسس مركز الدراسات السودانية والمفكر البارز دكتور حيدر إبراهيم علي، حيث أغمض عينيه للمرة الأخيرة وانتقل لجوار ربه راضياً مرضياً مخلفاً إرثاً كبيراً من المعرفة والفكر المستنير الداعم للحكم المدني الديمقراطي والمعري للإسلام السياسي.

قدم دكتور حيدر إبراهيم علي إسهامات مهمة في الشأن العام السوداني خاصة إبان تسعينيات القرن الماضي من خلال إنشاء وإدارة مركز الدراسات السودانية الذي رفد الساحة السودانية بنفائس من الإنتاج المعرفي والفكري والترجمات لأمهات الكتب المرتبطة بالشأن السوداني التي خطها مفكرون أوروبيون، بجانب إعادة طباعة وإنتاج دراسات مهمة تناولت العديد من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتوثيقية المرتبطة بالسودان، وتنظيم العديد من الندوات والفعاليات التي تناولت قضايا سياسية وفكرية.

تشييع وعزاء بالقاهرة

نظم تشييع الفقيد نهار يوم الأحد الماضي بالعاصمة المصرية القاهرة بعد وصول عدد من أفراد أسرته إليها، وتمت صلاة الجنازة على جثمان الفقيد بمسجد حسن الشربتلي بالتجمع الخامس ووري جثمانه الثرى بمقابر ببليس. وشهد مساء يوم الاثنين إقامة العزاء على الفقيد الراحل بمسجد الحامدية الشاذلية بمنطقة المهندسين بالقاهرة.

فقد للعقل المستنير

أصدر عدد من الأحزاب بيانات نعت فيها الفقيد الراحل وتقدمت من خلالها بالتعازي لأسرته وتلاميذه وأصدقائه وكل معارفه ولقاطبة الشعب السوداني بالتعازي في هذا الفقد الجلل.

وصف التجمع الاتحادي، في البيان الذي أصدره، الفقيد بأنه «أبرز المفكرين الذين ساهموا في إثراء الساحة الفكرية السودانية والعربية عبر مؤلفاته وأبحاثه التحليلية، وبقي طيلة مشواره منبراً فاعلاً في الحوار حول الديمقراطية والدولة والمجتمع، ومراقباً حصيفاً لمسارات التطور السياسي والفكري في بلاده».

أما المركز العام للحزب الشيوعي السوداني فأوضح أن الراحل ترك وراءه إرثاً فكرياً وسياسياً وثقافياً «سيظل محفوظاً في ذاكر الشعب والوطن»، مشيراً لإسهاماته الواسعة في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي والثقافة، كما عُرف بكتاباته ومواقفه النقدية وانشغاله بقضايا الديمقراطية والدولة والمجتمع والتحولات السياسية في السودان، بجانب دفاعه الشرس عن الديمقراطية والدولة المدنية ومعارضة النظام البائد ومشروعه السياسي والفكري.

واعتبر البيان الصادر عن دائرة الإعلام بحزب التحالف الوطني السوداني الرحل «أحد أبرز القامات الفكرية السودانية، وصوتاً مميزاً في ساحات الفكر والثقافة والسياسة، وأسهم عبر كتاباته ودراساته ومواقفه النقدية في إثراء الحوار حول قضايا الديمقراطية والدولة والمجتمع والتحول السياسي في السودان»، مشيراً إلى أن دكتور حيدر إبراهيم ظل «وفياً للعقل النقدي، مدافعاً عن قيم الحرية والديمقراطية، ومنشغلاً بأسئلة بناء الدولة والمجتمع ومستقبل السودان، وسيبقى إنتاجه الفكري والكتابي جزءاً أصيلاً من الذاكرة الفكرية السودانية، وإرثاً للأجيال القادمة»، ورأى في رحيله «فقداً كبيراً للسودان وللحياة الفكرية والثقافية فيه، في وقت كانت البلاد أحوج ما تكون فيه إلى أصوات المعرفة والعقل والنقد المستنير».

صاحب مشعل التنوير

أشار البيان الصادر عن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» إلى الإسهام البارز للفقيد ولدوره الكبير بالمشروع التنويري المدني الديمقراطي ومقاومة الشمولية والدكتاتورية؛ وتسخيره لقلمه وعلمه وسني عمره من أجل هذا المشروع، متحملاً بكل صبر وثبات تبعات هذه القناعات في السجون والمنافي، مؤمناً أن شعب السوداني ستنتصر إرادته على الطغاة حتى تتحقق تطلعاته المشروعة في الحكم المدني الديمقراطي المستدام، وإيقاده لمشاعل التنوير عبر تأسيس مركز الدراسات السودانية الذي أسهم في إثراء وتطوير وتعزيز رؤى القوى المدنية الديمقراطية والتنبيه والتعريف بمخاطر الإسلام السياسي المدرسي على السودان وشعبه.

ونوهت (صمود) لبقاء الإرث الفكري والمعرفي الذي تركه خلفه رغم رحيل الجسد، مؤكداً أنه «سيبقى حاضراً وشاهداً على سيرة وعطاء مفكر قدم لشعبه ووطنه علماً نافعاً ستحفظه الأجيال القادمة وتنتفع به في بناء السودان الذي ظل الراحل يحلم به».

من جانبه وصف تحالف التغيير الجذري الراحل بأنه واحد من أبرز الأصوات الفكرية السودانية التي انشغلت بقضايا الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والدولة المدنية، وأنه كرّس جانباً كبيراً من مشروعه الفكري لنقد الاستبداد والدفاع عن قيم التنوير والعقلانية وحقوق الإنسان.

وأشار لإسهامه خلال مسيرته الطويلة في إثراء المكتبة السودانية والعربية بالعديد من الدراسات والكتب والمقالات التي تناولت قضايا السياسة والمجتمع والثقافة والفكر، وظل منفتحاً على الأسئلة الكبرى التي تواجه السودان، وفي مقدمتها علاقة الدولة بالمجتمع، وأزمة الديمقراطية، ودور المثقف، وقضايا التغيير الاجتماعي والسياسي.

ونوه في ذات الوقت لإسهام ودور مركز الدراسات السودانية الذي قام الراحل بتأسيسه وإدارته في إتاحة مساحة مهمة للبحث والحوار والنشر، وأسهم في توفير منبر للباحثين والمثقفين والكتاب لمناقشة قضايا السودان بعيداً عن هيمنة السلطة وإملاءاتها، حيث ظل المركز على مدى سنوات أحد المنابر البارزة في الحياة الفكرية والثقافية السودانية.

واعتبر البيان أن رحيل د.حيدر إبراهيم علي أفقد السودان «مثقفاً كبيراً، وباحثاً ومفكراً ظل حاضراً في النقاش العام، ومؤمناً بأن المعرفة والثقافة والنقد الفكري أدوات أساسية لبناء مجتمع أكثر حرية وعدالة وديمقراطية»، مؤكداً على بقاء مساهماته الفكرية والثقافية جزءاً من ذاكرة السودان، واستمرار مشروعه في التنوير والنقد والدفاع عن الديمقراطية والحرية حاضراً في وجدان الأجيال.

سيبقي فكره نوراً

قالت نقابة الصحفيين السودانيين في بيانها إن الراحل يعد «أبرز عقول السودان الوضاءة المتقدة، أفنى عمره في خدمة هذا البلد، محللاً وناقداً ومفكراً منشغلاً بقضايا الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني. تخصص في علم الاجتماع الديني والفلسفة، وكان له إسهام كبير في مشروع التنوير السوداني»، وأشارت لتأسيسه لمركز الدراسات السودانية الذي ظل منارة للبحث العلمي والتفكير النقدي، بجانب رئاسته لمجلة «كتابات سودانية» والكتابة في الصحف.

تقدمت أحزاب «التجمع الاتحادي» و«الشيوعي» و«حزب التحالف الوطني السوداني» في البيانات التي أصدرتها بالتعازي لأسرة د.حيدر وتلاميذه وأشاروا لدوره السياسي والفكري والتزامه بالحكم المدني الديمقراطي ومقاومة وتعرية الإسلام السياسي

واستعرض البيان عدداً من المؤلفات التي قام بتاليفها وأبرزها «أزمنة الريح، سقوط المشروع الحضاري، أزمة الإسلام السياسي: الجبهة القومية في السودان نموذجاً، الأمنوقراطية وتجدد الاستبداد في السودان، ومراجعات الإسلاميين السودانيين: كسب السلطة وخسارة الدين»، وبجانب اشتغاله بجهد نقدي عميق للإسلام السياسي فقد ظل مهموماً بقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني مدافعاً عن الحرية وحقوق الإنسان، ووصفته بانه «عقل متقد، لا يهادن في قول الحق، ولا يساوم على مبادئه»، معتبرة رحيله «فقد للبلاد لأحد رجالها المخلصين وأحد عقولها النيرة التي أنارت دروب المعرفة والتنوير».

وعدت نقابة الصحفيين السودانيين وفاته بأنها تمثل «خسارة فادحة للسودان والسودانيين، ولكل المؤمنين بالديمقراطية والعاملين في المجتمع المدني. برحيله انطفأ مصباح وأظلمت حياة.. لكنّ عزاءنا أن فكره سيبقى نوراً يضيء دروب الأجيال القادمة».

دعا تحالف (صمود) الأجيال القادمة لحفظ الإرث الفكري والمعرفي للراحل.. وأكد التحالف (الجذري) على استمرار مشروعه في التنوير والنقد والدفاع عن الديمقراطية والحرية حاضراً في وجدان الأجيال

حاضر بيننا وبعدنا

نشر رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بتحالف (صمود) المهندس عمر الدقير نعياً للراحل الذي انتقل لجوار ربه «بعد حياة مشاها في دروب البحث والفكر والكتابة»، ووصف الراحل منشور على صفحاته بمنصات مواقع التواصل الاجتماعي بأنه كان «صوتاً نقدياً شجاعاً، ساءل الأفكار السائدة وجابه الاستبداد، وجعل من كتبه ومقالاته ومركز الدراسات السودانية الذي أسسه فضاءً للمعرفة والحوار حول قضايا السودان».

وأشار لصداقة الراحل لحزب المؤتمر السوداني وكتابته الراتبة في صحيفته (أخبار الوطن)، وتطرق للقاءات جمعته معه حول أزمات الوطن المتراكمة وسبل الخروج منها، وأكد أنه رغم الغياب الجسدي فإن الراحل سيبقى بيننا وبعدنا «بإرثه المعرفي وانحيازه لقضايا شعبه؛ وسيُذكر كلما جرى الحديث عن الفكر والثقافة وحركة التنوير في السودان».

قائد المقاومة الفكرية

استهل نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بتحالف (صمود) المهندس خالد عمر يوسف البوست المنشور في صفحاته بمنصات مواقع التواصل الاجتماعي قائلاً: «برحيل دحيدر إبراهيم، انهدّ ركن ركين من أوتاد البلاد التي تناقصت، في وقت تحيط بها الزعازع من كل حدب وصوب».

وأشار لمعرفته بالراحل عن بعد ضمن الذين عاشوا عقود السودان الظلامية عقب انقلاب 30 يونيو 1989م في أولى عتبات دراسته الجامعية حينما وقعت كتابات دكتور حيدر ابراهيم وعلى رأسها «أزمة الإسلام السياسي - الجبهة الإسلامية القومية نموذجاً»، و«التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية»، و«لاهوت التحرير» والتي مثلت منارات منحتهم فهماً أوسع لما يجري من حولهم وذخيرة فكرية حصنتهم من ثقل وطأة التجربة التي كانوا يمرون بها جراء النظام الاستبدادي المتسلط.

اعتبر بيان نقابة الصحفيين السودانيين الراحل دكتور حيدر إبراهيم بأنه «عقل متقد، لا يهادن في قول الحق، ولا يساوم على مبادئه»، أما رئيس حزب المؤتمر السوداني المهندس عمر الدقير فاعتبره «صوتاً نقدياً شجاعاً، ساءل الأفكار السائدة وجابه الاستبداد»

وتطرق يوسف لدور ومواقف دكتور حيدر إبراهيم علي وقتها حينما تولى قيادة المقاومة الفكرية لنظام الإنقاذ من منفاه بالقاهرة والتي أدار منها مركز الدراسات السودانية الذي كان شعلة ثقافية متقدة تطبع الكتب وتعقد المؤتمرات وتصدر الدوريات، مبيناً أن إصدارات المركز «كانت وقتها محظورة من دخول السودان» ولذلك كان يتم تداولها خلسة كأنها ممنوعات، فالعثور عليها بمعية أي من الأشخاص كانت بمثابة جرم كفيل بالإلقاء في غياهب معتقلات نظام الجبهة الإسلامية لردح من الزمان.

وأشار لتجربة دكتور حيدر إبراهيم بافتتاح مركز الدراسات السودانية بالخرطوم بعد التوقيع على اتفاق مشاكوس في يوليو 2002م وتوظيف الانفتاح النسبي المحدود بالخرطوم، وتحويل مقره الصغير لشعلة متقدة للمعرفة والاستنارة بالمنتديات والفعاليات الثقافية والفكرية والمكتبة العامة للقراءة المجانية التي أتاحت ووفرت علماً من المعارف الغزيرة دون مقابل.

وأورد واقعة جرت في العام 2003م بعد فوز قائمة تحالف القوى الوطنية باتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعد استعادته عقب سنوات من التجميد وتحقيقها انتصاراً تاريخياً على قائمة طلاب حزب المؤتمر الوطني المحلول وحلفائه، حينما توجه إليه وفد من عضوية اتحاد الجامعة -وكان خالد عمر يومها ضمن العضوية المنتخبة لمجلس الاتحاد ثم اللجنة التنفيذية- وطلبوا من الراحل أن يساعدهم في إنهاء الظلام المعرفي الذي أطبق على الجامعة منذ انقلاب يونيو 1989م، فما كان منه طبقاً لما ورد بهذا المنشور «إلا أن رفع هاتفه وأجرى اتصالات بنخبة من المفكرين العرب أمثال علي حرب والطيب تيزيني، مشجعاً إياهم على الحضور إلى الخرطوم لإقامة ندوات في الجامعة»، ووصف تلك اللحظة بالقول: «كانت عيناه تشعان فرحاً بهذه المساحة التي أتيحت لنشر المعرفة»، مبيناً أنه أبلغهم بتكفله بغالب المتطلبات التي تكفلت مؤسسة «طيبة برس» وصاحبها الأستاذ الصحفي محمد لطيف بمتبقي تكلفة تلك الفعاليات.

وأشار خالد عمر لاستمرار معرفته بعدها بالراحل دكتور حيدر إبراهيم كفاحاً وحوارات مطولة في الخرطوم وخارجها، وأضاف: «كلما التقيته كنت كالمتبتل في محراب علمه. فقد كان حيدر شعلة معرفية لا تهدأ، مهموماً برفاه وطنه وشعبه، لا يتوقف عن التفكير وابتدار الجديد المفيد في أحلك الأوقات وأفضلها. لم أره يوماً محبطاً أو فاتر الهمة، بل كان دوماً مبتسماً ومتطلعاً إلى غد أفضل»، مبيناً أنه خلال سنوات مقاومة الإنقاذ «كان نموذجاً للمناضل الصلب المستقيم»، أما خلال الفترة الانتقالية فقد عمل عن قرب معه «وكان منارة تكشف تحديات الحاضر وفرص المستقبل. والتقينا في محطات عديدة عقب الحرب، ورغم تمكّن المرض من جسده، فإن عقله وفكره ظلا كما هما؛ خلية تشتعل حيوية دون كلل أو ملل».

وسرد وقائع آخر لقاء جمعه بالفقيد بمنزله بالمعادي بالقاهرة وخشيته أن تكون تلك المرة الأخيرة التي يراه فيها، ولذلك فقد حرص خلال ذلك اللقاء أن يجلس بالقرب منه ويستمع إليه، وقال: «وأشكر الله أن قيَّض لنا أن نعيش زماناً عاش فيه دحيدر إبراهيم»، واختتم البوست المنشور: «في أمان الله يا دحيدر.. ظلّلك الله برحمته الواسعة بقدر ما أعطيت لبلادك وشعبك.. ولا حول ولا قوة إلا بالله. إنا لله وإنا إليه راجعون».

خالد عمر: خشيت في آخر لقاء جمعني بالفقيد بمنزله بالقاهرة أن تكون تلك المرة الأخيرة التي أراه فيها لذلك حرصت أن أجلس بالقرب منه وأستمع إليه.. وأشكر الله أن قيَّض لنا أن نعيش زماناً عاش فيه حيدر إبراهيم

حـين يصبـحُ الغيـابُ حـاضراً

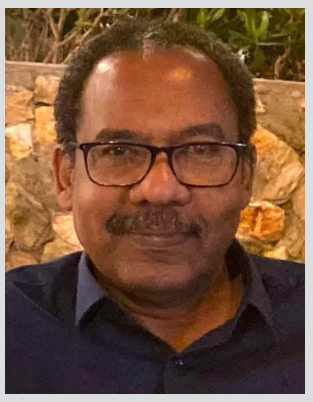

بكـري جـابر

إلى حيدر إبراهيم في أبديته البيضاء:

أُحاول، والجرح مفتوح وطازج، أن أُلملم أطراف الدمع لأجد الكلمات التي تليق بمقام فقدك الباذخ، فأكتشف أن الكلمات مهما بلغت، تظل عاجزة عن احتواء مساحة الغياب التي تركتها وراءك.. فكيف يمكنني أن أكتب عن صديق عرفته عن قربٍ لثلاثين عاماً ثم أجد نفسي مطالباً بأن أتحدث عنه بصيغة الماضي؟.

ثلاثون عاماً من الصداقة ليست مجرد سنوات مرت في دفتر الذاكرة. إنها حياة كاملة من الأُنس والضحك واللقاءات والحوارات والنقاشات (مباشرةً وعبر الهاتف).. ومن المشاريع والأحلام.. من الأسئلة المفتوحة على المدى.. ومن ذلك الحضور الإنساني والفكري الذي يصعب أن يتكرر.

عرفتك يا صديقي إنساناً نبيلاً قبل أن أعرفك مفكراً صارماً وصادماً ومصادماً.. وإن كنت قد تعرفت عليك في البداية عبر كتاباتك، ولكن حينما التقيتك في القاهرة في منتصف التسعينيات - قُبيل تعاوني مع مركز الدراسات السودانية - أدركت أنني أمام شخصية استثنائية.. أمام رجل لا يتعامل مع الفكر بوصفه مهنة أو وجاهة ثقافية، وإنما باعتباره مسؤولية وموقفاً وانشغالاً دائماً بالإنسان وبأسئلة وطنه ومجتمعه.

نعم، لقد كنت مفكراً عظيماً، لكن عظمتك بالنسبة لي لم تكن في الكتب والأبحاث وحدها، وإنما في قدرتك على أن تجعل الفكر حاضراً في الحياة، وأن تحول السؤال إلى حوار، والحوار إلى مشروع، والمشروع إلى مؤسسة يمكن أن تترك أثراً يتجاوز أصحابه.

ولعل أجمل ما جمعني بك، وجعل رحيلك أكثر إيلاماً، هو تلك السنوات التي عشناها معاً في رحاب مركز الدراسات السودانية الذي أودعته أحلامك في أن ترى عبره وطناً جديرا بأن نسميه (وطن)!!.

لم يكن المركز بالنسبة لي مجرد مؤسسة ثقافية تعاونت معها.. ولم يكن بالنسبة لك أنت محض مكان أسستَه وأدرتَه لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً، بل كان مشروعاً فكرياً وثقافياً كبيراً، آمنتَ به وأعطيته من وقتك وفكرك وجهدك الكثير. أردتَ من خلاله أن يكون مساحة مفتوحة للأسئلة السودانية، ومنبراً للبحث والحوار والنشر، وملتقى للأفكار والاتجاهات المختلفة.

ومن خلال عملي مع المركز اقتربتُ منك أكثر، واكتشفت جوانب في شخصيتك لا يمكن أن يعرفها القارئ من خلال كتبك. عرفت حيدر الإنسان والصديق والمثقف العضوي الحقيقي الذي يسعى إلى تحويل كلماته إلى أفعال.. والذي يعمل دائماً على أن يُبقي باب الحوار مفتوحاً حتى عندما تكون الأسئلة شائكة والإجابات مؤلمة.

ولأنك كنت تؤمن بالعطاء فقط، استوعبت بالمركز شباباً وشابات في مقتبل حياتهم الثقافية (دون أن يكونوا أسماءً معروفة)، حيث شكّلوا قوة الدفع الأساسية لأنشطة المركز ومشاريعه المختلفة كالندوات والمؤتمرات والتقارير الاستراتيجية ومجلة (كتابات سودانية) التي ابتكرت فيها فكرة أن يتولى تحريرها كل مرة كاتب شاب (كنوع من التنافس في التجويد والاختلاف الخلّاق).. ورغم أنك توليت رئاسة تحريرها لسنوات عديدة، إلا أنك عدت بعد ثورة ديسمبر المجيدة، ومعاودة صدورها بعد توقف قسري طويل، وأوكلت لنا في طاقم التحرير الحالي تلك المهمة التي ما زلنا نحافظ عليها مسنودين بهمة صديقك الفنان والمصمم هاشم ودراوي الذي مشى معك هذا المشوار منذ أول خطوة.

فحين أسست تلك المجلة مع بداية انطلاق المركز ما كنت تفعل ذلك إلا لأنك كنت تدرك منذ البداية أن الكتابة السودانية تحتاج إلى منبر مستقل، وأن الثقافة السودانية لا يمكن أن تزدهر من دون فضاءات حرة تسمح للأفكار بأن تتجاور وتتحاور وتختلف.

واليوم، ونحن في طاقم التحرير نواصل هذه الرحلة، لا نشعر أننا فقط نواصل مسيرة مجلة وإنما نحمل شيئاً من أمانة تركتها أنت وراءك ومعها مشروع المركز التنويري الذي نطمئنك أن رايته لن تسقط بغيابك.

رحلت يا صديقي في وقتٍ عصيب يحتاجك فيه الوطن أكثر من أي وقت مضى.. رحلت وتركت وراءك أسئلة كثيرة حول السودان والديمقراطية والثقافة والمجتمع والحداثة ودور المثقف وعلاقة المعرفة بالفعل العام.. وتركت قبل ذلك وبعده تجربة إنسانية وفكرية يصعب اختزالها في كلمات الوداع.

فأنت كنت من جيل المثقفين الذين لم يكتفوا بأن يكونوا شهوداً على واقعهم، وإنما حاولوا أن يساهموا في تغييره.. وربما لهذا السبب سيظل حضورك قائماً في تجليات الفكر السوداني حتى بعد أن غاب صوتك.

أما أنا، فسأظل أتذكرك أولاً كصديق، ومن ثم كمفكر ومثقف ملأ قلمه من عرق شعبه وكتب.

وأكتفي بالقول إن صداقتك كانت واحدة من التجارب التي تركت أثراً عميقاً في حياتي، وإن وجودك في مسيرتي الثقافية والفكرية كان أكبر بكثير مما يمكن أن تقوله هذه الكلمات.

رحلتَ ولكن مشروعك لن يرحل، إذ سيظل باقياً في كتبك وفي الأسئلة التي طرحتها وفي أحلامك الصغيرة والكبيرة.. وربما يكون هذا هو عزاؤنا الأكبر، أن الإنسان يمكن أن يغيب لكن أثره سيظل حاضراً.. وأن بعض الناس لا تنتهي حياتهم برحيلهم لأنهم تركوا وراءهم ما يستمر في الآخرين.

يا صديقي:

لا أريد أن أقول لك وداعاً ولكن أقول شكراً على الصداقة التي امتدت ثلاثين عاماً.

شكراً على الحوار.

شكراً على الأفكار.

شكراً على مركز الدراسات السودانية، ذلك المشروع الذي كان واحداً من العلامات المهمة في تاريخنا الثقافي..

وشكراً على مجلة (كتابات سودانية) التي ستظل شاهدة على واحدة من محطات مشروعك الثقافي.

وشكراً قبل كل ذلك على أنك كنت صديقاً جميلاً ونبيلاً تعلمنا منه الكثير وتقاسمنا معه - قبل الأفكار- الضحك والسخرية وحب الحياة.

نم هانئاً يا صديقي، فقد أوصلت رسالتك بكل شجاعة ووضوح، وبقي علينا جميعاً أن نحملها بقدر ما أُوتينا من قدرةٍ وإيمان.

سيدني
29 سبتمبر 2026

حين تصبح البندقية أقوى من الدولة ومصدرًا للسلطة

«عصر البطولة في سنار» للمؤرخ الأمريكي جاي إسبولدينغ ليس مجرد دراسة لمرحلة تاريخية انتهت بانهيار سلطنة الفونج وفتحت باب البلاد في عام 1820م، للمرة الأولى أمام الغزو والاحتلال الأجنبي؛ بل أن كتاب (The Heroic Age in Sinnar) يقدم مفهومًا يمكن قراءته كحالة سياسية عامة تقول؛ إنه حين تضعف المؤسسة، يقوى الفرد، وتتراجع الدولة، وتتسلح الجماعة، وتصبح البندقية مصدرًا للسلطة، وعندما تُحكم الدولة بمنطق القوة والسلاح بدل القانون والمؤسسات، تصبح البندقية أقوى من المؤسسة، ويصبح حامل السلاح أقدر على فرض إرادته من صاحب الشرعية القانونية.

هذا الانهيار لا يظهر في السياسة وحدها، بل في تفاصيل الحياة اليومية للمدنيين؛ في أمٍّ لا تعرف كيف تؤمّن وجبة لأطفالها، وأب يبحث عن دواء أو ماء، وطفل ينقطع عن مدرسته، وأسرةٍ تفكر كل صباح في كيفية عبور الطريق بأمان، وبيتٍ لا تعرف أسرته إن كانت ستقضي ليلتها فيه أم ستضطر إلى النزوح. لذلك فإن وقف الحرب هو الأولوية؛ لأن استمرارها لا يعني فقط استمرار القتال، بل استمرار تفكك الدولة وتحويل الحياة اليومية للمدنيين إلى معركة من أجل البقاء. ولا يمكن إعادة بناء الدولة ما دامت البندقية هي مصدر السلطة.

وعنوان الكتاب قد يكون مضللًا إذا فُهم بمعنى تمجيد البطولة العسكرية. إسبولدينغ يستخدمه للإشارة إلى مرحلة انتقالية يتراجع فيها النظام المؤسسي القديم ويبرز الأفراد المحاربون والزعماء وأمراء الحرب (1750–1850). وهو يقارنها، من الناحية المفهومية، بصورة «العصر البطولي» السابق لظهور الإسلام في الجزيرة العربية. والمقصود ليس «البطولة» بالمعنى الأخلاقي الحديث، وإنما هو مفهوم أنثروبولوجي لوصف مجتمع تكون فيه المكانة والشرف والسلطة مرتبطة بدرجة كبيرة بالشجاعة القتالية، وامتلاك السلاح، وحماية الجماعة، والغزو، والنهب، والثأر، والكرم، والنسب والسمعة الشخصية، مع غياب تام للقانون والأخلاق

وخلاصة الأطروحة أن سنار لم تسقط فجأة بسبب الغزو الخارجي؛ بل سبق الغزوَ تفككٌ طويل للنظام الاجتماعي والسياسي الذي كانت تقوم عليه الدولة، وصعود قوى اقتصادية ودينية ومحلية وعسكرية لم تعد السلطة المركزية قادرة على إخضاعها.

أليس هذا ما يجري اليوم في السودان، «وَقَعَ الحَافِرُ عَلَى الحَافِرِ»؟.

شبكة اسناد الجيش السوداني: من معزز قوة إلى مصدر تآكل قدرة

أبرز القوى المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، أحجامها التقريبية، مناطق انتشارها، وطبيعة علاقتها بسلسلة القيادة

القوة / التشكيل	القيادة	الحجم التقريبي (مقاتل)	أبرز مناطق الانتشار	طبيعة العلاقة بسلسلة القيادة
القوات المسلحة السودانية (SAF)	عبد الفتاح البرهان	نحو 205,000	كامل البلاد مع تركيز في الوسط والشمال والشرق	قيادة نظامية مركزية بسلطة القيادة العامة
قوات درع السودان	أبو عاقلة كيكل	نحو 75,000	الجزيرة، الخرطوم، القضارف، كسلا، شمال كردفان ومناطق أخرى	حليف قوي؛ انتقلت سابقًا إلى الدعم السريع ثم عادت للجيش. بتنسيق عسكري وأمني
المقاومة الشعبية والمستنفرون	قيادات محلية وبإشراف مباشر للقيادة	نحو 73,000	ولايات متعددة مع تركيز في الخرطوم، الجزيرة، النيل، شمال كردفان، شرق كردفان	تعبئة واسعة ومستوى الاندماج النظامي متفاوت
حركة تحرير السودان (مناوي)	مني أركو مناوي	نحو 35,000 – 50,000	دارفور (شمال وجنوب وغرب)، وبسمال كردفان ومناطق أخرى	جزء رئيسي من القوة المشتركة؛ حليف استراتيجي للجيش
حركة العدل والمساواة	جبريل إبراهيم	نحو 25,000 – 35,000	دارفور، شرق كردفان ومناطق أخرى	حليف مهم ضمن القوة المشتركة؛ تنسيق عسكري وسياسي مع الجيش
حركة تحرير السودان (تمبور)	مصطفى تمبور	نحو 10,000 – 15,000	وسط دارفور، شرق دارفور وجنوب دارفور ومناطق أخرى	حليف للجيش مع قيادة حركية مستقلة
الحركة الشعبية – (مالك عقار)	مالك عقار	غير محدد بدقة (عدة آلاف)	النيل الأزرق، جنوب كردفان ومناطق أخرى.	متحالفة سياسياً وعسكرياً مع الدولة والجيش
لواء البراء بن مالك	المصباح أبو زيد (وآخرون)	نحو 20,000 – 45,000	الخرطوم، الجزيرة، شمال كردفان ومناطق أخرى	حليف وثيق؛ يملك قدرات كبيرة؛ تشير تقارير إلى مقاومة إدماهة الكامل في الهيكل العسكري
مليشيات قبلية ومحلية	قيادات متعددة	غير قابل للتقدير الدقيق	دارفور، شمال كردفان، جنوب كردفان، الشرق ومناطق أخرى	علاقات محلية متنوعة مع الجيش
مقاتلون زغاوة عابرون للحدود	قيادات متعددة	غير معلوم	شمال دارفور ومناطق حدودية	ارتباطات متغيرة وغير متجانسة

خريطة انتشار أبرز القوى المتحالفة مع الجيش السوداني

لماذا يمكن أن تتحول إلى مصدر تآكل؟

كيف تعزز هذه القوى الجيش؟

المصادر: مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (2026)، وكالة الاتحاد الأوروبي، تقرير فريق الفنيع للأمم المتحدة، تقارير ميدانية وإعلامية موثوقة.

ملاحظة: الأرقام تقديرات تقريبية وليست إحصاءات رسمية. وقد تتداخل بعض الفئات أو تتغير مع تطور الأحداث.

عندما يبدأ الجيش التآكل

منذ اندلاع حرب أبريل 2023، شاع توصيف الصراع السوداني باعتباره حربًا بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. لكن استمرار الحرب واتساعها الجغرافي غيّرا هذه الطبيعة بصورة جوهرية. ففي دراسة حديثة أعدها «مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية» ونشرها بتاريخ 7 يوليو الماضي تحت عنوان: (Mapping the Armed Actors in the Sudan Conflict)، قدّر وجود نحو 150 جماعة ومليشيا مسلحة نشطة في الصراع، تشمل قوات عسكرية وشبه عسكرية، ومليشيات قبلية، وكتائب إسلامية، وجماعات دفاع مجتمعي، وعصابات إجرامية، ومقاتلين ومرتزقة أجانب، تختلف بشدة في دوافعها وقياداتها وبنيتها التنظيمية ومستوى تدريبها. ووصفت الجيش والدعم السريع بأنهما أصبحا مركزين لـ«ائتلافات متحركة» من القوى المسلحة أكثر من كونهما طرفي الحرب.

بكل تأكيد، للجيش السوداني ميزات داخل هذه المنظومة، على رأس ذلك؛ المؤسسة، والقيادة، والطيران، والبنية العسكرية التاريخية، وموارد الدولة. هذه الميزات تعمل الآن داخل حرب شديدة الاتساع والتعقيد. وكلما اتسعت رقعة القتال، زادت حاجته إلى الحلفاء، وكلما زاد عدد هؤلاء، ارتفعت كلفة القيادة والتنسيق. وكلما تقدمت القوات، اتسعت الأرض التي ينبغي تأمينها، وكلما طال خط الإمداد، ازدادت القوات المطلوبة لحمايته.

وهكذا تتولد معادلة التآكل الميداني للجيش؛ جبهات أكثر، مسافات أطول، قوات أكثر تنوعًا، سلاسل قيادة متعددة، خطوط إمداد أطول. والمحصلة النهائية قدرة أقل على تركيز القوة في المكان والوقت الحاسمين.

السؤال الاستراتيجي الحاسم اليوم ليس: كم عدد المقاتلين الذين يستطيع معسكر الجيش حشدهم؟ بل: كم منهم تستطيع ياسر العطا تحريكه، كقوة واحدة في الوقت نفسه، إلى الجبهة التي يختارها لا الجبهة التي يفرضها الدعم السريع، مع إبقائهم وإمدادهم هناك من دون إضعاف بقية الجبهات؟.

إذا تمكن الجيش من الاحتفاظ بتلك القدرة، فإن تعدد الحلفاء يظل مضاعفًا للقوة، أما إذا أجبرته جبهات كردفان ودارفور والنيل الأزرق وحماية العمق على توزيع قواته واحتياطياته باستمرار، بينما تظل مكونات التحالف محتفظة بعقائدها وقياداتها ومصالحها الخاصة، فالنتيجة، حتمًا، ليس انهيارًا عسكريًا سريعًا، وإنما شيء أبطأ وأكثر تعقيدًا؛ جيش قادر على القتال والانتصار في معارك منفردة، لكنه فاقد، للقدرة على تحويل تلك الانتصارات إلى حسم استراتيجي شامل.

وهذا هو التآكل. وهذا ما نشهده اليوم.

كتاب الكاريكاتير الأول لعمر دفع الله

المؤلف

عمر دفع الله أحمد رسام كاريكاتير

تخـرّج عمـر دفع الله أحمد في كليـة الفنون الجميلة والتطبيقيـة بمعهد الكليات التكنولوجيـة في الخرطوم عام 1985، من قسم التصميم الإيضاحي، وعمل رساما في مجلة الصبيان، كما عمل في جريدة الشرق اللبنانية.

ومنـذ بداية الألفية الثانية، ظل ينشر الكاريكاتير السـياسي بصورة متواصلـة في عدد من المواقع الإلكترونية، من بينهـا موقـع "سـودانيزأونلاين" وموقع "الراكوبـة"، إضافة إلى عدد مـن الصحف الإلكترونيـة، مثل صحيفة "سودانايل" وصحيفة "التغيير"

هذا الكتاب

هذا أول كتاب تصدره دار باركود في مجال فن الكاركتير، وستتبعه إصدارات أخرى، لما في هذا الفن الأصيل من رسالة مختصرة وجرعة من الوعي بلغة بصرية ساخرة وذكية، في عصر تتسارع فيه الأحداث وتتلاحق فيه التحولات. اشتمل الكتاب على مائة كاريكاتير تتناول جوانب مـن فـترة حكـم الرئيس المخلوع عمر البشـير، مع تركيز خاص عـلى موضوع المحكمة الجنائية الدولية التي طغت على المشـهد السـياسي السوداني والدولي وأصبحت من أبرز القضايا التي شغلت الرأي العام، وصدرت حولها عشرات الكتب والمقالات والدراسات.

وتأتي هذه المجموعة لتوثّق، من زاوية الكاريكاتير، جانبًا من تلك المرحلة وما حفلت به من أحداث ومواقف وتناقضات، حيث يختزل الرسم في لحظـة واحدة ما قد تحتاج الكلمـات إلى صفحات لشرحه، ويمنح القارئ فرصة للتأمل في الأحداث من منظور بصري مختلف، وترك له مساحة واسعة للتأمل وقراءة ما وراء الصورة والتعليق المصاحب.

الناشـر

دار باركـود للتأليـف والترجمـة والنشر والتوزيع، تأسسـت في يونيو 2019م ومقرهـا الرئيس بالخرطوم حي الرياض مربـع 21 بجوار كلية امبريال. تُعنى الدار بقضايا الإبداع الأدبي والثقافي ونشر الكتب والدراسـات الرصينة في الفكر والأدب والسياسـة، وترجمة الكتب ذات الصلة بالمعارف العلمية المتميزة موضوعا ومنهجا. وتهدف الدار من كل ذلك إلى خدمة البحث العلمي وتنمية الوعي والإرتقاء بالمعرفة، كما تعمل الدار على رفد المكتبة العربية بأحدث الإصدارات والتعريف بالإنتاج الفكري السوداني وتسويقه داخليا وخارجيا.

ISBN: 9781861647894

القاهرة: (ديسمبر)

عن «دار باركود للنشر والترجمة والتوزيع»، صدر أول كتاب للزميل عمر دفع الله، رسام الكاريكاتير، يحتوي على 100 من أعماله التي تغطي جزءًا من حقبة نظام الإنقاذ المباد، وبتركيز خاص على ملف ملاحقة رأس النظام؛ عمر البشير، من قبل محكمة الجنايات الدولية، بتهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في دارفور.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بالتهنئة للفنان المبدع عمر دفع الله بمناسبة صدور هذا الكتاب الأول ضمن سلسلة سيتم نشرها لاحقًا، وبغرض إتاحة الفرصة لجمهور واسع للاطلاع على هذا الفن الرفيع الذي يقدم الوعي والفكرة عبر جرعات بصرية ذكية وساخرة.

ومنذ انطلاقة صحيفة (ديسمبر) ظل الزميل عمر دفع الله يزين صفحتها الأخيرة بكاريكاتير أسبوعي بما يعطيها نكهة خاصة ومذاق متميزًا.. ألف مبروك.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
1 أكتوبر 2026م
https://decembernews.com
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

ادينا إرث كبير وقديم من العنف المدني، وأقصد به العنف الذي يمارسه المدنيون ضد بعضهم بعضًا في منابر الحوار وحلقات النقاش والليالي السياسية. صحيح أن معظمَه لم تُستخدم فيه أسلحة، وكانت أسلحته الهتافات واللكمات وتخريب المناسبات، وفي أقله استُخدم السلاح الأبيض. وفي الأجواء المتوترة التي خلقتها الحرب وحالة الشقاق الاجتماعي التي أوجدتها، يتم استعادة هذه الأجواء والتجارب بشكل متكرر في مواجهة الرأي الآخر ومن نعتبرهم يقفون في الضفة الأخرى من النهر. هذا الأمر غير مقبول بالتأكيد، ويحتاج إلى جهد كبير لمعالجته وتغييره.

لكن غير المتوقع وغير المقبول تمامًا أن تنتقل هذه الممارسات إلى بلاد أجنبية عرفت حرية التعبير واحترمت حق الاختلاف، وهاجر إليها السودانيون بحجة أنهم يتعرضون للاضطهاد في بلادهم، وكتبوا في طلبات اللجوء أنهم يبحثون عن الحماية وأجواء الحرية وحرية التعبير. فمن باب أولى، والتزامًا وتقديرًا لحق اللجوء الذي منح لهم، أن يكونوا الأكثر حرصًا على هذا الشعار، والأكثر حساسية تجاه أي عمل منافٍ له.

شاهدنا حالات اعتداء من مواطنين سودانيين ضد سودانيين آخرين لمنعهم

حق الاختلاف.. وأدب الحوار

من التجمع والتظاهر والتعبير عن آرائهم، واقتحام التجمعات والندوات لتخريبها وإفشالها، وتجنيد الناس وتحريضهم، وفي أحايين أخرى شراء بعضهم ليقوموا بهذه الأدوار التخريبية. وشاهدنا، في مواقف أخرى، أعمال عنف مباشرة تستوجب التجريم والعقاب.

إذا كانت المواقف معروفة، والاصطفافات قد تكوّنت بناءً على عوامل كثيرة، فلن تفلح كلمة هنا أو هناك في تغييرها، فما المغزى وراء اقتحام المنابر واستفزاز الحاضرين؟. وبالمقابل، طالما مُنح المنبر لشخص ما، حتى وإن كان مخالفًا في الرأي، فما الضير من تركه يعبر عن رأيه وينهي حديثه، أيًا كان؟.

ما زلنا نحتاج إلى دروس أولية في مبادئ حرية التعبير واحترام الرأي المخالف. وليس من الضروري أن تموت دفاعًا عن حق المختلف في إبداء رأيه، كما يُنسب إلى فولتير أنه قال، فهذا أمر بعيد المنال، لكن فقط فلتؤمن بحقه في أن يختلف ويقول رأيه، ثم دعه يقوله، وتمتع أنت بالحياة، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

من المؤسف والمؤلم أن يكون سجل السودانيين في قبول حق الاختلاف بهذا السوء، والمؤلم أكثر أنه يحدث في بلاد تنوء الآن بحمل ثقيل من قضايا المهاجرين، وتكثر فيها النقاشات، وتقوى فيها الأصوات المعادية للهجرة والمهاجرين. وها نحن نوفر لهم سببًا إضافيًا يعضدون به حملة الكراهية للأجانب، ويكررون أننا ننقل إلى بلادهم حملات التعصب والكراهية والضيق بالتقاليد الديمقراطية.

ما أسهل أن يرى المواطن الغربي منظر شجار كهذا، ثم يقول: سحقًا للمهاجرين الذين منحناهم الفرصة ليتعلموا، لكنهم لم يتعلموا شيئًا، ثم يذهب ليصوّت لأحزاب اليمين المتطرف التي تسن قوانين تجعل نهارات المهاجرين ليالي سوداء من التضييق والعنف.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

نقل مقر الأمم المتحدة إلى نيالا..!

شخصٌ كان من الكوادر البارزة في صف الثورة (أو كان يبدو كذلك) يصبح بعد الانقلاب على الثورة مستشاراً سياسياً لقائد الانقلاب من غير أن يرى أي تناقض في ذلك..!

هو يعلم أن البرهان هو الذي أشرف على المذبحة الدموية في ميدان الاعتصام مع الدعم السريع وبعد اجتماع (محضور) مع قيادة جيشه وتشريف كل الجنرالات وقادة الأركان..!

ثم يخرج هذا الرجل (أمين ثورة ديسمبر) إلى القنوات الفضائية بربطة عنق مزركشة بصفته مستشاراً سياسياً للبرهان ويضع على وجهه (مسحة غضب بروتوكولية) متحدثاً بأسى عن (حجب التأشيرة الأمريكية عن رئيس مجلس السيادة)..!

هل البرهان فعلاً «رئيس مجلس سيادة»..؟! ما هو القانون الذي ينصّ على هذه السيادة..؟! البرهان انقلب على الحُكم المدني الذي أنتجته الثورة.. ثم قام بتمزيق الوثيقة الدستورية وإحراق الاتفاق الإطاري ثم أشعل هذه الحرب اللعينة التي أحرقت السودان وشرّدت أهله..!

خرج المستشار السياسي يقول إن أمريكا (لم تحترم القانون الدولي).. هو يعلم أن البرهان داس بحذائه على القانون في بلاده وأصبح المواطنون عُرضة للقتل والقمع والاعتقالات والسجن والإهانة والتعذيب والجوع والمرض.. وقد كانوا تحت سلطته الانقلابية في بعض فترات الحرب يذبحون في الشوارع (ذبح الضأن).. وسعادة المستشار يتحدّث عن التأشيرات والقانون الدولي..؟!

ألا تعلم عن اختراق أمريكا للقانون الدولي إلا في هذه التأشيرة..؟! أمريكا يا حبيبي تعتقل رؤساء الدول بواسطة «قوات المارينز» وتقودهم (من أضانهم) إلى سجونها.. ولكن أمريكا ليست قضيتنا.. قضيتنا ما يدور في بلادنا وكيف جعل البرهان السودان (نصف دولة بلا قانون)..!

البرهان يحكم الآن (قسراً) أقل من نصف السودان.. إذا وضعت في الاعتبار (الإقطاعيات والجبراكات والحاكورات) التي أنشأتها الحركات المسلحة والمليشيات داخل مناطق سيطرة عسكر البرهان..! فهي تمنح نفسها حق التجوّل بالراجمات والعربات المدرّعة والمدافع وإرهاب الناس بل قتلهم.. وفرض الجبايات واختطاف المتهمين من داخل المحاكم..!

أمريكا سيئة و«كعبة وبطّالة» وغلطانة ومخالفة للقانون الدولي.. ولكن وزير خارجية البرهان (محيي الدين سالم) في مؤتمر صحفي بنيويورك وبعد حجب التأشيرة عن رئيسه يقول أمام الجميع: «نحن نثمّن مبادرة الرئيس الأمريكي ترمب ونتجاوب معها»...!

أحد كوادر الكيزان المشهورة بالعنف منذ أيام دراسته غير المُثمرة (حاج ماجد سوار) خرج بفكرة عبقرية وقال: «لماذا لا نفكّر في نقل مقر الأمم المتحدة من نيويورك»؟»!!.

هذه (اقتراح جميل)..! ولكن هذا الرجل يتكلّم في موضوع (أكبر من قامته) وقامة جماعته.. فالبرهان نفسه لا يستطيع أن ينقل مقر إقامته إلى مدينة (نيالا)..!

الله لا كسّبكم..!

متلازمه كوتار
(Cotard delusion)

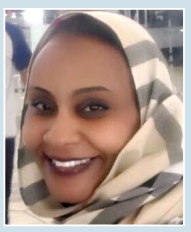

بروفيسور/نعمات الزبير

*هل يمكن للإنسان أن يشعر بأنه ميت.. رغم أنه يتحدث ويتحرك ويعيش حياته؟.

في حالة نفسية نادرة تعرف باسم «متلازمة كوتار»، قد يعتقد الشخص أنه مات، أو أن أعضاءه الداخلية لم تعد موجودة، أو أن جسده لم يعد يعمل، رغم وجود الأدلة الواضحة على عكس ذلك.

هذه الحالة ليست مجرد فكرة غريبة، بل قد تكون مرتبطة باضطرابات نفسية شديدة مثل الاكتئاب الحاد، أو بعض الاضطرابات الذهانية، وقد تحدث أحياناً نتيجة صدمات عصبية، أورام، أو أمراض مثل الخرف وباركنسون.

الشخص هنا لا يتعمد قول هذه الأشياء، ولا يبحث عن لفت الانتباه، بل قد يكون مقتنعاً بها بشكل حقيقي.

وهذا يذكرنا بأهمية عدم السخرية من الأفكار غير المألوفة التي يقولها الشخص الذي يعاني نفسياً.

أحياناً ما يبدو لنا «غير منطقي» يكون بالنسبة للشخص تجربة داخلية شديدة الواقعية، والتعامل معها يبدأ بالفهم والتقييم والعلاج، وليس بالمجادلة والسخرية.

العلاج

الأدوية: تُستخدم مضادات الاكتئاب ومضادات الذهان للسيطرة على الضلالات.

العلاج النفسي: يساعد المريض على إعادة ارتباطه بالواقع.

الصدمات الكهربائية (ECT): تساهم في تحسين الحالات الشديدة أو المقاومة للعلاج الدوائي.

موسم الهجرة الى الشمال

ستون عاماً وما زالت تجدد حبرها

أماني أبو سليم

بانقضاء سبتمبر هذا العام يكون قد مرّت ستون عاماً على نشر رواية «موسم الهجرة إلى الشمال» للطيب صالح، قبل أن تصدر في كتاب عن دار العودة في بيروت في العام 1966.

ستون عاماً ولا زالت تمشي شابة بين الروايات العالمية محتفىً بها في القراءة والدراسات. ولا يزال «مصطفى سعيد» يشغل الناس، من هو وإلى أين ذهب، هل انتحر، أم ابتلعه النهر؟. لماذا أحاطه الكاتب بذلك الغموض؟.

هل «مصطفى سعيد» هو جزء من الراوي نفسه؟ وإذا كان كذلك، فما الذي يحدث للراوي حين يختفي «مصطفى سعيد»؟، ومن هو «ود الريس»، وكيف استطاع الراوي في النهاية اختيار الحياة؟.

يغلب الظلام على الرواية، حين يحوم الراوي بالقرية ليلاً، حين يقابل «حسنة»، وفي مشاهد كثيرة، دائماً ما تنتصر جيوش الظلام في معركتها ضد الشمس، وأهم مشاهد الظلام حين دخل غرفة أسرار «مصطفى سعيد»، حتى حين فتح نوافذها لم يدخل إلّا مزيد من الظلام.

الظلام الذي كان في الرواية في كل مكان كان في الأصل الظلام الداخلي للراوي، فهو متردد، مراقب، مستسلم في مراحل كثيرة، يتلقى الأحداث أكثر مما يصنعها. الراوي في الأحداث، مرسوم بهدوء، سيرى القارئ فيه نفسه، سينقل له حيرته وقلة حيلته، في أجواء يغلب عليها الظلام، وعدم وضوح الرؤية للعالم وما حوله.

ثم سيخلق له «مصطفى سعيد»، والذي يلتقي مع الراوي في كثير من التفاصيل المتشابهة، ولكنه نقيضه في أكثر الأوقات.

وسيحتل «مصطفى سعيد» دور الراوي في كثير من أجزاء الرواية، فيتبادلان الدور، كما يتبادلان الشخصية.

سيصف الكاتب «مصطفى سعيد» بأوصاف تضفي الغموض والغرابة مما سيصنع هالة «مصطفى سعيد»، ويعظّم السؤال عن من يكون، وكيف نعرفه في الرواية، خاصةً بعد النهاية الغامضة، التي لم توضح أين اختفى ولماذا، هل ذهب بإرادته؟، أم هي الأقدار؟، أم قُتِل؟ (وصفه بأنه: «لا وجود له، إنه وهمٌ، أكذوبة.. رمز وليس حقيقة.. طيف أو حلم أو كابوس ألَم بأهل القرية تلك.. ولما فتحوا أعينهم مع ضوء الشمس لم يروه»). ص50،47،36.

هنا ينسج الطيب صالح سر «مصطفى سعيد».

حين يأنس القارئ للراوي، وكأنه هو، سيظهر ظله الذي يحيا في الظلام.

الراوي و«مصطفى سعيد» متشابهان في أشياء أساسية: كلاهما ذهب إلى إنجلترا، كلاهما عاش تجربة الشمال، كلاهما عاد إلى القرية، وكلاهما يحمل تجربة لا يعرف كيف يضعها داخل حياته السودانية.

لكن الطيب صالح لا يجعلهما متطابقين.

الراوي يعيش ما لا يستطيع قوله، و«مصطفى سعيد» يقول ويفعل ما لا يستطيع الراوي فعله.

حين يصف الراوي «مصطفى سعيد» بالوهم أو الأكذوبة أو الكابوس، يمكن قراءة هذه الأوصاف بوصفها مناسبة لصورة الظل: الرغبات المكبوتة التي ينكرها الراوي في وعيه، والغضب والخوف والضعف الذي يخجل من إظهاره، والجرأة التي يفتقدها، والعنف والرغبة في الانتقام.

وهنا يصبح «مصطفى سعيد» ظلاً بالمعنى الأكثر إثارة، إنه يحمل ما ينقص الراوي بقدر ما يحمل ما يخيفه، ليدور صراع في داخله، كما الصراع الذي يظهر في الرواية كثيراً بين الظلام والنور.

في إحدى القصاصات التي وجدها الراوي في الغرفة المظلمة، كتب «مصطفى سعيد»: «قصة حياتي - بقلم «مصطفى سعيد». وفي الصفحة التالية الأهداء: إلى الذين يرون بعين واحدة، ويتكلمون بلسان واحد، ويرون الأشياء إما سوداء أو بيضاء، إما شرقية أو غربية». ص152. فالانسان نتاج صراع بين ما يظهره من سلوك يرضى عنه المجتمع، وبين رغبات وطموحات مكبوتة تصارع لتخرج للعلن، ولعل هذا ما يقوله إهداء «مصطفى سعيد» لقصته: أنْ لا شئ يحمل صفةً واحدة أو لوناً واحداً.

سيشغل «مصطفى سعيد» القارئ بقدر ما يشغله الظل داخل ظلام نفسه، يشقّه الكاتب من الراوي، يشبهه وهو نقيضه في آن.

يجعل الراوي، الإنسان المسيَّر بعادات مجتمعه، محدودَ الإرادة والحلم، لم تعطه الدنيا فرصةً واضحة للاختيار، فيبدو «مصطفى سعيد»، وكأنه يحمل عن الراوي رغبة الانتقام من هذه الدنيا. يفعل كل ما لا يستطيع فعله في مجتمعه، يعطيه من الشجاعة ما يجعله يجرؤ على كل شئ. يجرده من الإحساس بالمجتمع والناس، وحتى أمه، وتأنيب الضمير، والشجاعة بالجهر بكُرْهِ وازدراء كل من احتقره وأهانه. يجعله يقتل ببشاعة «جين مورس». هكذا يعمل الظل، يجعلك تتخيل أقصى ما تخفيه عن نفسك، أعنف الطرق للتخلص مما يثقل على صدرك. كأن الراوي، من خلال «مصطفى سعيد»، انتقم من الدنيا التي قست عليه وراوغته ولم تجعله ينال منها أحلامه، قتلها بتشفٍّ، وكأن «جين مورس» صارت صورةً للدنيا، في وعي «مصطفى سعيد»، ولا وعي الراوي.

«كانت تتعمد أن تكون حيث أكون لتهيننني.. كانت حين أتجنّبها تغريني، وحين أطاردها تهرب مني». ص157،158.

عندها غاب «مصطفى سعيد» عن القرية، وذلك لا يعني بالضرورة انتهاء الصراع، فما يختفي من الصورة قد يظل أثره في النفس. «مصطفى سعيد» لا يبقى في وعي الراوي ظلاً فقط. ففي مرحلة لاحقة يتغير موقعه في داخله، فيصفه الراوي بالغريم «غريمي بالداخل ولا بد من مواجهته»ص 136. وكان في هذا المشهد يهمّ بدخول الغرفة المظلمة، أي نفسه. وهنا ينتقل «مصطفى» من صورة لجزء مكبوت من الذات إلى خصم داخلي، إلى شيء لا يكفي أن يخفيه الراوي أو يبتعد عنه، بل عليه أن يواجهه.

بحيلة الروائي، كان الطيب صالح قد بكّر بظهور شخصية «ودّ الريس»، التي لم تكن إلّا استنساخاً لشخصية «مصطفى سعيد»، بمواصفات تلائم القرية: حب النساء وملاحقتهن واصطيادهن كيفما اتفق، وتعدد العلاقات، والإسراف والجرأة في الوصف. لكن اختفاء «مصطفى سعيد» لم يحسم الصراع داخل الراوي، لقد أزال صورته الأولى فقط وبقي شيء منه، أو بقي أثره، لذلك يعود الصراع في صورة أخرى، ليواجهه الراوي. فجاء مقتل «ودّ الريس»، الذي يمكن قراءته بوصفه تخلصاً من النقيض أو الغريم. كان لا بد أن يُحسم هذا الصراع في صورة واضحة، فجاء مقتله بتلك الطريقة البشعة. كأن الرواية، بمقتل «ودّ الريس»، تزيح عن الراوي آخر وجوه الصراع.

لتنتهي الرواية بالراوي سابحاً في الماء، وبعد أن كان العالم يعكس الظلام الذي داخله أصبحت «الأشياء على الشاطئين نصف واضحة، تبين وتختفي، بين النور والظلام». ص168 إلى أن «أحسست أنني أستسلم لقوى النهر الهدامة، أحسست بساقيّ تجرّان باقي جسمي إلى أسفل،... وفي اللحظة عينها لمع ضوء حاد.. وقد كانت تلك لحظة اليقظة من الكابوس استقرت السماء واستقر الشاطئ.. إنني أقرر الآن أنني اخترت الحياة». ص170.

«إلى الذين يرون بعين واحدة ويتكلمون بلسان واحد، ويرون الأشياء إما سوداء أو بيضاء، إما شرقية أو غربية». ص152.

تبدو قصاصة «مصطفى سعيد» هذه، بما تحمله من رفض للرؤية ذات اللون الواحد، كأنها تمهّد لهذه المنطقة الوسطى التي يصل إليها الراوي في النهاية، بين النور والظلام.

ستون عاماً تحيا الرواية بيننا، كل يوم تتجدد وكأنها تُكتب بحبر جديد، وكأن «مصطفى سعيد» يقتل «جين مورس» لأول مرة، وكأن «حسنة» قد قتلت «ود الريس» للتو. تحيا كأنها كُتبت الآن.

«موسم الهجرة إلى الشمال»، كأن الطيب صالح كتبها لنفسه، فوجد القارئ فيها نفسه. ربما لهذا عاشت ستين عاماً، وستظل حية ما ظلت النفس تحمل ظلامها ونورها، وتبحث، بينهما، عن طريق تختار فيه الحياة.